العدد التّاسع عشر
السَّنة العاشرة – المجلد الأول

محرم ١٤٤٨ هـ
يوليو ٢٠٢٦ م

# مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية محكمة، تعنى بمخطوطات السنة النبوية
وعلومها وما يتصل بها من دراسات

وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا

{الحشر - 7}

العدد ١٩
وقف السنة والتراث النبوي

وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟

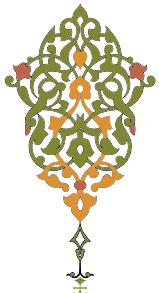

مجلة التراث النبوي

١٩

بسم الله الرحمن الرحيم

eISSN 2785-8499

العدد التاسع عشر
السنة العاشرة

محرم ١٤٤٨ هـ
يوليو ٢٠٢٦ م

# مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية، تعنى بمخطوطات السنة النبوية
وعلومها وما يتصل بها من دراسات

**رئيس التحرير**

أ.د. محمد بن علي الغامدي

**مدير التحرير**

د. حماد بن مهدي السلمي

**نائب مدير التحرير**

د. طلال بن حسين الجهني

**هيئة التحرير**

أ. د. عبد الله بن محمد الشهري

د. عبده بن كدَّاف الكد

د. إبراهيم بن محمد الغامدي

د. نور الدين الحميدي

د. عبد المجيد بن عمر الزبيدي

د. نبيل بن أحمد بلهي

د. سيد عبد الماجد الغوري

د. هيفاء مصطفى يوسف الزيادة

د. خلود محمد حسن زين الدين

**الهيئة الإستشارية**

أ.د. سامي رياض بن شعلال (الجزائر)

أ.د. عبد الله محمد حسن دمفو (السعودية)

أ.د. فواز بن عقيل الجهني (السعودية)

أ.د. محمد أبو الليث شمس الدين (الهند)

أ.د. نجم عبد الرحمن خلف (العراق)

أ.د. نظام اليعقوبي (البحرين)

أ.د. ياسر أحمد علي الشمالي (الأردن)

أ.د. يونس ضيف (المغرب)

وقف السنة والتراث النبوي

## قواعد النشر العامَّة في المجلة

١. ألا يكون المقال قد نُشر من قبل في كتاب أو مجلة، أو غيرها من صور النَّشْر.

٢. وأن يكون إضافة للتراث النبوي مع مراعاة مجال التخصص بالمجلة.

٣. **مادة النص**: تُقَسَّم إلى فقرات، يلتزم فيها بعلامات الترقيم التزامًا دقيقًا، وتضبط الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأشعار والأمثال المأثورة والنصوص المنقولة ضبطًا كاملًا، وكذلك ما يشكل من الكلمات، بحيث يُدَقَّق المقال لغويا بشكل جيِّد.

٤. **الهوامش**: يلتزم في تحريرها التركيز الدقيق، حتى لا يكون هناك فضول كلام، وترقم هوامش كل صفحة على حدة، ويراعى توحيد منهج الصياغة.

٥. **ثَبَتُ المصادر والمراجع**: يراعى في كتابته اسم المصدر أو المرجع أولًا، فاسم المؤلف، يليه اسم المحقّق أو المراجع أو المترجم في حال وجوده، ثم اسم البلد التي نشر فيه، فَدَارُ النشر، وأخيرًا تاريخ الصدور.

٦. **حجم المقال**: ينبغي أن لا يزيد عن ٢٥ صفحة كبيرة، وتدخل في ذلك الهوامش والملاحق والفهارس والمصادر والمراجع والرسوم والأشكال وصور المخطوطات.

٧. **مقاس الصفحة**: أن يكتب المقال على الكمبيوتر برنامج word، بحيث يكون مقاس الصفحة هو A4، بخط Traditional Arabic والهوامش ٢,٥ سم من جميع الجهات، حجم الحرف (١٤) والمسافة بين الأسطر مفرد.

٨. يرفق المحقق أو الباحث كتابًا مفاده أن مادته غير منشورة في كتاب أو مجلة أخرى، وأنه لم يرسلها للنشر في مكان آخر.

٩. يبلغ أصحاب المواد الواردة خلال شهر من تاريخ تسلمها، ويفادون بالقرار النهائي بالنشر أو عدمه، خلال مدة أقصاها ٣ أشهر.

١٠. **التحكيم**: تخضع المقالات للتقويم من قبل محكمين متخصصين، مع مراعاة السّرية في عملية التحكيم. وإذا رأت المجلة أو المُحَكَّم إجراء تعديلات أساسية، فإنها تقوم بإرسالها إلى صاحبها، وتنتظر وصولها، فإن تأخرت تأجَّل نشرها.

# المُحتَوَيات


**الجرح والتعديل**

الرواة الذين اختلفت فيهم أقوال أبي زُرْعة الرازي جرحًا وتعديلاً..... ١١

**د. صالح بن عبد الله آل ناصر عسيري. ..... ١٢-٧٢**

**العلل والسؤالات**

بشر بن عمر الزهراني وسؤالاته للإمام مالك بن أنس في الرواة جمعًا ودراسة ..... ٧٣

**د. مصطفى بن محمد محمود بن سيدات مختار ..... ٧٤-١٢٠**

**الحديث التحليلي**

حديث: «اذكروا أنتم اسم الله وكلوا» "دراسة حديثية تحليلية"..... ١٢١

**د.ماجد بن عبدالله بن صالح العقل ..... ١٢٢-١٧٠**

**مصطلح الحديث**

ضابط التمييز بين الراوي «الداعية» إلى بدعته وغيره: استقراء العلامات في كتب التراجم ..... ١٧١

**ناصر بن عبد الكريم سيف غالب مقبل ..... ١٧٢-١٩٨**

**علل الحديث**

إعلال الإسناد العالي بالإسناد النازل "دراسة نقدية تطبيقية" ..... ١٩٩

**ياسر بن عبد الله السلمان ..... ٢٠٠-٢٦٢**

# الافتتاحيّة

## مقدمة العدد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على نهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين.

أما بعد

فيسر هيئة تحرير مجلة التراث النبوي أن تقدم إلى قرائها الكرام العدد التاسع عشر من المجلة، استمرارًا لمسيرتها العلمية الرائدة في خدمة السنة النبوية وعلومها، وإسهامًا في تعزيز البحث العلمي المتخصص في الدراسات الحديثية، وفق منهج علمي رصين يلتزم معايير التحكيم الأكاديمي، ويستوعب متطلبات النشر العلمي المعاصر، مع المحافظة على أصالة التراث الإسلامي ودقة مناهجه.

لقد مضت المجلة -بحمد الله- في أداء رسالتها العلمية بخطى ثابتة، فأصدرت ثمانية عشر عددًا متتابعًا، حافلةً بالدراسات المحكمة والبحوث الأصيلة التي أسهمت في خدمة السنة النبوية وعلومها، وترسيخ منهج البحث العلمي الرصين، حتى غدت منبرًا علميًا موثوقًا للباحثين والمتخصصين، وحازت اعتمادها الأكاديمي، ملتزمةً بالمعايير

المحلية والدولية في النشر والتحكيم العلمي، بما يعزز حضورها في الأوساط البحثية، ويؤكد رسالتها في خدمة المعرفة الشرعية.

ويضم هذا العدد خمسة أبحاث علمية متخصصة، تنوعت موضوعاتها بين نقد الأسانيد، ودراسة مناهج الأئمة النقاد، وتحقيق المرويات، وقضايا الجرح والتعديل، بما يعكس ثراء الدراسات الحديثية واتساع آفاقها.

يفتتح العدد ببحث بعنوان: "**الرواة الذين اختلفت فيهم أقوال أبي زرعة الرازي جرحًا وتعديلًا**"، ويتناول بالدراسة والتحليل الرواة الذين نُقلت فيهم عن الإمام أبي زرعة الرازي أقوال متباينة في الجرح والتعديل، مستقرئًا أسباب هذا الاختلاف، ومبرزًا منهجه النقدي في تقويم الرواة، وما لذلك من أثر في الأحكام الحديثية.

ويأتي البحث الثاني بعنوان: "**حديث: اذكروا أنتم اسم الله وكلوا. دراسة حديثية تحليلية**"، حيث يعالج الباحث هذا الحديث من جوانبه الحديثية روايةً ودرايةً، فيدرس طرقه وأسانيده وألفاظه، ويحلل دلالاته، ويناقش أقوال أهل العلم في تصحيحه وفقهه، بما يجمع بين الصناعة الحديثية والاستنباط العلمي.

أما البحث الثالث، بعنوان: "**بشر بن عمر الزهراني وسؤالاته للإمام مالك بن أنس: جمعًا ودراسة**"، فيسلط الضوء على أحد المصادر المهمة في نقل أقوال الإمام مالك، من خلال جمع سؤالات بشر بن عمر الزهراني، ودراستها دراسة علمية تكشف عن قيمتها في بيان منهج الإمام مالك في الرواية والنقد والفقه.

ويتناول البحث الرابع: "**إعلال الإسناد العالي بالإسناد النازل: دراسة نقدية تطبيقية**" قضية دقيقة من قضايا علم العلل، يناقش فيها الباحث مفهوم إعلال الأسانيد العالية بالأسانيد النازلة، ويطبق ذلك على نماذج

حديثية؛ لإبراز منهج النقاد في الموازنة بين الأسانيد، وأن العبرة في صحة الرواية ليست بعلو الإسناد أو نزوله، وإنما بثبوتها وسلامتها من العلل.

ويختتم العدد ببحث "**ضابط التمييز بين الراوي الداعية إلى بدعته وغيره: استقراء العلامات في كتب التراجم**"، وهو بحث يعالج مسألة مهمة في علم الجرح والتعديل، باستقراء العلامات والقرائن التي اعتمدها أئمة النقد في التمييز بين الراوي المبتدع الداعية إلى بدعته، وغيره ممن لم يكن داعية إليها، وما يترتب على ذلك من آثار في قبول الرواية أو ردها.

وهيئة تحرير المجلة إذ تزف هذا العدد إلى الباحثين والمهتمين بالسنة النبوية وعلومها، فإنها تتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان للباحثين الكرام الذين أثروا هذا العدد بأبحاثهم العلمية الأصيلة، سائلين الله تعالى أن يبارك في علمهم، وينفع به طلاب العلم والباحثين، كما تتوجه بالشكر والتقدير للسادة المحكمين على ما بذلوه من وقت وجهد وخبرة علمية في تقويم البحوث وتحكيمها، بما أسهم في إخراجها بالصورة العلمية اللائقة، والشكر موصول لأعضاء الهيئة الاستشارية وأعضاء هيئة التحرير وكل من أسهم في إصدار هذا العدد من كوادر إدارية وفنية.

وفي الختام، تدعو مجلة التراث النبوي الباحثين والباحثات، داخل المملكة العربية السعودية وخارجها، إلى نشر بحوثهم العلمية الأصيلة في المجلة، والإسهام في رسالتها العلمية الرامية إلى خدمة السنة النبوية وعلومها، في ظل ما تتمتع به المجلة من اعتماد أكاديمي، والتزام بمعايير الجودة والتحكيم والنشر وفق الضوابط العالمية والدولية، وما حققته من استمرارية علمية بإصدارها تسعة عشر عددًا متتابعًا، كان لها فيها حضورٌ علميٌ متميز وثقةٌ متنامية لدى الباحثين والمؤسسات الأكاديمية.

ونسأل الله تعالى أن يوفق الجميع لما يحب ويرضى، وأن يبارك في الجهود، وأن يجعل هذه المجلة منبرًا نافعًا لخدمة سنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وأن ينفع بها الإسلام والمسلمين، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والله ولي التوفيق، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

# الجرح والتعديل

باب يعنى بمباحث نقد رواة الأحاديث والكلام عليهم جرحًا وتعديلًا

# الرواة الذين اختلفت فيهم أقوال أبي زُرْعة الرازي جرحًا وتعديلاً

د. صالح بن عبد الله آل ناصر عسيري
الأستاذ المشارك بكلية الحديث الشريف
قسم فقه السنة ومصادرها
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

alkamis1390@icloud.com

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2026.6

## ملخص البحث

عنونت لهذا البحث بـ (الرُّواة الذين اختلفت فيهم أقوال أبي زُرْعة الرازي جَرْحًا وتعديلاً)، والبحثُ يُعالج ظاهرة الاختلاف في أحكام أبي زُرْعة الرازي على الرُّواة جَرْحًا وتعديلاً، ويهدف البحث إلى تحرير الثابت من أقواله، وذلك من خلال معرفة المتأخر من قوليه، فإنْ لم يُعْرف عَمِدْتُ إلى الجمعِ بين قوليه إنْ أَمْكَنَ، فإن لم يمكن اجتهدت في الترجيح بين قوليه، وقد اعتمد الباحث على عِدَّةِ مناهج، وهي: استقراء أقوال أبي زُرْعة المختلفة من خلال كتابه الضعفاء، وسؤال البَرْذعي وابن أبي حاتم له، ثم تحليل أقواله المختلفة، ثم مُقارنة أقواله بأقوال غيره من أئمة الجرح والتعديل، وكان من أبرز النتائج التي خرج بها الباحث: أنَّ الاختلاف في أحكام أبي زُرْعة على الرُّواة منها ما كان حقيقيًا، ومنها ما كان ظاهريًا، وقد أمكن الجمع بين ما كان ظاهره الاختلاف، ومنها: أنَّ أسباب الاختلاف في أقوال أبي زُرْعة قد تَعَدَّدَت، وتَعَدُّدِهَا أكبر دليل على ما كان عليه من دقة النَّظر، ورَصْدٍ لمراحل أحوالِ الرُّواة.

**الكلمات المفتاحية**: الرُّواة، اختلفت، أقوال أبي زُرْعة، جَرْحًا، تعديلاً.

## Abstract

**Dr.** Saleh bin Abdullah Aal Nasir Alasiri
**Department** of the Sunnah and Its Sources.
**Colleg**e of the Noble Hadith and Its Sciences
**Islamic University** – AL Madinah AL Munawwarah

This study is entitled: The Narrators Regarding Whom the Statements of Abū Zurʿah al-Rāzī Differed in Jarḥ and Taʿdīl.

The research examines the phenomenon of discrepancy in the critical assessments of Abū Zurʿah al-Rāzī (d. 264/878) concerning ḥadīth narrators in terms of jarḥ (disparagement) and taʿdīl (validation). Its primary objective is to establish the definitive position from his statements by identifying the chronologically later of his two opinions. Where the later opinion cannot be determined, reconciliation between the two statements is attempted if possible; if reconciliation proves impossible, a reasoned preference (tarjīḥ) is exercised between them.

The researcher employed multiple methodologies: (1) comprehensive collection (istiqrāʾ) of Abū Zurʿah's discrepant statements from his work al-Ḍuʿafāʾ and from the recorded questions posed to him by al-Bardhaʿī and Ibn Abī Ḥātim; (2) analytical examination of those discrepant statements; and (3) comparative evaluation of his positions against the judgments of other leading authorities in jarḥ wa-taʿdīl.

Among the most significant findings are the following: the discrepancies in Abū Zurʿah's rulings on narrators comprise both real and apparent contradictions, and reconciliation was achievable in cases where the contradiction was merely apparent; furthermore, the causes underlying these discrepancies were multiple, and their very multiplicity constitutes the strongest evidence of the precision of his critical insight and his meticulous tracking of the evolving conditions and phases in the careers of the narrators concerned.

**Keywords:** ḥadīth narrators; discrepancy in critical assessment; statements of Abū Zurʿah al-Rāzī; jarḥ; taʿdīl.

بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمة

يُعَدُّ علم الجرح والتعديل من أهم العلوم التي قامت عليها دراسة السنة النبوية؛ إذ به تُميز المرويات المقبولة من المردودَةِ، وبه يُعرف حال الرُّواة جرحًا وتعديلاً، والنُّقاد قد بذلوا جهودًا عظيمة في تمحيص الأسانيد، وتتبع أحوال الرُّواة، ويأتي في طليعة هؤلاء النُّقادِ الإمامُ الحافظ أبو زُرْعة الرازي، والذي عُرِفَ باعتداله ودقته في أحكامه على الرُّواة، حتى قال الذهبي: «يعجبني كثيرًا كلام أبي زُرْعة في الجرح والتعديل، يَبِيْنُ عليه الورع وَالمَخْبَرَةُ، بخلاف رفيقه أبي حاتم؛ فإنَّه جَرَّاحٌ»( )، ومع جلالة أبي زُرْعة ومكانته بين النُّقاد غير أنَّه وُجِدَ اختلافٌ في أقواله على بعض الرُّواة، فتارةً يُعدِّلُ الراوي في رواية، وتارةً يُجَرِّحه في رواية أخرى، وهذا ما يُثير التساؤل حول أسباب هذا الاختلاف في أحكامه على الرُّواة، وهل هو اختلاف حقيقي، أم اختلاف ظاهري يمكن الجمع بينه؟ ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث الموسوم بـ: (الرُّواة الذين اختلفت فيهم أقوال أبي زُرْعة الرازي جرحًا وتعديلاً)، وذلك بقصد جمع الرواة الذين تعارضت فيهم أحكام أبي زُرْعة الرازي جَرْحًا وتعديلاً، ودراسة أحوالهم، ومحاولة الجمع أو الترجيح بين أقواله المختلفة، مع تقديم الجمع بين الأقوال ما أمكن على الترجيح، إذ إنَّ الجمع أولى من الترجيح عند إمكانه، وقد رُوعي في ذلك التفريق بين الجرح المفسَّر والجرح المجمل، وتقديم المفسَّر عند التعارض، مع التنبه إلى أن الجرح قد يَرِد على حديث بعينه، أو على حال مخصوصة من أحوال الراوي، كالتفرد، أو الرواية من الحفظ، أو ما كان بعد الاختلاط أو التغير، ولا يلزم من ذلك الحكم المطلق على ذات الراوي.

## مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في وجودِ عددٍ من الرواة الذين اختلفت أقوال أبي زُرْعة الرازي فيهم بين الجرح والتعديل، وهو اختلافٌ يترتب عليه إشكالٌ منهجي في التعامل مع أحكامه النَّقدية، وفي توظيفها عند الحكم على الرواة ومروياتهم، كما يَبْرُزُ هذا الإشكال في غياب دراسةٍ استيعابية تُعنى بجمع أقواله المختلفة، وتحليلها وتوجيهها، والترجيح بينها، وينبني على هذه المشكلة عددٌ من التساؤلات، من أبرزها:

**س١**: كم عدد هؤلاء الرُّواة الذين اختلفت فيهم أحكامُ أبي زُرْعة الرازي جرحًا وتعديلاً؟

**س٢**: هل هذا الاختلاف في أقوال أبي زُرْعة الرازي حقيقي، أم هو اختلافٌ ظاهري يمكن إزالته بجمع أقواله والنَّظر في سياقاتها؟

**س٣**: ما باعث هذا الاختلاف؟ أهو تغيُّر اجتهاد، أم اختلاف في السِّياق، أم اعتبارات نقدية مخصوصة تتعلّق بالراوي أو بمروياته؟

**س٤**: كيف يُوثِّق الإمامُ أبو زُرْعة الرازيّ من أدخله في كتاب الضعفاء؟

## أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الأمور التالية:

١- جمع الرُّواة الذين اختلفت فيهم أقوالُ أبي زُرْعة الرازي جرْحًا وتعديلاً، وذلك من خلال: كتابه أسامي الضعفاء، وسؤالات: البَرْذعي، وابن أبي حاتم الرازي.

٢- تحرير الثابت من أقوال أبي زُرْعة عند تعدد الروايات عنه.

٣- بيان نوع الاختلاف في أقوال أبي زُرْعة الرازي في كلِّ ترجمة.

٤- معرفة الأسباب من وراء هذا الاختلاف في أقواله.

٥- التَّعَرُّفِ على مكانة أبي زُرْعة الرازي.

## حدود البحث:

يختص هذا البحث بجمع الرُّواة الذين اختلفت فيهم أقوالُ أبي زُرْعة الرازي (جرحًا وتعديلاً)، وذلك من خلال ثلاثة كتب، وهي:

١-كتاب أسامي الضعفاء لأبي زُرْعة الرازي.

٢- وسؤالات البَرْذعي لأبي زُرْعة.

٣- وكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي، ويخرج عن حدود البحث:

**أولاً**: الألفاظُ المركبة عند أبي زُرْعة، التي ظاهرها الجمع بين التوثيق والتجريح في لفظٍ واحد. **ثانيًا**: الرُّواة الذين اختلفت فيهم أقوالُه بين (الجرح والجرح الشديد)، وقد اقتصرتُ على ذكرهم في جدولٍ ملحق بآخر البحث؛ لأنَّ دراسة أحوالهم تُطيل البحث وتُخرجه عن حدِّ القبول والنشر في مجلات الجامعات، إذ بلغ عددهم سبعةَ عشرَ راويًا.

## الدراسات السابقة:

الدراسات المتعلقة بأبي زُرْعة الرازي من الكثرة بمكان، ومع كثرتها لم أقف على دراسةٍ أفردت موضوع اختلاف أقوال أبي زُرْعة الرازي في الرواة بالدراسة الاستيعابية المستقلة، غير أن بعض الدراسات تناولت عددًا من الرواة الذين يتقاطعون مع رواة هذا البحث، وأقرب تلك الدراسات ثلاث رسائل علمية، وهي على النحو الآتي:

١- **أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية مع تحقيق كتابه: الضعفاء، وأجوبته على أسئلة البَرْذعي**، وهي رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراة من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وهي من إعداد الدكتور: سعدي الهاشمي، وقد عقد فصلًا مستقلًا، وهو (الفصل الثالث)، ذكر فيه الرواة الذين رُوي عن أبي زُرْعة فيهم تعديل وتجريح،

وبلغ عددهم: أحد عشر راويًا، وتتقاطع هذه الرسالة مع هذا البحث في أربعة رواة فقط، ويلاحظ على هذا الفصل ما يأتي:

**أولاً**: الاقتصار على العرض دون التوجيه؛ إذ اكتفى د. الهاشمي بسرد أقوال أبي زُرْعة المختلفة في الرُّواة، دون محاولة توجيهها، أو الجمع بينها عند التعارض.

**وثانيًا**: إدخالُ ألفاظٍ مركبة خارجة عن حدود البحث؛ حيث تناول عددًا من الرواة الذين ورد فيهم عن أبي زُرْعة ألفاظ تجمع بين التوثيق والتجريح في عبارة واحدة، وهو نوعٌ لا يدخل في نطاق هذا البحث، ومع ذلك لم يُحرِّر توجيه هذه العبارات، ولا محاولة الجمع بينها.

**وثالثًا**: عدَّ د. الهاشمي: عبد الرحمن بن ثابت العَنْسِيِّ ممن اختلف فيه قول أبي زُرْعة الرازي، اعتمادًا على ما ورد في الطبعة الهندية من التهذيب من تليين أبي زُرْعة له[(١)].

والصواب أنَّ هذا التليين غير ثابت عن أبي زُرْعة؛ إذ جاءت العبارة على وجهها الصحيح في طبعة الرسالة: «قال الدُّوري: عن ابن معين، وابن المديني، والعجلي، وأبو زرعة الرازي: ليس به بأس»[(٢)].

ويؤيد ذلك أنَّ ابن المديني والعجلي لم يُلَيِّنا العَنْسِيَّ؛ بل كان ابن المديني حسن الرأي فيه[(٣)]، وأما العجلي فقال: «لا بأس به»[(٤)].

**ورابعًا**: عدَّ د. الهاشمي: أيوب بن عتبة اليَمَامي ممن اختلف فيه قول أبي زُرْعة جرحًا وتعديلاً، مع أنَّ أقوال أبي زُرْعة فيه لا تدل على توثيقٍ

(١) أحمد بن حجر العسقلاني، «تهذيب التهذيب»، (ط١، حيدر أباد الدكن: مطبعة دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٥هـ)، ٦: ١٥١، وهي كذلك في الأصل في تهذيب الكمال (٤/ ٣٨١).

(٢) ابن حجر، «تهذيب التهذيب»، تحقيق إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، (ط١، بيروت: ومؤسسة الرسالة، ١٤٣٥هـ)، ٢: ٤٩٤

(٣) يوسف بن الزكي المزي، «تهذيب الكمال». تحقيق بشار عواد، (ط٢، بيروت: ومؤسسة الرسالة، ١٤٣١هـ)، ٤: ٣٨١

(٤) أحمد بن عبد الله العجلي، «معرفة الثقات». تحقيق عبد العليم البستوي، (ط١، المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤٠٥هـ)، ٢: ٧٤

صريح؛ إذ ضعّفه في رواية ابن أبي حاتم[١]، وفي رواية البَرْذعي خَصَّصَ الضَّعف بما رواه بالعراق، مع تمريضه في تصحيح روايته باليمامة، فقال: «ويقال: حديثه باليمامة صحيح»[٢]، وهو تعبير لا يقتضي الجزم، كما أنَّ إدخاله في كتاب أسامي الضعفاء[٣]، قرينة قوية تدلُّ على ترجيح تضعيفه عنده.

ولا يُقال إنَّ نَقْلَهُ عن سليمان بن داود اليمامي، أنَّه قولٌ لأبي زُرْعة، كما ذكر د.الهاشمي بقوله: «أو يعتمد على تجريح أحد الأئمة، ويعول على تجريحه، فمثلاً أيوب بن عتبة اعتمد في تجريحه وتوثيقه على شيخه داود بن سليمان»[٤].

أقول: لا يصح القول باعتماد أبي زُرْعة على توثيق سليمان بن داود؛ لأنَّ أبا زُرْعة مَرَّضَ القول بصحةِ ما حَدَّثَ به باليمامة؟ فقال: «يُقال»، فلم يجزم، بخلاف سليمان بن داود الذي جزم باستقامة حديثه باليمامة، وعليه فلا يصح نسبة الاعتماد إلى أبي زُرْعة، وقد أطلق القول بضعفه جمهورُ أئمة الجرح والتعديل[٥].

**وخامسًا**: عدَّ د. الهاشمي: عمر بن عطاء بن وراز ممن اختلف فيه قول أبي زُرْعة جرحًا وتعديلاً، فقد نقلَ في رواية البَرْذعي تضعيف أبي

(١) عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، «الجرح والتعديل». تحقيق عبد الرحمن المعلمي، (ط١، حيدر آباد الدكن: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ١٢٧١هـ)، ٢: ٢٥٣

(٢) عبيد الله بن عبد الكريم الرازي، «سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي». تحقيق محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثية، ١٤٣٠هـ) ص٢٦٤.

(٣) عبيد الله بن عبد الكريم الرازي، «كتاب أسامي الضعفاء». تحقيق محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثية، ١٤٣٠هـ) ص٣١٠

(٤) سعدي الهاشمي، «أبو زُرْعة الرازي وجهوده في السنة النبوية». (ط١، المدينة المنورة: مطبعة الجامعة الإسلامية، ١٤٢٦هـ)، ٣: ١٤٠٣

(٥) هذا الراوي كنت قد درست حاله في بحثي: (الرُّواة المُتَكَلَّم في روايتهم عن بعض شيوخهم من رجال سنن ابن ماجه دراسة نظرية تطبيقية على بعض مروياتهم)، وأوردت أقوال النُّقاد فيه، والبحث قيد النشر بمجلة التراث النبوي.

زُرْعة له، وفي رواية ابن أبي حاتم: «مكي لين»، قال د. الهاشمي: وفي نسخة من الجرح والتعديل: «مكي، ثقة لين».

أقول: الذي يظهر عدم التعارض بين قولي أبي زُرْعة؛ لأنَّ الظاهر أنَّ في العبارة سقطًا، صوابها: «ليس ثقةً؛ لين»، أو أنَّ لفظةَ: «ثقة»؛ أُقحمت، فالراوي متفق على تضعيفه. قال ابن معين: «وهم يضعفونه»[(١)]. وقال الفسوي: «وسمعت أصحابنا يضعفونه»[(٢)]. وقال ابن خزيمة: «تكلم أصحابنا في حديثه لسوء حفظه»[(٣)].

وعلى كلٍ لو ثبتت هذه اللفظة: «ثقة لين»، فإنها من الألفاظ المركبة التي جمع فيها أبو زرعة بين التوثيق والتجريح في لفظٍ واحدٍ، فهي خارجة عن حدود بحثي.

**وسادسًا**: فات د. الهاشمي عددٌ من الرُّواة اختلفت فيهم أقوال أبي زُرْعة، وهم على قسمين:

**القسم الأول**: الرواة الذين اختلفت فيهم أقوال أبي زرعة جرحًا وتعديلاً، وقد بلغوا ثمانية رواة، وقد تناولهم هذا البحث بالدِّراسة، وممن فاته تحت هذا النوع:

١- عبدُ اللهِ بنُ نافعٍ الصَّائِغُ.

٢- عبدُ الرَّحمن بنُ حَمَّادِ الشُّعَيْثِيُّ.

٣- عُمَرُ بن مالك الشَّرْعَبيُّ.

٤- هِشَامُ بنُ سَعْدٍ المَدَنِيُّ.

٥- حَكِيمُ بنُ جُبَيرٍ الأَسَدِيُّ.

---

(١) عباس بن محمد الدُّوري، «التاريخ ليحيى بن معين رواية الدوري». تحقيق محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثية،١٤٣٤هـ)، ١: ١٢١

(٢) ابن حجر، «تهذيب التهذيب»، ٣: ٢٤٤

(٣) محمد بن إسحاق بن خزيمة، «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبيِّ». تحقيق ماهر الفحل، (ط١، الرياض: دار الميمان، ١٤٣٠هـ) ٣: ١٨٨

٦- سَعِيدُ بنُ سَالِمٍ القَدَّاحُ.
٧- يَحْيَى بنُ أَبِي حَيَّةَ الكَلْبِيُّ.
٨- يَزِيدُ بنُ هُرْمُزَ المَدَنِيُّ.

**القسم الثاني**: رواة اختلفت فيهم أقوال أبي زُرْعة بين الجرح والجرح الشديد، وبلغوا سبعة عشر راوياً، أُلحقوا بآخر البحث، وبذلك يكون مجموع عدد من فاتهم الباحث خمسةً وعشرين راوياً.

٢- **أبو زُرْعة الرازي ومنهجه في الجرح والتعديل**، وهي عبارة عن رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية بغزة، وهي من إعداد الباحثة: أميرة صالح الناطور، وتتقاطع رسالة الباحثة مع رواة بحثي في أربعة رواة فقط، ويوجد بعض الملاحظات حول ما كتبته الباحثة:

**أولاً**: تبعت الباحثة ما ورد في رسالة د. الهاشمي في نسبة تليين عبد الرحمن بن ثابت العَنْسِي إلى أبي زُرْعة، وهو ما لم يثبت عنه، وما كتبته في الوقفة الثالثة عن رسالة د. الهاشمي يغني عن إعادته هنا.

**ثانيًا**: حملُ توثيق أبي زُرْعة لخطَّاب بن القاسم على ما قبل اختلاطه، مع أنَّ أبا زُرْعة مرَّض القول باختلاطه فقال: «يقال إنَّه اختلط»، وهذا مما لا ينهض قرينةً للجزم بهذا التوجيه.

**ثالثًا**: فات الباحثة عددٌ من الرواة الذين اختلفت فيهم أقوال أبي زُرْعة، وما كتبته في الوقفة السادسة مما فات د. الهاشمي يغني عن إعادته هنا.

٣- **مصطلح لا بأس به عند الإمام أبي زرعة الرازي**، وهي عبارة عن رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية بغزة، وهي من إعداد الباحثة: نور رفيق أبو حليمة، وقد عقدت الباحثة فصلاً، وهو الفصل الثالث يتعلق بـ: الرواة الذين تعددت فيهم أقوال

أبـي زرعـة الـرازي جرحًـا وتعـديلاً، وقـد ذكـرت الباحثـة خمسـةَ رواةٍ، تقاطـع بحثـي مـع مـا ذكـرت في راوٍ واحـد فقـط، وهـو عبـد الرحمـن بـن حمـاد الشُّـعَيْثيّ، والأربعـة هـم خـارج حـدود بحثـي، وقـد أوردت الباحثـة أقـوال النُّقـاد في الشُّـعَيْثيّ غيـر أنهـا لـم تحـرر الثابـت مـن قولـي أبـي زُرْعـة، ولـم تتعـرض لتوجيـه اخـتلاف عباراتـه.

**والخلاصـة**: يتبيَّـن مـن خلال اسـتعراض هـذه الرسـائل الـثلاث أنهـا لـم تسـتوعب جميـع الـرواة الذيـن اختلفـت فيهـم أقـوال الإمـام أبـي زُرْعـة الـرازي، كمـا أنهـا لـم تُعْـنَ بتوجيـه هـذا الاخـتلاف، ولا بمحاولـة الجمـع أو الترجيـح بيـن أقوالـه، ممـا يبرز الحاجـة إلـى دراسـة مسـتقلة تُعنـى بتحريـر اخـتلاف أقـوال أبـي زُرْعـة في الـرُّواة، وجمعهـا وتوجيههـا، والترجيـح بينهـا، وهـو مـا تسـعى هـذه الدراسـة إلـى تحقيقـه.

## منهج البحث:

اتَّبعتُ في هذا البحث عِدَّةَ مناهج:

**المنهـج الاسـتقرائي**: وذلـك باسـتقراء أقـوال أبـي زُرْعـة الـرازي في الـرُّواة الذيـن اختلفـت فيهـم أحكامـه بيـن الجـرح والتعديـل، وذلـك مـن خلال ثلاثـة كتـب، وهـي: (كتـاب أسـامي الضعفـاء)، و(سـؤالات البَرْذعـي لأبـي زُرْعـة الـرازي)، و(الجـرح والتعديـل)، لابـن أبـي حاتـم الـرازي.

**المنهـج التحليلـي**: وذلـك مـن خلال تحليـل أقـوال أبـي زُرْعـة الـرازي المختلفـة في الـرُّواة مـن حيـث سـياقاتها ودلالاتهـا.

**المنهـج المقـارن**: وذلـك مـن خلال مُقارنـة أقـوال أبـي زُرْعـة الـرازي بأقـوال غيـره مـن أئمـة الجـرح والتعديـل، وذلـك بِغَـرَضِ النَّظـرِ في مواطـن الاتفـاق والاخـتلاف بينـه وبيـن بقيـة النُّقـاد.

## إجراءات البحث:

١- رتَّبتُ الرواة بحسب حروف المعجم في كلِّ مطلبٍ.

٢- اخترت صياغة ترجمة رواة البحث من تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني.

٣- أذْكُرُ اختلاف عبارات أبي زرعة الرازي في الراوي، وأعْزُوهَا إلى مصادرها الأصيلة.

٤- أذْكُرُ أقوال النُّقاد في الراوي جرحًا وتعديلاً، مع ذكر خلاصة أقوالهم والترجيح.

٥- أجتهدُ في دفع التعارض بين قولي أبي زُرْعة الرازي في الراوي الذي اختلف قوله فيه، وذلك بالجمع، فإن تعذَّرَ ذلك عمدتُ إلى الترجيح بين قوليه.

٦- ذيَّلتُ البحث بوضع جدولٍ للرُّواة الذين اختلفت فيهم أقوال أبي زُرْعة بين الجرح، والجرح الشديد.

٧- استخلاص أسباب الاختلاف في أقوال أبي زُرْعة، وإبرازها في خاتمة البحث.

## خطة البحث:

جاء البحث في مقدمةٍ، ومبحثين، وخاتمة، وثَبْت للمصادر والمراجع، وهي على النحو الآتي:

**فأمَّا المقدمة فذُكِر فيها**: موضوع البحث وأهميته، وأهدافه، ومشكلته، وحدوده، والدراسات السابقة، ومنهجه، وإجراءاته، وخطته.

**وأمَّا مباحثه**: فكانت في مبحثين:

**المبحث الأول**: ترجمة مختصرة لأبي زرعة الرازي.

**المبحث الثاني**: الرُّواة الذين اختلفت فيهم أقوال أبي زُرْعة الرازي جرحًا وتعديلاً، وفيه مطلبان:

**المطلب الأول**: اختلاف أقوال أبي زُرْعة جرحًا وتعديلاً من خلال سؤالات البَرْذعي، وابن أبي حاتم.

**المطلب الثاني**: اختلاف أقوال أبي زُرْعة من خلال من أدخلهم في الضعفاء، وَعَدَّلَهم في سؤالات ابن أبي حاتم.

**وأمَّا الخاتمة فذُكِر فيها**: أبرز النتائج، والتوصيات.

## المبحث الأول:
## ترجمة مختصرة لأبي زُرْعة الرازي:

### اسمه ونسبه وكنيته:

هو سَيِّدُ الحُفَّاظ، ومُحَدِّث الرَّيِّ ومسندها: عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فَرُّوخ، القرشيُّ الْمَخْزُومِيُّ، أبو زُرْعة الرازي، من موالي عياش بن مطَرِّف.

وهو أحد الأئمة المشهورين، والحفاظ المتقنين، والجوالين المكثرين، والأعلام المذكورين[(١)].

### ولادته:

اختلف في تحديد تاريخ مولد أبي زُرْعة الرازي على عِدَّةِ أقوال، أقواها قولان:

**القول الأول**: أنَّه وُلد سنة (٢٠٠هـ)، وهو ما صرّح به أبو زُرْعة نفسه؛ إذ قال: «ولدت سنة مئتين»[(٢)]، وهو اختيار أبي الحسين بن المنادي، وأبي سعيد بن يونس، والذهبي[(٣)].

---

(١) انظر: علي بن الحسن بن عساكر، «تاريخ دمشق». تحقيق عمر العمراوي، (ط١، بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ)، ٣٨: ١٦؛ والمزي، «تهذيب الكمال»، ٥: ٤٦، ومحمد بن أحمد الذهبي، «تذكرة الحفاظ». تحقيق زكريا عميرات، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ)، ٢: ١٠٥

(٢) انظر: أحمد بن علي الخطيب، «تاريخ بغداد». تحقيق بشار عواد، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ)، ١٢: ٣٣

(٣) الذهبي، «سير أعلام النبلاء»، ١٣: ٧٧

**القول الثاني**: أنَّه وُلد سنة (١٩٤هـ)، وهو ما اختاره أحمد بن محمد بن سليمان الرازي[(١)].

### نشأته وَرَحَلاتِهِ:

اشتغل أبو زُرْعة بطلب العلم في سن مبكرة وهو حَدَثٌ[(٢)]، وحرص في بداية الطلب على الأخذ عن شيوخ بلده، والسماع منهم، وكَتْبِ حديثهم قبل أن يرحل إلى البلدان الأخرى. قال أبو زُرْعة: كتبتُ بالرَّيّ عن نحو ثلاثين شيخًا قبل أن أخرج إلى العراق[(٣)]، كما أنَّه سمع وكتب عن غير أهل بلده ممن قدم الرَّيِّ؛ إذ كانت حاضرة علمية يقصدها العلماء.

### وأمَّا عن رحلاته في طلب العلم:

كان ارتحال أبي زُرْعة من الرَّيِّ، وهو ابن ثلاث عشرة سنة[(٤)]، وتنوّعت رحلاته بين داخل إقليم خُرَاسَان وخارجه:

فأمَّا ما كان داخل إقليم خُرَاسَان: فمن أشهر المدن التي رَحَلَ إليها قزوين، وكان دخوله إليها في سنة (٢١٣هـ)[(٥)]، كما رَحَلَ إلى نيسابور، وقد أعدَّ له إسحاق بن راهويه مئة وخمسين ألف حديث حتى ليُلقيها عليه، منها خمسون ألفًا معلولات لا تصح[(٦)].

وأمَّا ما كان خارج إقليم خُرَاسَان: فمن أشهر المدن التي رَحَلَ إليها بغداد، وكان نزوله عند أحمد بن حنبل، واجتمع عليه الحفاظ من أهل بغداد، ومن خارجها، ثم رَحَلَ إلى واسط، والبصرة، والكوفة، ثم رَحَلَ إلى الحجاز، ثم رَحَلَ إلى الشام، ثم رَحَلَ إلى مصر، فأقام بها خمسةَ

(١) المصدر السابق، ١٣: ٧٨

(٢) انظر: المصدر السابق، ١٣: ٦٦

(٣) انظر: أبو حاتم، «الجرح والتعديل»، ١: ٣٣٤

(٤) انظر: الذهبي، «سير أعلام النبلاء»، ١٣: ٧٧

(٥) انظر: الخليل بن عبد الله الخليلي، «الإرشاد في معرفة علماء الحديث». تحقيق وليد متولي محمد، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثية، ١٤٣١هـ)، ص٢٨٠

(٦) انظر: الخليلي، «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، ص٢٨٠

عشرَ شهرًا، وكان قد عزم على قلة المقام بها، فلما رأى كثرة العلم بها، وكثرة الاستفادة عَزَمَ على المقام بها مُدَّةً، وفي هذه الرحلة حَصَّلَ كتب الشافعي، فباع بعض مُدَّخراته، وأمر من يكتبها له بثمانين درهمًا[١]، وقد استغرقت مُدة رحلاته أربعَ عشرةَ سنة، غاب فيها عن وطنه[٢].

## حفظه ومكانته العلمية:

بلغ أبو زرعة الرازي الغاية من قوة الحفظ، وهو ما يعجز الوصف عنه، وقد شهد له الأئمة بسعة الإحاطة بالآثار، ومعرفته الدقيقة بالرجال، وبلدانهم، وطبقاتهم، وتواريخ وفياتهم، وكان حفظه للأحاديث وعللها مما يدهش العقول. قال أبو جعفر التُّسْتَريُّ: سمعت أبا زُرْعة يقول: إنَّ في بيتي ما كتبته منذ خمسين سنة ولم أطالعه منذ كتبته، وإني أعلم في أيِّ كتابٍ هو، في أيِّ سطرٍ هو، في أيِّ صَفْحَةٍ هو، في أيِّ ورقةٍ هو[٣]. وقال أبو بكر بن أبي شيبة: «ما رأيت أحدًا أحفظ من أبي زُرْعة الرازي»[٤]. وقال إسحاق بن راهويه: «كل حديث لا يعرفه أبو زُرْعة الرازي ليس له أصل»[٥]. وقال أحمد بن حنبل: ما جاوز الجسر أحفظ من أبي زُرْعة[٦]. وقال أبو يعلى الموصلي: ما سمعنا بذكر أحدٍ في الحفظ إلا كان اسمه أكثر من رؤيته إلا أبو زُرْعة الرازي، فإنَّ مشاهدته كانت أكبر من اسمه، جَمَعَ حفظَ الأبواب، والشيوخ، والتفسير[٧].

وأمَّا عن مكانته العلمية: فقال أبو حاتم: حدَّثني أبو زُرْعة وما خلَّف بعده مثله: فقهًا، وفهمًا، وعلمًا، وصدقًا، وصيانةً، ولا أعلمُ أحدًا

(١) انظر: ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ١: ٣٤٠

(٢) انظر: الذهبي، «سير أعلام النبلاء»، ١٣: ٧٨

(٣) انظر: المزي، «تهذيب الكمال»، ٥: ٤٩

(٤) عبد الله بن عدي الجرجاني، «الكامل في ضعفاء الرجال». تحقيق مازن السرساوي، (ط٣، القاهرة: مكتبة الرشد، ١٤٣٩هـ)، ١: ٣١٩

(٥) المصدر السابق.

(٦) انظر: المزي، «تهذيب الكمال»، ٥: ٤٧

(٧) انظر: ابن عدي، «الكامل في ضعفاء الرجال»، ١: ٣٢٠

كان يفهم هذا الشأن مثله[١]. وقال ابن حبان: «كان أحد أئمة الدنيا في الحديث، مع الدين، والورع، والمواظبة على الحفظ والمذاكرة، وترك الدنيا وما فيه الناس»[٢]. وقال الخليلي: الإمام الحافظ، المتفق عليه بلا مدافعة: بالحجاز، والشام، ومصر، والعراق، وخراسان، والجبل، لا يختلف فيه أحدٌ[٣]. وقال الخطيب: كان إمامًا مُتْقِنًا حافظًا ربانيًا مكثرًا صادقًا، قدم بغداد غير مرة، وجالس أحمد بن حنبل وذاكره[٤]. وقال الذهبي: كان إمامًا ربانيًا من أفراد الدهر: إخلاصًا، ودينًا، وذكاءً، وحفظًا، وعملاً، وعلمًا[٥].

وأمَّا عن مكانة أقواله: فقد حظيت أقواله بمكانةٍ رفيعةٍ عند أئمة النقد المتقدمين والمتأخرين، واعتمدها أصحاب المصنفات في الرِّجال والعلل، وعدّوه من أئمة هذا الشأن؛ غير أنَّ هذا الاعتماد لم يمنع من وقوع اختلافٍ في عبارات أبي زُرْعة في بعض الرُّواة، وهو اختلافٌ لا يُفهم على وجهه إلا باستقراء جميع أقواله، والنظر في سياقاتها، ومراتب ألفاظها، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقه تحريرًا وتوجيهًا وترجيحًا.

### أبرز شيوخه:

١- الفضل بن دكين، أبو نعيم الملائي، (ت٢١٩هـ)، وقد سئل أبو زُرْعة في أيِّ سنة كتبتم عن أبي نعيم؟ قال: في سنة (٢١٤هـ)[٦].

(١) انظر: المصدر السابق، ١: ٣١٩

(٢) محمد بن حبان البستي، «الثقات». تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، (ط١، حيدر آباد الدكن، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٣هـ)، ٨: ٤٠٧

(٣) انظر: الخليلي، «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، ص٢٨٠

(٤) انظر: الخطيب، «تاريخ بغداد»، ١٢: ٣٣

(٥) انظر: الذهبي، «تذكرة الحفاظ»، ٢: ١٠٥؛ والذهبي، «سير أعلام النبلاء»، ١٣: ٦٧

(٦) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ١: ٣٤٠

٢- إبراهيم بن موسى بن يزيد الفراء، الرازي، (ت٢٢٠هـ)، وقد كَتَبَ عنه مئة ألف حديث[١]، ولآزمه ثماني سنين[٢].

٣- عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، أبو بكر، (ت٢٣٥هـ)، وقد كَتَبَ عنه مئة ألف حديث[٣].

## أبرز تلامذته:

١- سعيد بن عمرو بن عمار، أبو عمار البَرْذعي، (ت٢٩٢هـ). قال ابن عبد الهادي: الحافظ الناقد.. صَحِبَ أبا زُرْعة وتخرَّج به[٤]. وقال الذهبي: لازم أبا زُرْعة، وفقه به[٥].

٢- أحمد بن شعيب بن علي بن سنان، أبو عبد الرحمن النسائي، (ت٣٠٣هـ).

٣- عبد الرحمن بن أبي حاتم بن محمد بن إدريس، أبو محمد الرازي، (ت٣٢٧هـ). قال الذهبي: الحافظ الثبت، ابن الحافظ الثبت.. وكان ممن جمع معرفة الفن، وعلوِّ الرواية[٦]. وقال الخليلي: أخذ علم أبيه، وأبي زُرْعة، وكان بحرًا في معرفة الرجال، والعلوم، ومعرفة الحديث الصحيح من السقيم[٧].

## وفاته:

مات أبو زُرْعة الرازي - رحمه الله- مطعونًا مبطونًا، يَعْرَقُ جبينه في

(١) انظر: المزي، «تهذيب الكمال»، ٥: ٤٧

(٢) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ١: ٣٣٤

(٣) انظر: الخطيب، «تاريخ بغداد»، ١٢: ٣٣

(٤) انظر: محمد بن أحمد بن عبد الهادي، «طبقات علماء الحديث». تحقيق أكرم البوشي، (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ)، ٢: ٤٥٩

(٥) انظر: الذهبي، «تذكرة الحفاظ»، ٢: ٢٢١، والذهبي، «سير أعلام النبلاء»، ١٤: ٧٧

(٦) انظر: محمد بن أحمد الذهبي، «ميزان الاعتدال». تحقيق محمد عرقسوسي وعدد من الباحثين، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٣٠هـ)، ٢: ٥١٧

(٧) انظر: الخليلي، «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، ص٢٨٣

النَّزْع[١]، وكانت وفاته بالرَّي آخر يوم من ذي الحجة سنة (٢٦٤هـ)، وقد شَاخ، وهو ابن أربعِ وستين سنة[٢].

## المبحث الثاني:
## الرُّواة الذين اختلفت فيهم أقوال أبي زُرْعة الرازي جرحًا وتعديلاً

وفيه مطلبان:

### المطلب الأول: اختلاف أقوال أبي زُرْعة جرحًا وتعديلاً من خلال سؤالات البَرْذعي، وابن أبي حاتم.

**(١/ ١) - الحَكَمُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ إِسْحَاقَ بنِ الأَعْرَجِ البَصْرِيُّ، ثِقَةٌ رُبَّمَا وَهِمَ، من الثالثة[٣].**

**الكلام عن الراوي من وجوه:**

**الوجه الأول**: اختلاف عبارات أبي زُرْعة في الراوي:

نَقل ابن أبي حاتم عن أبي زُرْعة الرازي في الحَكَمِ بن عَبْدِ اللهِ قولان:

**١** - قوله مرةً: «ثقة»[٤].

**٢**- وقوله مرة أخرى: «فيه لين»[٥].

**الوجه الثاني**: ذكر أقوال النُّقاد في الراوي جرحًا وتعديلاً:

**المُوثِّقُونَ والمُعَدِّلُون**: نصَّ على توثيقه: أحمد بن حنبل[٦]،

(١) انظر: ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ١: ٣٤٦

(٢) انظر: الخليلي، «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، ص٢٨٠، والمزي، «تهذيب الكمال»، ٥: ٤٩، والذهبي، «تذكرة الحفاظ»، ٢: ١٠٦، و«سير أعلام النبلاء»، ١٣: ٧٨

(٣) أحمد بن حجر العسقلاني، «تقريب التهذيب». تحقيق طارق عوض الله، (ط١، القاهرة: دار الكوثر، ١٤٣١هـ)، ص١٩٦

(٤) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٣: ١٢٠

(٥) المصدر السابق.

(٦) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٣: ١٢٠

والعجلي[١]، وأبو زُرْعة - في رواية- وذكره ابن حبان في ثقاته[٢]، وأخرج له في صحيحه[٣]، وأخرج له كل مِنْ الأئمة: مسلم[٤]، وابن خزيمة[٥]، والحاكم[٦].

وتوسَّط فيه: الفسوي، فقال: «لا بأس به»[٧]، والذهبي، فقال: «صدوق»[٨].

**المُلَيِّنون**: انفرد أبو زُرْعة الرازي - في رواية- بِتَلْيِيِّنِهِ.

**خلاصة أقوال الأئمة والترجيح**: الذي يظهر أنَّه ثقة، ويكفي في تقويته توثيقُ أحمد بن حنبل، وإخراج الإمام مسلم[٩]، والنسائي[١٠]، وأبو داود[١١] له.

**الوجه الثالث**: الجمع بين قولي أبي زُرْعة الرازي:

اختلافُ قولِ أبي زُرْعة في الحَكَم بن عبد الله محمولٌ على اختلاف الجهة؛ فتوثيقه له باعتبار أصل ضبطه وعدالته، وتليينه باعتبار وقوع

(١) العجلي، «معرفة الثقات»، ١: ٣١١

(٢) ابن حبان، «الثقات»، ٤: ١٤٤

(٣) علي بن بلبان الفارسي، «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان». تحقيق شعيب الأرنؤوط، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٢)، ٨: ٣٩٥، و١٠: ٤٥ و١١: ٢٣٢ و١١: ٢٤٠

(٤) مسلم بن الحجاج القشيري، «صحيح مسلم». تحقيق محمد ذهني وآخرين، وعناية محمد زهير الناصر، (ط١، بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٣٣هـ)، ٦: ٢٦

(٥) ابن خزيمة، «مختصر المختصر من المسند الصحيح»، ٣: ٥٠٧، برقم ٢٠٩٦، و٢٠٩٧ و٢٠٩٨

(٦) محمد بن عبد الله النيسابوري، «المستدرك على الصحيحين». تحقيق مركز البحوث وتقنية المعلومات، (ط١، القاهرة: دار التأصيل، ١٤٣٥هـ)، ١: ٢٩٣، برقم١٣٦، و٧: ٥١٦، برقم٧٩٦٨

(٧) يعقوب بن سفيان الفسوي، «المعرفة والتاريخ». تحقيق أكرم ضياء العمري، (ط١، بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٣٩٣هـ)، ٣: ١٠٦

(٨) محمد بن أحمد الذهبي، «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة». تحقيق محمد عوَّامة، (ط٢، بيروت: دار قرطبة، ١٤٣٠)، ٢: ٣٠٣

(٩) القشيري، «صحيح مسلم»، ١: ١٣٧، برقم ٣٧٢، و٣: ١٥١، برقم ١١٣٣، و٦: ٢٦، برقم ١٨٥٨

(١٠) أحمد بن شعيب النسائي، «سنن النسائي». عناية عبد الفتاح أبو غدة، (ط٣، بيروت: دار البشائر، ١٤٠٩)، ٨: ٢٥، برقم ٤٧٤٨

(١١) سليمان بن الأشعث السجستاني، «سنن أبي داود». تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، (ط١، بيروت: دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ)، ٤: ١٠٧، برقم ٢٤٤٦

الوهم منه أحيانًا، وهو أمر لا يُخرج الراوي عن حدِّ الثقة؛ فهو: «ثقة فيه لين»، وعليه فالجمع بين القولين أولى من الترجيح، ولا تعارض بينهما من حيث الحقيقة؛ إذ إن كثيرًا من الثقات قد وُصفوا بليينٍ يسير مع بقاء الاحتجاج بحديثهم.

**(٢/ ٢) - خَطَّابُ بنُ القَاسِمِ الحرَّانيُّ، أبو عمر قاضي حَرَّان، ثقةٌ، اخْتَلَطَ قبلَ مَوْتِهِ، مِن الثامنة[١].**

**الكلام عن الراوي من وجوه:**

**الوجه الأول**: اختلاف عبارات أبي زُرْعة في الراوي:

نُقل عن أبي زُرْعة الرازي في خطَّاب بن القَاسمِ قولان:

١- قوله - في رواية البَرْذعي-: «منكر الحديث، يُقال: إنَّه اختلط وتغيَّر قبل موته»[٢].

٢- وقوله - في رواية ابن أبي حاتم-: «ثقة»[٣].

**الوجه الثاني**: ذكر أقوال النُّقاد في الراوي جرحًا وتعديلاً:

**المُوثِّقُونَ والمُعَدِّلُون**: قال ابن معين[٤]، وابن حجر[٥]: «ثقة». وقال أحمد بن حنبل: «لا بأس به»[٦]، وذكره ابن حبان في ثقاته[٧]، ونقل الذهبي[٨]، توثيق ابن معين واقتصر عليه، ونقلُ النَّاقدِ حكمَ من قبله

(١) انظر: ابن حجر، «تقريب التهذيب»، ص ٢٢٧

(٢) البرذعي، «سؤالات البَرْذعي»، ص ١٠٤

(٣) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٣: ٣٨٦

(٤) عثمان بن سعيد الدارمي، «تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين». تحقيق أحمد محمد سيف، (ط٢، مكة: جامعة أم القرى، ١٤٣٤هـ)، ص ١٠٤

(٥) ابن حجر، «تقريب التهذيب»، ص ٢٢٧

(٦) سليمان بن الأشعث السجستاني، «سؤالات أبي داود للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم». تحقيق زياد منصور، (ط١، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٤هـ)، ص ٢٧٢

(٧) ابن حبان، «الثقات»، ٨: ٢٣٢

(٨) الذهبي، «الكاشف»، ٢: ٣٦١

وسكوته عليه يدلُّ على اعتماده له، وهو مسلكٌ يتكررُ من الذَّهبي في كتبه[١].

**المُجَرِحُونَ**: قال أبو حاتم الرازي: «يكتب حديثه»[٢]، ورماه بعضهم بالاختلاط؛ كبرهان الدين الحلبي[٣]، وابن حجر[٤]، وابن الكيال[٥].

**خلاصة أقوال الأئمة والترجيح**: الذي يظهر أنَّ القولَ قولُ من وثَّقه؛ إذ قد احتجَّ به الأئمة، وأمَّا تضعيف أبي حاتم الرازي لخَطَّاب ومخالفته للجمهور، فلما عُرِفَ عنه من شِدَّةِ النقد، فأبو حاتم «شرطه في التعديل صعب»[٦]، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية، ووصفه الذهبي بأنَّه: «جَرَّاح»[٧]، وأنَّه «متعنِّتٌ في الرجال»[٨]، وكذا وصفه ابن حجر، فقال: «عنده عَنَتٌ»[٩].

**الوجه الثالث**: الجمع بين قولي أبي زُرْعة الرازي:

يُحمل توثيق أبي زُرْعة لخطَّاب بن القاسم على أصل حاله، وهو ما وافقه عليه جمهور النُّقاد، ويُحمل جرحه له على أحد أمرين:

**أولاً**: تقييد لبعض الروايات الخاصة؛ كنكارة حديث معين؛ كالحديث

---

(١) انظر: إبراهيم بن عبد الله اللاحم، «مقارنة المرويات». (ط١، بيروت: مؤسسة الريان، ١٤٣٣)، ٢: ٤٧٣-٤٧٤

(٢) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٣: ٣٨٦

(٣) إبراهيم بن محمد الحلبي، «الاغتباط بمن رمي بالاختلاط». تحقيق علاء الدين علي رضا، (ط١، القاهرة: دار الحديث، ١٤٠٨)، ص١١٢

(٤) ابن حجر، «تقريب التهذيب» ص ٢٢٧

(٥) محمد بن أحمد بن الكيال، «الكواكب النيرات». تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، (ط٢، مكة المكرمة: المكتبة الإمدادية، ١٤٢٠هـ)، ص١٥١

(٦) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، «مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية». جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، (ط١، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٥هـ)، ١٢: ٣٥٠

(٧) الذهبي، «سير أعلام النبلاء»، ١٣: ٨١

(٨) المصدر السابق ١٣: ٢٦٠

(٩) أحمد بن حجر العسقلاني، «هدى الساري». تحقيق نظر محمد الفاريابي، (ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤٢٧هـ)، ٢: ١١٨٢

الذي جاء من طريقه: «صُومَا يَوْمًا مَكَانَهُ»، وقد استنكره النسائي عقب إخراجه[(١)]، وكذلك ابن عبد البر[(٢)].

**ثانيًا**: أو احتمال تغيّر حال خطَّاب في سنواته الأخيرة، وأمَّا اختلاطه فالذي يظهر أنَّه لم يختلط، وذلك لعدة أسباب:

**أحدها**: أنَّه لم ينص أحدٌ من المتقدمين على اختلاطه، فالذين أطلقوا القول بتوثيقه؛ كابن معين، وأحمد، وابن حبان لم يرمه أحدٌ بالاختلاط، وأبو حاتم الرازي الذي قال عنه: يكتب حديثه، لم يرمه بالاختلاط أيضًا.

**وثانيها**: أنَّ أبا زُرْعة الرازي لم يجزم بثبوت اختلاطه، وإنما مرَّض القول بذلك، وهو ما يُضْعِفُ الاستدلال به على تضعيفه مطلقًا، وكذلك الذهبي، فإنَّه قال: «وقيل: تغير»[(٣)].

**وثالثها**: أنَّ القولَ باختلاطه إنما هو قول لبعض المتأخرين، ولا يُعرف مُستنده.

**(٣/ ٣) - عبدُ اللهِ بنُ نافعٍ الصَّائِغُ، المَخْزُومِيُّ، أبو محمدٍ المدنيُّ، ثقةٌ صَحِيحُ الكِتَابِ، فِي حِفْظِهِ لِينٌ، من كبارِ العَاشِرَةِ، (ت٢٠٦هـ)، وقيل: بعدها[(٤)].**

**الكلام عن الراوي من وجوه:**

**الوجه الأول**: اختلاف عبارات أبي زُرْعة في الراوي:

نُقل عن أبي زُرْعة الرازي في عبد الله بن نافع قولان:

(١) أحمد بن شعيب النسائي، «السنن الكبرى». تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ)، ٣: ٣٦٥، كتاب الصيام، ما يجب على الصائم المتطوع إذا أفطر، برقم ٣٢٨٧

(٢) يوسف بن عبد الله بن عبد البر، «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد». تحقيق بشار عواد وآخرون، (ط١، لندن: مؤسسة الفرقان، ١٤٣٩هـ)، ٧: ٤٤٦

(٣) الذهبي، «الكاشف»، ٢: ٣٦١

(٤) انظر: ابن حجر، «تقريب التهذيب»، ص ٤٥٠

١- قوله - في رواية البَرْذعي-: «عندي منكر الحديث، حَدَّثَ عن مالك، عن نافع، عن ابن عُمَر، عن النبي ﷺ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي ﷺ»، وأحاديث غيرها مَنَاكير»[(١)].

وقال البَرْذعي أيضًا - عقب سؤاله لأبي زُرْعة عن حديثٍ- فقال: «بمثل هذا يُستدل على الرجل إذا روى مثل هذا، وأسنده رجلٌ واحدٌ؛ يَعني أنَّ عبد الله بن نافع في رفعه هذا الحديث، يُسْتَدَلُّ على سُوء حفظه، وضَعْفِهِ»[(٢)].

٢- وقوله - في رواية ابن أبي حاتم-: «لا بأس به»[(٣)].

**الوجه الثاني**: ذكر أقوال النُّقاد في الراوي جرحًا وتعديلاً:

**المُوثِّقُونَ والمُعَدِّلُون**: قال ابن معين[(٤)]، والعجلي[(٥)]، والنسائي مرة[(٦)]، والحاكم[(٧)]، والخليلي[(٨)]: «ثقة». وقال ابن حبان: «صحيح الكتاب، وإذا حَدَّثَ من حفظه ربما أخطأ»[(٩)]. وقال البَرْذعي: «لا بأس به»[(١٠)]. وقال ابن عدي: «مستقيم الحديث»[(١١)]، ورمز له الذهبي في الميزان بـــ(صح)؛ إشارة إلى أنَّ العمل على توثيقه، وقال: «صاحب مالك، وُثِّقَ»[(١٢)]، ورمز

(١) البرذعي، «سؤالات البرذعي لأبي زرعة»، ص ١١٧
(٢) المصدر السابق، ص ٣٩٦
(٣) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٥: ١٨٣
(٤) الدارمي، «تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين»، ص ١٥٢
(٥) ابن حبان، «معرفة الثقات»، ٢: ٦٤
(٦) المزي، «تهذيب الكمال»، ٤: ٣٠٣
(٧) الحاكم، «المستدرك على الصحيحين»، ١: ٥٥٤، برقم ٦٤٤
(٨) الخليلي، «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، ص ٩٨
(٩) ابن حبان، «الثقات»، ٨: ٣٤٨
(١٠) البرذعي، «سؤالات البرذعي لأبي زرعة»، ص ٤٤١
(١١) ابن عدي، «الكامل في ضعفاء الرجال»، ٧: ٥٠
(١٢) الذهبي، «ميزان الاعتدال»، ٢: ٤٥٧

له ابن حجر في اللسان بـ (صح)[١]؛ إشارة إلى أنَّه ممن تُكُلِّم فيه بلا حجة. وقال مرة: «صدوق، مع لين فيه»[٢].

وجعله ابن معين[٣] من أثبت النَّاس في مالك بن أنس، وجعله أحمد بن صالح المصري، وأبو داود[٤]، من أعلم النَّاس بحديث مالك، وقد اختص بملازمته، ونصَّ ابن سعد على أنَّه: لَزِمَ مالك لزومًا شديدًا، وكان لا يقدم عليه أحدًا[٥].

**المُجَرِحُونَ والمُلَيِّنون:** قال أحمد بن حنبل: «لم يكن في الحديث بذاك»[٦]. وقال البخاري: «تعرف حفظه وتنكر، وكتابه أصح»[٧]. وقال أبو حاتم الرازي: «ليس بالحافظ هو لين، تعرف حفظه وتنكر، وكتابه أصح»[٨]. وقال الدارقطني: «يعتبر به»[٩].

ونصَّ أحمد بن حنبل على أنَّه وإن كان من أعلم الناس بحديث مالك، وأنَّه يحفظ حديث مالك كله، غير أنَّه دخله بآخرةٍ شَكٌّ[١٠]، ولما

(١) ابن حجر، «لسان الميزان»، ٩: ٣٤٧

(٢) أحمد بن حجر العسقلاني، «موافقة الخُبر الخَبر في تخريج أحاديث المختصر». تحقيق حمدي عبد المجيد، (ط٢، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٤هـ)، ١: ١٣١

(٣) ابن حجر، «تهذيب التهذيب»، ٢: ٤٤٣

(٤) انظر: المصدر السابق

(٥) انظر: محمد بن سعد الزهري، «كتاب الطبقات الكبير». تحقيق علي محمد عمر، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢١هـ)، ٧: ٦١٦

(٦) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٥: ١٨٣، وفي «سؤالات أبي داود للإمام أحمد»، ص٢٢٦: «لم يكن يحسن الحديث».

(٧) محمد بن إسماعيل البخاري، «التاريخ الكبير». تحقيق محمد بن صالح الدباسي، (ط١، الرياض: الناشر المتميز، ١٤٤٠هـ)، ٦: ٢٧٣

(٨) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٥: ١٨٣

(٩) أحمد بن محمد البرقاني، «سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام أبي الحسن الدارقطني». تحقيق محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٧هـ)، ص ٩٢

(١٠) انظر: ابن حجر، «تهذيب التهذيب»، ٢: ٤٤٣

ذكر البَرْذعي لأبي زُرْعة أصحاب مالك، وذكر عبد الله بن نافع، قال: «كَلَّحَ وجْهه»[(١)]. وقال ابن عدي: «روى عن مالك غرائب»[(٢)].

**الخلاصة والترجيح يمكن إجمالها فيما يلي:**

١- أنَّ ما حَدَّثَ به عبد الله بن نافع من كتابه، فهو ثقة فيه؛ إذ هو صحيح الكتاب، وعليه يُحمل توثيق من عَدَّلَهُ، وأمَّا ما حَدَّثَ به من حفظه؛ ففيه ما هو معروف، وفيه ما هو مُنكر، وعليه يُحمل تجريح من جَرَّحَهُ، وما أُنكر عليه إنما هو أفراد وغرائب لا مطلق حديثه.

وقولُ البخاري، وأبي حاتم الرازي، وابن حبان، وابن حجر يُفيد أنهم سبروا حديثه، ففرقوا بين ما يُحَدِّثُ به من كتابه، وما يُحَدِّثُ به من حفظه.

٢- عبد الله بن نافع وصفه بعض النُّقاد بأنَّه من أثبت النَّاس وأعلمهم بحديث مالك بن أنس، غير أنَّ من جرحه في مالك؛ كأبي زُرْعة الرازي، وأحمد بن حنبل، وابن عدي مُقَدَّمٌ على مَنْ وَثَّقَهُ وقَدَّمَهُ في مالك؛ وذلك لقرينتين:

**الأولى**: تقديم الجرح المُفَسَّر على التعديل المبهم: فالذين جرحوا عبد الله بن نافع في مالك بن أنس جاء جرحهم مُفَسَّرَاً، فقد جُرِحَ بأنَّه في آخر عمره دَخَلَهُ شكٌ في حديث مالك كما قال أحمد بن حنبل، وجُرِحَ أيضًا بوجود المناكير والغرائب فيما يرويه عن مالك كما نصَّ على ذلك: أبو زُرْعة وابن عدي.

**والثانية**: المعرفة بحديث الشيخ: فأبو زُرْعة من أعرف النَّاس بحديث الإمام مالك وعلله. قال علي بن الحسين بن الجُنيد[(٣)]: «ما رأيت أحدًا

(١) البرذعي، «سؤالات البَرْذعي لأبي زُرعة الرازي»، ص ٤٤١، وهو كناية عن جرحه، وعدم ارتضائه إياه. انظر: محمد خلف سلامة، «لسان المحدثين». (ط١، القاهرة: دار أندلسية، ١٤٤٤هـ)، ٤: ٢٣٥

(٢) ابن عدي، «الكامل في ضعفاء الرجال»، ٧: ٥٠

(٣) قال الشيخ المعلمي في حاشية «الجرح والتعديل»، ١: ٣٣٠: «وكان ابن الجنيد قد اعتنى بحديث مالك وجمعه، ولذلك يقال له: المالكي».

أعلم بأحاديث مالك بن أنس مُسْنَدِهَا ومُنْقَطِعِهَا من أبي زُرْعة»[(١)]، وقد جَرَحَ عبد الله بن نافع في مالك، فقوله مُقَدَّمٌ على قول غيره، وعليه فعبد الله بن نافع لا يحتمل ما يتفرد به عن مالك بن أنس؛ لوجود المناكير والغرائب في حديثه عنه، ولشهرة الإمام مالك بن أنس، وكثرة أصحابه، فهو ممن يجمع حديثه.

**٣**- رواية عبد الله بن نافع لموطأ الإمام مالك بن أنس تُعْتَبَرُ مقبولةً؛ لأنَّه يروي الموطأ من كتابه، وليس من حفظه، ولذا قال البخاري: «في حفظه شيء، وأمَّا الموطأ فأرجو»[(٢)].

**الوجه الثالث**: الجمع بين قولي أبي زُرْعة الرازي:

يحمل قول أبي زُرْعة: «لا بأس به»؛ على أصل حاله، ولا سيما فيما رواه من كتابه، ويحمل قوله: «منكر الحديث»؛ على أحد أمرين:

**الأول**: ما يتفرد به عن مالك بن أنس بما فيه نكارة، ففي أحاديثه عنه مناكير وغرائب. قال ابن حجر: «المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له»[(٣)].

**الثاني**: ما حَدَّث به من حفظه، ففي حفظه ما هو مُنكر؛ وبذلك ينتفي التعارض.

## (٤/ ٤) - عبدُ الرَّحمن بنُ حَمَّادِ بنِ شُعَيْثٍ، الشُّعَيْثيُّ، أبو سَلَمَةَ العَنْبَرِيُّ، البَصْرِيُّ، صَدُوقٌ، رُبَّما أَخْطَأَ، مِن صغار التاسعةِ، (ت٢١٢هـ)[(٤)].

### الكلام عن الراوي من وجوه:

(١) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ١: ٣٣٠
(٢) ابن حجر، «تهذيب التهذيب»، ٢: ٤٤٣
(٣) ابن حجر: «هدى الساري»، ٢: ١١٦٨
(٤) ابن حجر، «تقريب التهذيب»، ص ٤٧١

**الوجه الأول**: اختلاف عبارات أبي زُرْعة في الراوي:

نُقل عن أبي زُرْعة الرازي في عبد الرحمن بن حماد قولان:

١- قوله - في رواية البَرْذعي-: «شيخٌ، ليس بذاك»[(١)].

٢- وقوله - في رواية ابن أبي حاتم-: «لا بأس به»[(٢)].

**الوجه الثاني**: ذِكْرُ أقوالِ النُّقاد في الراوي:

**المُوثِّقُونَ والمُعَدِّلُون**: ذكره ابن حبان في ثقاته[(٣)]. وقال الدارقطني: «ثقة»[(٤)]. وقال الذهبي: «صدوق»[(٥)]، ورمز له ابن حجر في اللسان بـ(هـ)[(٦)]؛ إشارة إلى أنَّه مختلف فيه، والعمل على توثيقه، وقال: «من كبار شيوخ البخاري...روى عنه البخاري حديثًا واحدًا»[(٧)].

**المُجَرِحُونَ والمُلَيِّنون**: قال أبو حاتم الرازي: «ليس بالقوي»[(٨)]، وتقدم قول أبي زُرْعة في رواية البَرْذعي.

**خلاصة أقوال الأئمة والترجيح**: يظهر أنَّ عبارة ابن حجر هي أجمع الأقوال وأدقُّها في تلخيص حاله؛ إذ جمع أطراف الأقوال بأوجز لفظ، وألطف إشارة، فَحَكَمَ عليه بأنَّه صدوق ربما أخطأ.

(١) البرذعي، «سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة»، ص ٩٣)

(٢) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٥: ٢٢٥

(٣) ابن حبان، «الثقات»، ٨: ٣٧٨

(٤) محمد بن عبد الله النيسابوري، «سؤالات أبي عبد الله الحاكم النيسابوري للإمام أبي الحسن الدارقطني». تحقيق محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٧هـ)، ص ١٥٩

(٥) محمد بن أحمد الذهبي، «من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث». تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، (ط١، لا يوجد معلومات بخصوص بلد ودار الطباعة، ١٤٢٦هـ)، ص ٣٢٩

(٦) أحمد بن حجر العسقلاني، «لسان الميزان». تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، (ط١، بيروت: دار البشائر، ١٤٢٣هـ)، ٩: ٣٥٣

(٧) ابن حجر، «هدى الساري»، ٢: ١١٠٨

(٨) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٥: ٢٢٥

**الوجه الثالث**: الجمع بين قولي أبي زُرْعة الرازي:

يُحمل قوله: «لا بأس به»؛ على أصل حاله، وقوله: «شيخٌ، ليس بذاك»؛ فيشير إلى أنه ليس من أهل الضبط والإتقان، بل فيه لين، فلا يُحتج بحديثه إذا انفرد، ولو أراد التضعيف الحقيقي لقال: ضعيف، أو منكر الحديث.

**(٥/ ٥) - عُمَرُ بن مالك الشَّرْعَبيُّ، المصريُّ، لا بأسَ به، فقيه، مِن السابعة**[(١)].

**الكلام عن الراوي من وجوه:**

**الوجه الأول**: اختلاف عبارات أبي زُرْعة في الراوي:

نُقل عن أبي زُرْعة الرازي في عمر بن مالك قولان:

١- قوله - في رواية البَرْذعي-: «ليس بذاك»[(٢)].

٢- وقوله - في رواية ابن أبي حاتم-: «صالح الحديث»[(٣)].

**الوجه الثاني**: ذِكْرُ أقوالِ النُّقاد في الراوي:

**المُوثِّقُونَ والمُعَدِّلُون**: قال أحمد بن صالح المصري: «ثقة»[(٤)]. وقال أبو حاتم الرازي: «شيخ لا بأس به»[(٥)]، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: «شيخ»[(٦)]، وذكره ابن شاهين في ثقاته[(٧)]. وقال أبو القاسم بن بشكوال:

(١) ابن حجر، «تقريب التهذيب»، ص ٦٠٣

(٢) البرذعي، «سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة»، ص ١٦٨

(٣) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٦: ١٣٦

(٤) عمر بن أحمد بن شاهين، «تاريخ أسماء الثقات». تحقيق محمد علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٣٠هـ)، ص ١٨٩

(٥) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٦: ١٣٦

(٦) ابن حبان، «الثقات»، ٨: ٤٤٣

(٧) ابن شاهين، «تاريخ أسماء الثقات»، ص ١٨٩

«لا بأس به»[١]، وأخرج له ابن خزيمة[٢]، والحاكم[٣]، وهذا يقتضي توثيقه عندهما.

**المُلَيِّنون**: لَيَّنَهُ أبو زُرْعة الرازي في رواية عنه كما تقدم آنفًا.

**خلاصة أقوال الأئمة والترجيح**: الجرح الوارد فيه غير مفسر، ومعارض بتوثيق إمام بلده: أحمد بن صالح، وهو أعرف بأهل بلده من الغريب.

**الوجه الثالث**: الجمع بين قولي أبي زُرْعة الرازي:

يحمل قوله: «صالح الحديث»؛ على أصل حاله، وقوله: «ليس بذاك»؛ فيشير إلى أنَّه ليس من أهل الضبط والإتقان، بل فيه لين، فلا يُحتج بحديثه إذا انفرد، وهو ما عبّر عنه بعبارتين مختلفتين متقاربتين في الدلالة.

## (٦/ ٦) - محمد بن دِينار الأَزْدِيُّ، ثم الطَّاحِيُّ، أبو بَكْر بنُ أبي الفُرَاتِ البَصْرِيُّ، صدوقٌ سَيِّئُ الحِفظِ، ورُمِيَ بالقَدَر، وتَغَيَّر قبل موته، من الثامنة[٤].

### الكلام عن الراوي من وجوه:

**الوجه الأول**: اختلاف عبارات أبي زُرْعة في الراوي.

نُقل عن أبي زُرْعة الرازي في محمد بن دينار قولان:

(١) خلف بن عبد الملك بن بشكوال، «شيوخ عبد الله بن وهب القرشي». تحقيق عامر حسن صبري، (ط١، بيروت: دار البشائر، ١٤٢٨هـ)، ص١٩٠

(٢) ابن خزيمة، «مختصر المختصر من المسند الصحيح»، ٣: ٤٨٥، كتاب الصوم، باب إباحة الوصال إلى السحر، برقم ٢٠٧٣

(٣) الحاكم، «المستدرك على الصحيحين»، ٣: ٢٨٩، كتاب الجهاد، قفلة كغزوة، برقم ٢٤٣٦

(٤) ابن حجر، «تقريب التهذيب»، ص٧٠٣

١- قال البَرْذعي: سَمِعتُ أبا زُرْعة يقول في حديث ذكرناه، فقال: «هذا مُحَمَّد بن دينار الطَّاحي يقوله: وهو ضعيف الحديث جدًا»[(١)].

٢- وقوله - في رواية ابن أبي حاتم-: «صدوق»[(٢)].

**الوجه الثاني**: ذِكْرُ أقوالِ النُّقاد في الراوي جرحًا وتعديلاً:

**المُوثِّقُونَ والمُعَدِّلُون**: قال كلٌ من: ابن معين[(٣)]، والنسائي مرة[(٤)]: «ليس به بأس». وقال العجلي[(٥)]، وأبو حاتم الرازي[(٦)]، ومحمد بن المظفر[(٧)]: «لا بأس به»، وذكره ابن حبان في ثقاته[(٨)]، وقال ابن عدي: «حسن الحديث، وعامة حديثه ينفرد به»[(٩)]. وقال الذهبي: «حسنوا أمره»[(١٠)]، وأخرج له ابن خزيمة[(١١)]، وهذا يقتضي توثيقه عنده.

(١) البرذعي، «سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة»، ص ٤٤١

(٢) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٧: ٢٥٠

(٣) المصدر السابق.

(٤) المزي، «تهذيب الكمال»، ٦: ٣٠٣

(٥) العجلي، «معرفة الثقات»، ٢: ٢٣٧

(٦) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٧: ٢٤٩

(٧) البرقاني، «سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام أبي الحسن الدارقطني»، ص ١٢٥

(٨) ابن حبان، «الثقات»، ٧: ٤١٩

(٩) ابن عدي، «الكامل في ضعفاء الرجال»، ٩: ٢٣٣

(١٠) الذهبي، «الكاشف»، ٤: ١٠٧

(١١) ابن خزيمة، «مختصر المختصر من المسند الصحيح»، ٢: ٤٢١، برقم ١٢٦٨، و٣: ٤٢٨، برقم ٢٠٠٣، و٤: ٢٧، برقم ٢٢٦٣

**المُجَرِحُونَ والمُلَيِّنون**: قال ابن معين مرة: «ضعيف»[١]. وقال أحمد بن حنبل: «كان - زعموا- لا يحفظ، كان يتحفظ لهم»[٢]. وقال البزار: «ليس بالحافظ»[٣]. وقال كلٌ من النسائي[٤]، والدارقطني مرة: «ضعيف»[٥]. وقال العقيلي: «في حديثه وهم»[٦]. وقال ابن حبان: «الإنصاف في أمره ترك الاحتجاج بما انفرد، والاعتبار بما لم يخالف الثِّقات»[٧]. وقال الدارقطني مرة: «متروك»[٨]، ولم يرمز له الحافظ ابن حجر في اللسان[٩]، بأحد رمزيه؛ فدلَّ على ضعفه عنده.

**خلاصة أقوال النُّقاد والترجيح**: يظهر أنَّ عبارة ابن حبان هي الأعدل

(١) محمد بن عمرو العقيلي، «كتاب الضعفاء». تحقيق مازن محمد السرساوي، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٣٧هـ)، ٥: ٣٥٢، ومحمد بن حبان البستي، «كتاب المجروحين». تحقيق محمد بن إنسان فرحات، (ط١، بيروت: شركة دار اللؤلؤة، ١٤٣٩هـ)، ٢: ٣١٩، وإبراهيم بن عبد الله الختلي، «سؤالات ابن الجنيد». تحقيق أحمد محمد سيف، (ط١، المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤٠٨هـ)، ص ٤٠٩، ووقع فيه: «ليس به بأس، فعاوده، فقال: ليس بالقوي»، وهذا يرجِّح القول بتضعيفه عن ابن معين، فتعديله كان أولاً، ثم تراجع ابن معين عنه، وقال: ليس بالقوي، وأكثر الروايات عن ابن معين هي القول بضعفه، فقد اجتمع أربعة من أصحابه على نقل التضعيف عنه، وهم: معاوية بن صالح عند العقيلي، وابن الجنيد وابن الغلابي كما في سؤالات ابن الجنيد، وابن أبي خيثمة مرة عند ابن حبان.
وأمَّا تعديل ابن معين له، فلم ينقله عنه غير ابن أبي خيثمة، وقد اختلفت الرواية عنه، فمرة ينقل تعديله عنه، ومرة ينقل تضعيفه عنه، وكثرة الروايات عن ابن معين بتضعيفه ترجح القول بضعفه عنه، وهذا الذي اختاره محمد بن أحمد الذهبي، «المغني في الضعفاء». تحقيق نور الدين عتر، (ط١، دمشق: دار النهاج القويم، ١٤٤٧هـ)، ٢: ١٩٢، فإنه قال: «وضعفه ابن معين».
وأمَّا قول علي بن محمد بن القطان، «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام». تحقيق الحسين آيت سعيد، (ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤١٧هـ)، ٣: ١١٠: «ويُروى عن ابن معين استضعاف حديثه، وذلك بقياسه إلى غيره ممن هو فوقه، وإلا فقد روي عنه أنه قال فيه: لا بأس به»، فهو جمعٌ مُتكلَّف.

(٢) أبو داود، «سؤالات أبي داود للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم»، ص ٣٥٢

(٣) أحمد بن عمرو البزار، «مسند البزَّار». تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، (ط١، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٣٠هـ)، ٦: ١٤٠

(٤) المزي، «تهذيب الكمال»، ٦: ٣٠٣

(٥) البرقاني، «سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام أبي الحسن الدارقطني»، ص ١٢٥

(٦) العقيلي، «كتاب الضعفاء»، ٥: ٣٥٢

(٧) ابن حبان، « كتاب المجروحين»، ٢: ٣١٩

(٨) البرقاني، «سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام أبي الحسن الدارقطني»، ص ١٢٤

(٩) ابن حجر، «لسان الميزان»، ٩: ٤٠٥

في تلخيص حاله؛ إذ قال: الإنصاف في أمره: تركُ الاحتجاج بما انفرد به، والاعتبار بما لم يخالف الثقات.

**الوجه الثالث**: الجمع بين قولي أبي زُرْعة الرازي:

**أولاً**: يُلاحظ أنَّ الجرح الوارد عن أبي زُرْعة في رواية البَرْذعي جاء مقترنًا بحديث بعينه؛ مما يدلُّ على أنَّ قوله: «ضعيف الحديث جدًا» مُتوجه إلى هذا الحديث الخاص، لا إلى ذات الراوي على الإطلاق.

**ثانيًا**: هناك احتمال آخر، وهو حمل هذا الجرح على ما حَدَّث به بعد اختلاطه، فقد ذكر علي بن المديني أنَّه تغير قبل موته[(١)]، وكذا ابن حجر[(٢)]، وذكره برهان الدين الحلبي في المختلطين[(٣)].

**ثالثًا**: هناك احتمال ثالث، وهو حمل هذا الجرح على تفرداته عن بعض شيوخه الذين لا يُحتمل تفرده عنهم؛ كخالد بن مِهران الحذَّاء، وداود بن أبي هند القُشيري، وسعيد بن إياس الجريري، وعبيد الله بن عمر العمري، ومعمر بن راشد، وهشام بن عروة، ويونس بن عُبيد، وغيرهم ممن يُجمع حديثهم، وتقدم قول ابن حبان: الإنصاف ترك الاحتجاج بما انفرد.

**(٧/ ٧) - هِشَامُ بنُ سَعْدٍ المَدَنِيُّ، أبو عَبَّادٍ، أو أبو سَعِيدٍ، صَدُوقٌ لَهُ أَوْهَامٌ، ورُمِي بِالتَّشَيُّعِ، من كِبَارِ السَّابِعَةِ، (ت١٦٠هـ)، أو قَبْلَهَا[(٤)].**

**الكلام عن الراوي من وجوه:**

(١) محمد بن علي الآجري، «سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم». تحقيق: عبد العليم البستوي، (ط١، مكة المكرمة: مكتبة دار الاستقامة، ١٤١٨هـ)، ٢: ١١١

(٢) تقريب التهذيب (٢٢٧).

(٣) البرهان الحلبي، «الاغتباط بمن رمي بالاختلاط»، ص ٣٢١

(٤) ابن حجر: «تقريب التهذيب»، ص ٨٦٢

**الوجه الأول**: اختلاف عبارات أبي زُرْعة في الراوي:

نُقل عن أبي زُرْعة الرازي في هشام بن سعد قولان:

١- قوله - في رواية البَرْذعي-: «واهي الحديث»[(١)].

٢- وقوله - في رواية ابن أبي حاتم-: «شيخ محله الصدق»[(٢)].

**الوجه الثاني**: ذِكْرُ أقوالِ النُّقاد في الراوي جرحًا وتعديلاً:

**المُوثِّقُونَ والمُعَدِّلُون**: حَدَّثَ عنه ابن مهدي[(٣)]. وقال ابن معين مرة: «هو صالحٌ، ليس بمتروك الحديث»[(٤)]. وقال العجلي: «جائز الحديث، وهو حسن الحديث»[(٥)]، ووثقه البزار[(٦)]، وصَدَّقَهُ السَّاجي[(٧)]. وقال الدارقطني: «ليس به بأس، وفي حفظه شيء»[(٨)]. وقال الذهبي: «حسن الحديث»[(٩)]. وقال ابن حجر مرة: «ضُعِّفَ من قبل حفظه، وأخرج له مسلم، فحديثه في رتبة الحسن»[(١٠)]، وهو من أثبت الناس في زيد بن أسلم كما قال أبو داود[(١١)]. وقال الذهبي: «وهو مكثر عنه، بصير بحديثه»[(١٢)].

(١) البرذعي، «سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة»، ص١٢٩

(٢) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٩: ٦٢

(٣) مغلطاي بن قليج البكجري، «إكمال تهذيب الكمال». تحقيق عادل محمد، وأسامة إبراهيم، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٢هـ)، ١٢: ١٤٣

(٤) أحمد بن زهير بن أبي خيثمة، «التاريخ الكبير». تحقيق صلاح فتحي هلال، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٧هـ)، ٢: ٣٣٥

(٥) العجلي، «معرفة الثقات»، ٢: ٣٢٩

(٦) البزار، مسند البزار»، ١٠: ٥١

(٧) مغلطاي، «إكمال تهذيب الكمال»، ١٢: ١٤٣

(٨) الحسين بن أحمد بن بكير، «سؤالات أبي عبد الله بن بكير البغدادي للإمام أبي الحسن الدارقطني في الجرح والتعديل وعلل الحديث»، تحقيق محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٧هـ)، ص ٣٨

(٩) الذهبي، «الكاشف»، ٤: ٤٢٥

(١٠) أحمد بن حجر العسقلاني، «النكت على كتاب ابن الصلاح». تحقيق ربيع بن هادي المدخلي، (ط١، المدينة المنورة، مطبعة الجامعة الإسلامية، ١٤٠٤)، ١: ٤٦٤

(١١) المزي، «تهذيب الكمال»، ٧: ٤٠٣

(١٢) الذهبي، «سير أعلام النبلاء»، ٧: ٣٤٥

**المُجَرِحُونَ والمُلَيِّنون**: لم يحدِّث عنه يحيى بن سعيد القطان[١]، وضعفه: ابن سعد[٢]، وأبو حاتم الرازي[٣]، والفسوي[٤]، والنسائي[٥]، وابن حبان[٦]، وابن عدي[٧]، وضعفه ابن معين مرة، واختلفت الروايات عنه في درجة ضعفه: ففي رواية لَيَّنَهُ[٨]، وفي رواية ضَعَّفَهُ[٩]، وفي رواية ذهب إلى شِدَّةِ ضَعْفِهِ[١٠]. وقال ابن المديني: «صالح، ولم يكن بالقوي»[١١]، ولعلَّ ابن المديني عنى صالح في نفسه. وقال أحمد بن حنبل: «كذا وكذا»[١٢]، وقال: «ليس بمُحْكَم الحديث، ولم يرضه»[١٣]، وضعفه ابن حجر مرة، فلم يرمز له بأحد رمزيه[١٤].

**خلاصة أقوال النُّقاد والترجيح**: هشام بن سعد من أثبت الناس في زيد بن أسلم، ضعيف في غيره، ومما يقوي هذا الترجيح أنَّ جرحه جاء مُفَسَّراً، ومتى اجتمع تعديل مجمل وجرح مفسر، قُدِّم الجرح المُفَسَّر، فقد جرحه ابن معين بأنَّ حديثه مُخْتَلِطٌ[١٥]، ووصفه ابن حبان بكثرة

(١) أبو داود، «سؤالات أبي داود للإمام أحمد»، ص ٢٢٠

(٢) ابن سعد، «كتاب الطبقات الكبير»، ٧: ٥٧٦

(٣) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٩: ٦١

(٤) ابن حجر، «تهذيب التهذيب»، ٤: ٢٧٠

(٥) النسائي، «كتاب الضعفاء والمتروكين»، ص ٢٥١

(٦) ابن حبان، «كتاب المجروحين»، ٢: ٥١١

(٧) ابن عدي، «الكامل في ضعفاء الرجال»، ١٠: ٣٣٧

(٨) عبد الرحمن بن محرز البغدادي، «معرفة الرجال». تحقيق محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٣٠هـ)، ص ١٥٩، ونصُّ عبارته: «ليس هو بذاك القوي».

(٩) الدوري، «التاريخ ليحيى بن معين»، ١: ١٨١، وابن أبي خيثمة، «التاريخ الكبير»، ٢: ٣٣٥

(١٠) ابن عدي، «الكامل في ضعفاء الرجال»، ١٠: ٣٣٤

(١١) عثمان بن محمد بن شيبة، «سؤالات عثمان بن محمد بن شيبة للإمام علي بن المديني». تحقيق محمد علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٧هـ)، ص ٤٤

(١٢) عبد الله بن أحمد بن حنبل، «كتاب العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل». تحقيق وصي الله بن محمد بن عباس، (ط٢، الرياض: دار القبس، ١٤٢٧هـ)، ٢: ٥٠٧

(١٣) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٩: ٦١

(١٤) ابن حجر، «لسان الميزان»، ٩: ٤٤٠

(١٥) مغلطاي، «إكمال تهذيب الكمال»، ١٢: ١٤٣

المخالفة[١]، ووصفه البَرْذعي بأنَّ في حديثه وهمًا كبيرًا[٢]، ووصفه ابن حجر بأنَّه «غير ضَابِطٍ»[٣]، وقال عنه مرة: «لا يحتجُّ بما تفرد به؛ فكيف إذا خالف»[٤]، وكلُّ هذا الجرح جاء في مقابل التعديل المبهم.

**الوجه الثالث**: الجمع بين قولي أبي زُرْعة الرازي:

يحمل قوله: «شيخ محله الصدق»؛ على عدالته، ويحمل قوله: «واهي الحديث»؛ على شدة ضعف ضبطه، وكثرة مخالفته، ولا سيما في غير روايته عن زيد بن أسلم، والبَرْذعي أدرك أنَّ أبا زُرْعة قد تفرَّدَ بالقول أنَّه واهي الحديث، بخلاف غيره من النُّقاد، فلم يقل أحدٌ إنَّه شديدُ الضعفِ غَيْرَهُ، فقال: «أتقنت ذلك عن أبي زُرْعة، وهشام عند غير أبي زُرْعة أجلُّ من هذا الوزن»[٥].

## المطلب الثاني:
## اختلاف أقوال أبي زُرْعة من خلال من أدخلهم في الضعفاء، وَعَدَّلَهم في سؤالات ابن أبي حاتم.

**(٨/ ١) - حَكِيمُ بنُ جُبَيرٍ الأَسَدِيُّ، وقيل: مولى ثَقِيفٍ، الكُوفِيُّ، ضَعِيفٌ، رُمِيَ بالتَّشَيُّعِ، من الخَامِسَةِ[٦].**

### الكلام عن الراوي من وجوه:

**الوجه الأول**: اختلاف أبي زرعة الرازي في الراوي:

١- ذكره في كتاب أسامي الضعفاء[٧].

(١) ابن حبان، «كتاب المجروحين»، ٢: ٥١١

(٢) البرذعي، «سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة»، ص ١٢٩

(٣) ابن حجر، «هدى الساري»، ٢: ٩٥٠

(٤) أحمد بن حجر العسقلاني، «فتح الباري بشرح صحيح البخاري». تحقيق نظر محمد الفاريابي، (ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤٢٧)، ١: ٤١٨

(٥) البرذعي، «سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة»، ص ١٢٩

(٦) ابن حجر، «تقريب التهذيب»، ص ١٩٨

(٧) أبو زرعة الرازي، «كتاب أسامي الضعفاء»، ص ٣٢٠

٢- وقال - في رواية ابن أبي حاتم-: «محله الصدق إنْ شاء الله»[١].

**الوجه الثاني**: ذِكْرُ أقوالِ النُّقاد في الراوي جرحًا وتعديلاً:

**المُعَدِّلُون**: انفرد أبو زُرْعة الرازي بتعديله مرة كما تقدم النقل عن ابن أبي حاتم الرازي.

**المُجَرِحُونَ**: الجمهور من النُّقاد ذهبوا إلى تضعيفه؛ غير أنهم اختلفوا في درجة الضَّعْف:

فمنهم من ذهب إلى ضَعْفِهِ فقط: كالثوري[٢]، وأحمد بن حنبل[٣]، والعجلي[٤]، ويعقوب بن شيبة[٥]، والبزار[٦]، والنسائي[٧]، والسَّاجي[٨]، وابن حبان[٩]، والدارقطني[١٠]، والبيهقي[١١]، والذهبي[١٢]، وكان يحيى بن سعيد القطان، وابن مهدي لا يُحدِّثانِ عَنه[١٣].

واشتدَّ تضعيفه عند آخرين: كشعبة بن الحجاج[١٤]، وابن معين[١٥]،

(١) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٣: ٢٠١

(٢) العقيلي، «كتاب الضعفاء»، ٢: ٢٨٧

(٣) عبد الله بن أحمد «كتاب العلل ومعرفة الرجال»، ١: ٣٩٦

(٤) مغلطاي، «إكمال تهذيب الكمال»، ٤: ١١٦

(٥) المزي، «تهذيب الكمال»، ٢: ٢٥٧

(٦) البزار، «مسند البزار»، ٥: ٢٩٤، برقم ١٩١٣

(٧) النسائي، «كتاب الضعفاء والمتروكين»، ص ١٩١

(٨) مغلطاي، «إكمال تهذيب الكمال»، ٤: ١١٦

(٩) ابن حبان، «كتاب المجروحين»، ١: ٤٥٦

(١٠) علي بن عمر الدارقطني، «الضعفاء والمتروكون». تحقيق محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٣٤هـ)، ص ١٠٥

(١١) أحمد بن الحسين البيهقي، «معرفة السنن والآثار». تحقيق عبد المعطي قلعجي، (ط١، حلب: دار الوعي، ١٤١٢هـ)، ٩: ٣٢٩

(١٢) محمد بن أحمد الذهبي، «حق الجار». تحقيق هشام بن إسماعيل السقا، (ط١، الرياض: دار عالم الكتب، ١٤٠٥)، ص ٣٨

(١٣) انظر: البخاري، «التاريخ الكبير»، ٣: ٣٥٢

(١٤) محمد بن عيسى الترمذي، «الجامع الكبير». تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، (ط١، دمشق: دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ)، ٥: ١٤٩، برقم ٣٠٩٤

(١٥) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٣: ٢٠١

وأبو داود[١]، وأبو حاتم الرازي[٢]، والعقيلي[٣]، والدارقطني[٤]. وقال الجوزجاني: «كذاب»[٥].

**خلاصة أقوال النُّقاد والترجيح**: الذي يظهر أنَّه إلى الضَّعف أقرب، وهو قول الأكثر وهم الجمهور، وأمَّا تكذيب الجوزجاني له، فمحمول على بدعته؛ إذ كان حكيم بن جبير الكوفي غاليًا في التشيع كما وصفه: الفسوي[٦]، وابن حبان[٧]، والغالب على الكوفيين التشيع، قاله ابن عدي[٨]، والجوزجاني معروف بتحامله عليهم؛ قال ابن حجر: «ولا عبرة بِحَطِّهِ على الكوفيين»[٩].

**الوجه الثالث**: الجمع بين قولي أبي زُرْعة الرازي:

حكيم بن جبير ضعيف عند أبي زُرْعة الرازي وذلك بإدخاله في كتاب أسامي الضعفاء، وهو بذلك موافق لقول الجمهور الذين ضعفوه، وأمَّا عن وصفه بأنَّ محله الصدق، فمحمولٌ على أنَّه ليس بكذاب؛ بل محله الصدق إن شاء الله، فلا يُعارض تصديقه له حكمه العملي بإدخاله في الضعفاء.

(١) مغلطاي، «إكمال تهذيب الكمال»، ٤: ١١٦

(٢) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٣: ٢٠١

(٣) العقيلي، «كتاب الضعفاء»، ١: ٤٨٥

(٤) البرقاني، «سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام الدارقطني»، ص ٦٦

(٥) إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، «أحوال الرجال». تحقيق عبد العليم البستوي، (ط١، فيصل آباد: حديث أكاديمي، ١٤٣١هـ)، ص ٤٩

(٦) الفسوي، «المعرفة والتاريخ»، ٣: ٩٩

(٧) ابن حبان، «كتاب المجروحين»، ١: ٤٥٦

(٨) ابن عدي، «الكامل في ضعفاء الرجال»، ٣: ٢٦٦

(٩) ابن حجر، «تهذيب التهذيب»، ١: ٥٣

**(٩/ ٢) - سَعِيدُ بنُ سَالِمٍ القَدَّاحُ، أَبُو عُثْمَانَ المَكِّيُّ، أصلُه من خُراسان أو الكوفة: صدوقٌ يَهِمُ، ورُمِيَ بِالإِرْجَاءِ، وكَانَ فَقِيهًا، من كِبَارِ التَّاسِعَةِ**[١].

**الكلام عن الراوي من وجوه:**

**الوجه الأول**: اختلاف أبي زرعة الرازي في الراوي:

١- ذكره في كتاب أسامي الضعفاء[٢].

٢- وقال - في رواية ابن أبي حاتم-: «هو عندي إلى الصدق ما هو»[٣].

**الوجه الثاني**: ذِكْرُ أقوالِ النُّقاد في الراوي جرحًا وتعديلاً.

**المُوثِّقُونَ والمُعَدِّلُون**: وثقه: ابن معين[٤]، وعلي بن المديني[٥]، وزاد ابن المديني: «ولم يكن بالقوي». وقال العجلي: «ليس بحجة»[٦]، فهو عنده عدلٌ؛ غير أنَّه ليس بحجة.

وتوسط فيه جماعة: فصَدَّقَهُ: أبو داود[٧]، وأبو حاتم الرازي[٨]، والذهبي[٩]. وقال النسائي: «ليس به بأس»[١٠]. وقال ابن عدي: «حسن الحديث، وأحاديثه مستقيمة ... وهو عندي صدوق لا بأس به، مقبول الحديث»[١١].

(١) ابن حجر، «تقريب التهذيب»، ص٢٩٥

(٢) أبو زرعة الرازي، «كتاب أسامي الضعفاء»، ص ٣٢٧

(٣) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٤: ٣١

(٤) الدوري، «التاريخ ليحيى بن معين»، ٢: ٥٥

(٥) ابن أبي شيبة، «سؤالات عثمان بن محمد بن شيبة للإمام علي بن المديني»، ص ٤٨

(٦) العجلي، «معرفة الثقات»، ١: ٣٩٩

(٧) المزي، «تهذيب الكمال»، ٣: ١٦٣

(٨) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٤: ٣١

(٩) الذهبي، «المغني في الضعفاء»، ١: ٣٧٥

(١٠) المصدر السابق.

(١١) ابن عدي، «الكامل في ضعفاء الرجال»، ٥: ٥٢٧

**المُجَرِحُونَ والمُلَيِّنون**: قال الدارمي: «ليس بذاك في الحديث»[(١)]. وقال الفسوي: «كان له رأي سوء، وكان داعيةً، مَرْغُوبٌ عن حديثه وروايته»[(٢)]، وضعفه السَّاجي[(٣)]، وقال العقيلي: «كان ممن يغلو في الإرجاء، وفي حديثه وهم»[(٤)]. وقال ابن حبان: «كان يرى الإرجاء، ويهم في الأخبار، حتى يجيء بها مقلوبة، حتى خرج بها عن حدِّ الاحتجاج به»[(٥)].

**خلاصة أقوال النُّقاد والترجيح**: الذي يظهر أنَّه صدوق، وهو قول كبار النُّقاد، ويكفي في تقويته تعديل أبي حاتم الرازي، والنسائي له مع تشددهما، وأما تَضْعِيفُ مَنْ ضَعَّفَهُ فمحمول على بدعة الإرجاء، والتي كان غاليًا فيها، وداعيةً إليها.

**الوجه الثالث**: الجمع بين قولي أبي زُرْعة الرازي:

الذي يظهر أنَّه لا تعارض بين إدخال أبي زُرْعة الرازي لسالم القَدَّاح في كتاب أسامي الضعفاء، وبين قوله: هو عندي إلى الصدق ما هو، فسالم القَدَّاح عند أبي زُرْعة أقرب إلى الصدق؛ لكن في روايته التي تؤيد بدعته هو فيها ضعيف.

## (١٠/ ٣) - محمَّدُ بنُ جابر بن سَيَّار الحَنَفِيُّ، اليمامي، أبو عبد الله، أصلُه من الكوفة: صَدُوقٌ، ذَهَبَتْ كُتُبُهُ، فَسَاءَ حِفْظُهُ، وخَلَطَ كَثِيرًا، وعَمِيَ فَصَارَ يُلَقَّنُ، من السَّابِعَةِ، مَاتَ بَعْدَ السَّبْعِينَ[(٦)].

### الكلام عن الراوي من وجوه:

**الوجه الأول**: اختلاف أبي زرعة الرازي في الراوي:

(١) الدارمي، «تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين»، ص ١١٨

(٢) الفسوي، «المعرفة والتاريخ»، ٣: ٥٤

(٣) مغلطاي، «إكمال تهذيب الكمال»، ٥: ٢٩٨

(٤) العقيلي، «كتاب الضعفاء»، ٢: ٥٧٢

(٥) ابن حبان، «كتاب المجروحين»، ١: ٥٩٣

(٦) انظر: ابن حجر: «تقريب التهذيب»، ص ٦٩٣

١- ذكره في كتاب أسامي الضعفاء[١].

٢- وقال - في رواية ابن أبي حاتم-: «صدوق إلا أنَّ في حديثه تخاليط، وأما أصوله فهي صحاح»[٢].

**الوجه الثاني**: ذِكْرُ أقوالِ النُّقاد في الراوي جرحًا وتعديلاً.

**المُعَدِّلُون**: قال الذهلي: «لا بأس به»[٣].

**المُجَرِحُونَ**: حدَّث عنه عبد الرحمن بن مهدي ثم تركه[٤]. وقال ابن معين[٥]، وأبو داود[٦]: «ليس بشيء». وقال أحمد بن حنبل: «يروي أحاديث مناكير، وهو معروف بالسماع، يقولون: رأوا في كتبه لحقا، حديثه عن حماد فيه اضطراب»[٧]. وقال الفلاس: «صدوق، كثير الوهم»[٨]. وقال البخاري: «ليس بالقوي»[٩]. وقال العجلي[١٠]، والفسوي[١١]، والنسائي[١٢]، والدارقطني[١٣]، والبيهقي[١٤]، والذهبي[١٥]: «ضعيف». وقال

(١) أبو زرعة الرازي، «كتاب أسامي الضعفاء»، ص ٣٥٧

(٢) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٧: ٢١٩

(٣) ابن حجر، «تهذيب التهذيب»، ٣: ٥٢٧

(٤) صالح بن أحمد بن حنبل، «العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل برواية المروذي وصالح بن أحمد والميموني». تحقيق وصي الله بن محمد عباس، (ط١، القاهرة: دار الإمام أحمد، ١٤٢٧هـ)، ص ١١٥

(٥) الدوري، «التاريخ ليحيى بن معين»، ٢: ٥٩

(٦) المزي، «تهذيب الكمال»، ٦: ٢٦٠

(٧) المروذي وصالح بن أحمد، «كتاب العلل ومعرفة الرجال»، ٣: ٦١

(٨) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٧: ٢١٩

(٩) البخاري، «التاريخ الكبير»، ١: ٢٨٥

(١٠) ابن حجر، «تهذيب التهذيب»، ٣: ٥٢٧

(١١) الفسوي، «المعرفة والتاريخ»، ٢: ١٢١

(١٢) النسائي، «كتاب الضعفاء والمتروكين»، ص ٢٤٢

(١٣) علي بن عمر الدارقطني، «سنن الدارقطني». تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ)، ٢: ٥٣

(١٤) البيهقي، «معرفة السنن والآثار»، ٢: ٤٢٤

(١٥) محمد بن أحمد الذهبي، «تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق». تحقيق مصطفى أبو الغيط، (ط١، الرياض: دار الوطن، ١٤٢١هـ)، ١: ١٣٥

أبو حاتم الرازي: «ذهبت كتبه في آخر عمره، وساء حفظه، وكان يلقن... وكان يروي أحاديث مناكير، وهو معروف بالسماع، جيد اللقاء، رأوا في كتبه لحقًا، وحديثه عن حماد فيه اضطراب»[(١)]. وقال البزار: «وكان سيئ الحفظ»[(٢)]. وقال ابن حبان: «كان أعمى، يُلحق في كتبه ما ليس من حديثه، ويسرق ما ذُوكِرَ به، فَيُحَدِّثُ به»[(٣)]. وقال ابن عدي: «خالف في أحاديث، ومع ما تكلم فيه من تكلم يكتب حديثه»[(٤)].

**خلاصة أقوال النُّقاد والترجيح**: ضعيفٌ، ويشتدُّ ضعفه فيما يرويه عن حماد بن أبي سليمان خاصة.

**الوجه الثالث**: الجمع بين قولي أبي زُرْعة الرازي:

لا يوجد تعارض بين إدراج أبي زرعة الرازي لمحمد بن جابر في كتاب أسامي الضعفاء وبين تصديقه له؛ فقد كان تصديقه سابقًا قبل ذهاب بصره وكتبه وسوء حفظه، ومع كثرة تخاليطه ومناكيره، حكم عليه بالضَّعْفِ.

## (١١/ ٤) - يَحْيَى بنُ أَبِي حَيَّةَ الكَلْبيُّ، أَبو جَنَاب، مشهورٌ بها، ضَعَّفُوهُ لِكَثْرةِ تَدْلِيسِهِ، من السادسة، (ت ١٥٠ هـ)، أَو قبلها[(٥)].

### الكلام عن الراوي من وجوه:

**الوجه الأول**: اختلاف أبي زرعة الرازي في الراوي:

١- ذكره في كتاب أسامي الضعفاء[(٦)].

(١) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٧: ٢١٩

(٢) البزار، «مسند البزار»، ٨: ٢٦

(٣) ابن حبان، «كتاب المجروحين»، ٢: ٣١٦

(٤) ابن عدي، «الكامل في ضعفاء الرجال»، ٩: ١٣٦

(٥) ابن حجر، «تقريب التهذيب»، ص ٨٨٩

(٦) أبو زرعة الرازي، «كتاب أسامي الضعفاء»، ص ٣٧١

٢- وقال - في رواية ابن أبي حاتم-: «صدوق، غير أنه كان يدلس»[١].

**الوجه الثاني**: ذِكْرُ أقوالِ النُّقاد في الراوي جرحًا وتعديلاً.

**المُوثِّقُونَ والمُعَدِّلُون**: قال يزيد بن هارون[٢]، وابن معين مرة[٣]، وابن نُمير[٤]: «صدوق». وقال أبو نعيم الفضل بن دكين: «ما كان به بأس»[٥]. وقال ابن معين مرة: «ليس به بأس»[٦].

**المُجَرِحُونَ والمُلَيِّنون**: كان يحيى بن سعيد القطان، وابن مهدي لا يُحدِّثانِ عَنه[٧]، وضعفه: ابن سعد[٨]، وابن معين مرة[٩]، وابن عمار الموصلي[١٠]، والجوزجاني[١١]، والعجلي[١٢]، وأبو حاتم الرازي[١٣]، وأبو داود[١٤]، والفسوي[١٥]، والدارمي[١٦]، والنسائي[١٧]، وابن حبان[١٨]، وأبو أحمد

(١) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٩: ١٣٨

(٢) المزي، «تهذيب الكمال»، ٨: ٢٩

(٣) الدارمي، «تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين»، ص ٢٣٨

(٤) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٩: ١٣٨

(٥) المصدر السابق

(٦) الدوري، «التاريخ ليحيى بن معين»، ١: ٢٧٤، وهي رواية الدَّورقيّ كما في «الكامل في ضعفاء الرجال»، ١٠: ٥٦٠

(٧) انظر: ابن أبي حاتم، «الجرح والعديل»، ٩: ١٣٨

(٨) ابن سعد، «كتاب الطبقات الكبير»، ٨: ٤٨٠

(٩) انظر: ابن الجنيد، «سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين»، ص ٤٣٢، وهي رواية أيضًا: ابن محرز، «معرفة الرجال»، ص ١٠٣، وابن أبي خيثمة كما في «الجرح والتعديل»، ٩: ١٣٨، والمفضَّل الغلابي كما في «تهذيب الكمال»، ٨: ٢٩، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة كما في «كتاب المجروحين»، ٢: ٥٤٧

(١٠) مغلطاي، «إكمال تهذيب الكمال»، ١٢: ٣٠١

(١١) الجوزجاني، «أحوال الرجال»، ص ١٤٠

(١٢) العجلي، «معرفة الثقات»، ٢: ٣٩٣

(١٣) انظر: بن أبي حاتم، «الجرح والعديل»، ٩: ١٣٨

(١٤) المزي، «تهذيب الكمال»، ٨: ٢٩

(١٥) الفسوي، «المعرفة والتاريخ»، ٣: ١٠٨

(١٦) الدارمي، «تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي»، ص ٢٣٨

(١٧) النسائي، «كتاب الضعفاء والمتروكين»، ص ٢٥٥

(١٨) ابن حبان، «كتاب المجروحين»، ٢: ٥٤٧

الحاكم[١]، والدارقطني[٢]، وقال أحمد بن حنبل: «أحاديثه أحاديث مناكير»[٣]. وقال البخاري: «ذاهب الحديث»[٤]. وقال الفلاس: «متروك الحديث»[٥].

وهو مُكثر من التدليس، وقد رماه بالتدليس كبار النُّقاد: كايزيد بن هارون[٦]، وأبو نعيم الفضل بن دُكين[٧]، وابن معين[٨]، وابن نُمير[٩]، والجوزجاني[١٠]، وأبو زُرْعة[١١]، ويعقوب بن سفيان[١٢]، والنسائي[١٣]، وابن حبان[١٤]، وابن حجر[١٥]. قال ابن نُمير: «كان صاحب تدليس، أفسد حديثه بالتدليس، كان يحدث بما لم يسمع»[١٦]. وقال الجوزجاني: «يضعف حديثه بالتدليس، كان يحدث بما لم يسمع»[١٧]. وقال ابن حبان:

(١) محمد أبو أحمد الحاكم، «الأسامي والكنى». تحقيق محمد بن علي الأزهري، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٣٦هـ)، ١: ١٨٩

(٢) الدارقطني، «الضعفاء والمتروكون»، ص ١٩٣

(٣) انظر: ابن أبي حاتم، «الجرح والعديل»، ٩: ١٣٨

(٤) عقيل بن عطية القاضي، «علل الترمذي الكبير». تحقيق محمود محمد خليل وصبحي السامرائي، (ط١، عمان: الدار العثمانية، ١٤٢٨هـ)، ص ٣٩٣

(٥) ابن عدي، «الكامل في ضعفاء الرجال»، ١٠: ٥٦١

(٦) المزي، «تهذيب الكمال»، ٨: ٢٩

(٧) الدوري، «التاريخ ليحيى بن معين»، ١: ٢٧٤

(٨) ابن عدي، «الكامل في ضعفاء الرجال»، ١٠: ٥٦٠

(٩) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٩: ١٣٨

(١٠) مغلطاي، «إكمال تهذيب الكمال»، ١٢: ٣٠١

(١١) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٩: ١٣٨

(١٢) الفسوي، «المعرفة والتاريخ»، ٣: ١٠٨

(١٣) المزي، «تهذيب الكمال»، ٨: ٢٩

(١٤) ابن عدي: «كتاب المجروحين»، ٢: ٥٤٧

(١٥) أحمد بن حجر العقسلاني، «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس». تحقيق أحمد بن علي المباركي، (ط٣، الرياض: ١٤٢٢هـ)، ص ١٨٣

(١٦) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٩: ١٣٨

(١٧) مغلطاي، «إكمال تهذيب الكمال»، ١٢: ٣٠١

«كان يدلس على الثقات ما سمع من الضُّعَفَاء، فالتزق بِهِ المناكير التي يرويها عن المشاهير»[(١)].

**خلاصة أقوال النُّقاد والترجيح**: الذي يظهر أنَّه ضعيف، صاحب تدليس، وقد أفسد حديثه بكثرة تدليسه، وقد ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الخامسة من طبقات المدلسين، وهم من ضعفوا بأمر آخر سوى التدليس، فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع، إلا أنْ يتابع من كان ضعفه منهم يسيرًا[(٢)].

**الوجه الثالث**: الجمع بين قولي أبي زُرْعة الرازي:

الذي يظهر أنَّ أبا زُرْعة الرازي يذهب إلى تضعيف أبي جَنَاب، ولذا أدخله في كتاب أسامي الضعفاء، ويحمل تصديقه له على أنَّه قبل إكثاره من التدليس، فتدليس أبي جناب أفسد حديثه، فَضَعَّفَهُ لأجل ذلك.

**(١٢/ ٥) - يَزِيدُ بنُ هُرْمُزَ المَدَنِيُّ، مولى بَنِي لَيْثٍ، وهو غَيْرُ يَزِيدَ الفَارِسِيِّ عَلَى الصَّحِيح، وهُوَ وَالِدُ عَبْدِ اللهِ، ثِقَةٌ، من الثَّالِثَةِ، مَاتَ عَلَى رَأْسِ المِئَةِ[(٣)].**

**الكلام عن الراوي من وجوه:**

**الوجه الأول**: اختلاف أبي زرعة الرازي في الراوي:

١- ذكره أبو زُرْعة في كتاب أسامي الضعفاء[(٤)].

٢- وقال - في رواية ابن أبي حاتم-: «مدينيٌّ ثقة»[(٥)].

**الوجه الثاني**: ذِكْرُ أقوالِ النُّقاد في الراوي جرحًا وتعديلاً.

(١) ابن حبان، «كتاب المجروحين»، ٢: ٥٤٧

(٢) ابن حجر، «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس»، ص ٦٣

(٣) ابن حجر، «تقريب التهذيب»، ص ٩١٧

(٤) أبو زرعة الرازي، «كتاب أسامي الضعفاء»، ص ٣٧٢

(٥) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٩: ٢٩٤

**المُوثِّقُونَ والمُعَدِّلُون**: وثقه كلٌ من: الزهري[١]، وابن سعد[٢]، وابن معين[٣]، والعجلي[٤]. وقال أبو حاتم الرازي: «ليس بحديثه بأس»[٥]، وذكره ابن حبان في ثقاته[٦]، ورمز له الحافظ ابن حجر في اللسان[٧]، بـ (صح)؛ إشارة إلى أنَّه تُكُلِّمَ فيه بلا حجة.

**المُجَرِحُونَ**: ذكره أبو زُرْعة الرازي في أسامي الضعفاء كما تقدم آنفًا.

**خلاصة الأقوال والترجيح**: يزيد بن هرمز ثقة كما هو ظاهر من أقوال النُّقاد، وقد وثَّقَهُ الزهري، وهو بلديّه وتلميذه، وهو أعرف به من الغريب، وانفراد أبي حاتم الرازي بقوله: ليس بحديثه بأس، هو راجع إلى تشدده كما تقدم.

**الوجه الثالث**: الترجيح بين قولي أبي زُرْعة الرازي:

الذي يترجح عن أبي زُرْعة الرازي هو ما نقله عنه ابن أبي حاتم من توثيقه لـ يزيد بن هرمز؛ إذ هو موافق لقول الجمهور، وخاصة أنَّه لم يجرحه أحدٌ، ويُحتمل أن يكون إدخاله في الضعفاء وهمًا أو خطأ، أو سبق قلم ممن روى الكتاب عن أبي زُرْعة؛ وذلك لعدم قيام قرينة مُعتبرة على تضعيفه، ولا يقال إنَّ الذي أدخله في أسامي الضعفاء إنما هو يزيد الفارسي؛ لعدَّةِ أمور:

**أولاً**: نصَّ على أنَّه «مولى بني ليث»[٨]، وهذا يصدق على يزيد بن هرمز المديني.

(١) ابن أبي خيثمة، «التاريخ الكبير»، ٢: ١٧٧
(٢) ابن سعد، «كتاب الطبقات الكبير»، ٧: ٢٧٩
(٣) الدوري، «التاريخ ليحيى بن معين»، ١: ١٦٤
(٤) العجلي، «معرفة الثقات»، ٢: ٣٧٠
(٥) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٩: ٢٩٤
(٦) ابن حبان، «الثقات»، ٥: ٥٣١
(٧) ابن حجر، «لسان الميزان»، ٩: ٤٥٤
(٨) أبو زرعة الرازي، «كتاب أسامي الضعفاء»، ص ٣٧٢

**وثانيًا**: نصَّ على أنَّ يزيد بن هرمز هو والد عبد الله بن يزيد بن هرمز[١].

**وثالثًا**: نصَّ على نَسَبِهِ، فقال: «مديني»[٢]، وهذا يصدق على الراوي الذي هو قيد الدراسة.

(١) ابن أبي حاتم، «الجرح والتعديل»، ٩: ٢٩٤

(٢) المصدر السابق.

## ملحق بالرُّواة الذين اختلفت فيهم أقوال أبي زُرْعة بين الجرح، والجرح الشديد

| الرقم | الراوي | سؤالات البَرْذعي | الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي |
|---|---|---|---|
| ١- | إبراهيم بن خثيم بن عراك الغفاري | ليس بالقوي، (ص٢٢٠). | منكر الحديث روى عدة أحاديث منكرة (٢/ ٩٨). |
| ٢- | بشار بن الحكم الضبي | ضعيف الحديث، يحدث عن ثابت مناكير، (ص١٠١). | منكر الحديث (٢/ ٤١٦). |
| ٣- | جعفر بن أبي جعفر الأشجعي | واهي الحديث، يحدث عن أبيه، عن ابن عمر بأحاديث ليست لها أصول، (ص١١١). | ليس بقوي (٢/ ٤٩٠). |
| ٤- | حمزة بن أبي حمزة ميمون الجزري | واهي الحديث كل حديثه واه، (ص١٨٩). | ضعيف الحديث (٣/ ٢١٠). |
| ٥- | رِشْدين بن كُريب بن أبي مسلم | واهي الحديث، (ص٤٩٦). | ضعيف الحديث (٣/ ٥١٢). |
| ٦- | زكريا بن مَنْظُور بن ثَعْلَبة، الفُزَظي | واهي الحديث، منكر الحديث، (ص١٥٢). | ليس بقوي (٣/ ٥٩٧). |
| ٧- | زياد بن أبي زياد الجَصَّاص | شيخ، (ص١٠٣). | واهي الحديث (٣/ ٥٣٢). |
| ٨- | صالح بن أبي الأَخْضَر اليَمَامي | واهي، عنده عن الزُّهْرِي كتابان: أحدهما: عَرْض، والآخر: مُنَاولة، فاختلطا جميعًا، وكان لا يَعرف هذا من هذا، (ص٤٧٧). | ضعيف الحديث،كان عنده عن الزهري كتابين: أحدهما: عَرْض، والآخر مُنَاولة، فاختلطا جميعًا... (٤/ ٣٩٤). |
| ٩- | عبد العزيز بن عبيد الله بن حَمزة الحمصي | ضعيف الحديث، (ص٢٦٦). | مضطرب الحديث واهي الحديث (٥/ ٣٨٧). |
| ١٠- | عبد الله بن أبي بكر المقدمي | أومى بيده إلى فيه؛ أي الكذب. (ص١٩١). | ليس بشيء، أدركته ولم أكتب عنه. (٥/ ١٨) |
| ١١- | عمر بن قيس المكي | واهي، (ص١٠٤). | لين الحديث (٦/ ١٢٩). |
| ١٢- | عيسى بن ميمون المدني | واهي الحديث، (ص١٣٥). | ضعيف الحديث (٦/ ٢٨٧). |
| ١٣- | الفضل بن عيسى الرَّقاشي | شيخ صالح، إلا أنَّه ضعيف، (ص٨٩) | منكر الحديث (٧/ ٦٤). |
| ١٤- | كثير بن سُلَيم الضّبّي | ضعيف الحديث، (٢٥٩). | واهي الحديث (٧/ ١٥٢). |
| ١٥- | محمد بن كريب بن أبي مسلم | مُنكر الحديث، (١٦٩). | لين (٨/ ٦٨). |
| ١٦- | يحيى بن العلاء البَجَلي، الرازي | واهي الحديث، (ص٢٤١). | في حديثه ضَعْف (٩/ ١٧٩). |
| ١٧- | يحيى بن عمرو بن مالك النُّكْرِي | واهي الحديث، (ص١٨٩) | ضعيف الحديث (٩/ ١٧٦). |

## الخاتمة

**وفيها أبرز النتائج والتوصيات**

### النتائج:

**أولاً: عدد الرواة الذين تباينت أقوال أبي زُرْعة الرازي فيهم:**

تبيَّن من خلال الاستقراء أنَّ عدد الرواة الذين اختلفت فيهم عبارات أبي زُرْعة الرازي على قسمين:

**القسم الأول**: الرُّواة الذين اختلفت فيهم عبارات أبي زُرْعة الرازي بين الجرح والتعديل، وبلغ عددهم اثني عشر راويًا، وتوزعوا على نوعين:

**الأول**: رواة نُقل عن أبي زُرْعة فيهم قولان متعارضان في مظان متعددة، وبلغ عددهم: سبعة رواة.

**والثاني**: رواة أدخلهم أبو زُرْعة في كتابه أسامي الضعفاء، مع ثبوت عبارات تعديل لهم في سؤالات ابن أبي حاتم، وبلغ عددهم: خمسة رواة.

**القسم الثاني**: الرُّواة الذين اختلفت فيهم عبارات أبي زُرْعة الرازي بين الجرح والجرح الشديد، وبلغ عددهم: سبعة عشر راويًا، وقد اقتصرت الدراسة على تعدادهم، مع بيان اختلاف حال كل راوٍ عند البَرْذَعي وابن أبي حاتم.

**ثانيًا: حقيقة الاختلاف في أقوال أبي زُرْعة الرازي:**

خلص البحث إلى أنَّ الأصل في هذا الاختلاف أنَّه ظاهري لا حقيقي له في غالب الرواة، وأنَّه يمكن الجمع بين أقوال أبي زُرْعة فيهم دون تعارض، وتتلخص طرق الجمع في الأمور الآتية: **الأولى**: حمل التعديل: على العدالة أو الرواية من الكتاب، وحمل الجرح: على الضبط أو

الرواية من الحفظ، وقد ظهر هذا المنهج بوضوح في رواة مثل: عبد الله بن نافع الصائغ، وهشام بن سعد المدني.

**الثانية**: حمل بعض عبارات التضعيف على سياق حديثٍ معيَّن، لا على الحكم الكلي في الراوي، وقد ظهر هذا المنهج بوضوح في رواة مثل: خطاب بن القاسم، ومحمد بن دينار الطَّاحي.

**الثالثة**: التفريق بين الحكم على الراوي في بداية أمره، والحكم عليه بعد تغيُّره أو اختلاطه، أو ذهاب كتبه، أو كثرة تدليسه، وقد ظهر هذا المنهج بوضوح في رواة مثل: محمد بن دِينار الطَّاحي، ومحمد بن جابر اليَمَامِي، ويحيى بن أبي حَيَّة.

**الرابعة**: حمل بعض عبارات التضعيف على بدعة الراوي التي غلا فيها، وكان داعية إليها، وقد ظهر هذا المنهج بوضوح في رواة مثل: سعيد بن سالم القَدَّاح، فقد كان مرجئًا، غاليًا في بدعته، وداعية إليها.

**الخامسة**: حمل بعض عبارات التضعيف على تفرد من لا يحتمل تفرده، وقد ظهر ذلك في رواة مثل: عبد الرحمن بن حماد الشُّعَيْثي، وعمر بن مالك الشَّرْعَبِي.

**ثالثًا: أسباب اختلاف أقوال أبي زُرْعة الرازي:**

أثبت البحث أنَّ اختلاف أقوال أبي زُرْعة الرازي لا يُعزى إلى اضطرابٍ في منهجه، وإنَّما يرجع إلى أسباب نقدية معتبرة، من أبرزها:

**١- اختلاف السياق النقدي:**

فقد يحكم أبو زُرْعة على الراوي في سياق جوابٍ عن حديثٍ بعينه فيُشدِّد، ثم يحكم عليه حكمًا إجماليًا في موضع آخر، فيخفف.

**٢- التفريق بين العدالة والضبط:**

إذ يُطلق أبو زُرْعة عباراتٍ مثل :محله الصدق، أو لا بأس به، مع

إدخاله الراوي في الضعفاء؛ لكون ضعفه راجعًا إلى الضبط لا إلى العدالة.

**٣- اعتبارات تتعلّق بمرويات الراوي:**

ككثرة التدليس، أو كثرة المخالفة، أو التفرد عن شيوخ يُجمع حديثهم، أو الرواية بعد الاختلاط.

**٤- تَغَيُّرُ حال الراوي بمرور الزمن:**

حيث يُلاحظ أن بعض أحكام أبي زُرْعة المتقدمة تُحمَل على حال الاستقامة، وأحكامه المتأخرة تُحمَل على ما طرأ من تغير في الحفظ، أو القبول للتلقين.

**رابعًا: التفريق بين كتاب أسامي الضعفاء وأجوبة السؤالات عند أبي زرعة الرازي:**

دلّت الدراسة على أنَّ إدخال أبي زُرعة الرازي لبعض الرواة في كتاب أسامي الضعفاء لا يعني بالضرورة تضعيفهم مطلقًا متى ما تعارض مع ثبوت عبارات التعديل لهم في أجوبته على السؤالات، كما تبيَّن أنَّ أجوبته في السؤالات تصدر في سياقٍ نقديٍّ، يراعي التفريق بين مراتب الجرح والتعديل، وبين العدالة والضبط، مع اعتبار اختلاف الأحوال وتغيّرها، وسياق السؤال وسبب الجواب، وهو ما يفسِّرُ ما قد يظهر من اختلافٍ ظاهري في أقواله.

**خامسًا**: أظهرت الدراسة أنَّ الجمع بين أقوال النَّاقد الواحد متى أمكن، أولى من ادعاء التناقض أو الاضطراب، وأنَّ الترجيح لا يُصار إليه إلا عند تعذّر الجمع، وهذا المنهج هو الذي جرى تطبيقه في هذا البحث.

**التوصيات:**

**أولاً**: يوصي الباحث المتخصصين بالعناية بجمع أقوال النُّقاد التي

اختلفت وتباينت أحكامهم فيها على الرواة، ولا سيَّما عند من يكثر ذلك في أحكامه؛ كابن معين، والنسائي، والذهبي وغيرهم، مع دراسة تلك الأقوال وتوجيهها وفق القواعد المنهجية المعتمدة.

**ثانيًا**: يوصي الباحث بضرورة التأنِّي في دراسة أقوال النقاد المختلفة في الراوي الواحد قبل الحكم عليها بالتناقض أو الاضطراب، لما في ذلك من أثرٍ بالغ في سلامة الأحكام الحديثية.

**ثالثًا**: يوصي الباحث المتخصصين في التخريج والدراسات الحديثية التطبيقية بعدم الاعتماد على قولٍ واحدٍ للناقد في الراوي؛ بل بجمع أقواله كلّها، وينظر في سياقها وسببها، قبل إصدار الحكم النهائي.

**رابعًا**: يوصي الباحث بإدراج التطبيقات العملية على اختلاف أقوال النقاد ضمن مقررات علم الجرح والتعديل؛ لما لها من أثر في ترسيخ المنهج النقدي، وتدريب الطلبة على الجمع والترجيح.

## ثبت المصادر والمراجع

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي. «الجرح والتعديل». (ط١، حيدر أباد بالهند: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بيروت: مصورة دار الكتب العلمية، ١٢٧١هـ).

ابن أبي خيثمة، أحمد بن زهير. «التاريخ الكبير». تحقيق صلاح فتحي هلال. (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٧هـ).

ابن أبي شيبة، عثمان بن محمد. «سؤالات عثمان بن محمد بن شيبة للإمام علي بن المديني». تحقيق محمد علي الأزهري. (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٧هـ).

ابن القطان، علي بن محمد. «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام». تحقيق الحسين آيت سعيد. (ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤١٧هـ).

ابن الكيال، محمد بن أحمد. «الكواكب النيرات». تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي. (ط٢، مكة المكرمة: المكتبة الإمدادية، ١٤٢٠هـ).

ابن بشكوال، خلف بن عبد الملك. «شيوخ عبد الله بن وهب القرشي». تحقيق عامر حسن صبري. (ط١، بيروت: دار البشائر، ١٤٢٨هـ).

ابن بكير، الحسين بن أحمد. «سؤالات أبي عبد الله بن بكير البغدادي للإمام أبي الحسن الدارقطني في الجرح والتعديل وعلل الحديث». تحقيق محمد بن علي الأزهري. (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٧هـ).

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. «مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية». جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم. (ط١، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٥هـ).

ابن حبان، محمد البستي. «الثقات». (ط١، الهند: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، ١٣٩٣هـ).

ابن حبان، محمد البستي. «كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين». تحقيق: محمد بن إنسان فرحات. (ط١، بيروت: دار اللؤلؤة، ١٤٣٩هـ).

ابن حجر، أحمد العسقلاني. «النكت على كتاب ابن الصلاح». تحقيق ربيع بن هادي المدخلي. (ط١، المدينة المنورة، مطبعة الجامعة الإسلامية، ١٤٠٤).

ابن حجر، أحمد العسقلاني. «تقريب التهذيب». تحقيق: طارق بن عوض الله. (ط١، القاهرة: دار الكوثر، ١٤٣١هـ).

ابن حجر، أحمد العسقلاني. «تهذيب التهذيب». باعتناء: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٩هـ).

ابن حجر، أحمد العسقلاني. «فتح الباري بشرح صحيح البخاري». أعتنى به: نظر محمد الفاريابي. (ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤٢٧هـ).

ابن حجر، أحمد العسقلاني. «لسان الميزان». تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة. (ط١، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٣٢هـ).

ابن حجر، أحمد العسقلاني. «موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر». تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، وصبحي السيد السامرائي. (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٤هـ).

ابن حجر، أحمد العسقلاني. «هدى الساري». تحقيق نظر محمد الفاريابي. (ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤٢٧هـ).

ابن حجر، أحمد العقسلاني. «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس». تحقيق أحمد بن علي المباركي. (ط٣، الرياض: ١٤٢٢هـ).

ابن حنبل، أحمد بن محمد. «العلل ومعرفة الرجال» - رواية المَرْوَذِيِّ وغيره-. تحقيق: وصي الله بن محمد عباس. (ط١، القاهرة، دار الإمام أحمد، ١٤٢٧هـ).

ابن حنبل، أحمد بن محمد. «كتاب العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل» - رواية عبد الله-. تحقيق: وصي الله بن محمد عباس. (ط٢، الرياض: دار القبس، ١٤٢٧هـ).

ابن خزيمة، محمد بن إسحاق النَّيسابوري. «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبيِّ »». تحقيق: د. ماهر بن ياسين الفحل. (ط١، الرياض: دار الميمان، ١٤٣٠هـ).

ابن سعد، محمد بن سعد الزُّهري. «كتاب الطبقات الكبير». تحقيق: علي محمد عمر. (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢١هـ).

ابن شاهين، عمر بن أحمد بن عثمان، « تاريخ أسماء الثقات». تحقيق: محمد بن علي الأزهري. (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٣٠هـ).

ابن شاهين، عمر بن أحمد. «تاريخ أسماء الثقات». تحقيق محمد علي الأزهري. (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٣٠هـ).

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله النَّمِري. «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد». تحقيق: د. بشار عواد معروف وآخرين. (ط١، لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ١٤٣٩هـ).

ابن عبد الهادي، محمد بن أحمد. «طبقات علماء الحديث». تحقيق أكرم البوشي. (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ).

ابن عَدِي، عبد الله الجرجاني. «الكامل في ضعفاء الرجال». اعتنى به: د. مازن بن محمد السرساوي. (ط٣، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٣٩هـ).

ابن عساكر، علي بن الحسن. «تاريخ دمشق». تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي. (ط١، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ).

ابن محرز، أحمد بن محمد بن قاسم. «معرفة الرجال للإمام أبي زكريا يحيى بن معين». تحقيق: محمد بن علي الأزهري. (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٣٠هـ).

الآجري، محمد بن علي. «سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني». تحقيق: د. عبد العليم بن عبد العظيم البستوي. (ط١، مكة المكرمة - بيروت: مكتبة الاستقامة - ومؤسسة الريان، ١٤١٨هـ).

البخاري، محمد بن إسماعيل. «التاريخ الكبير». تحقيق: محمد بن صالح الدباسي. (ط١، الرياض: المتميز، ١٤٤٠هـ).

البَرْذعي، سعيد بن عمرو. «سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة الرازي»، ومعه «كتاب أسامي الضعفاء». تحقيق: محمد بن علي الأزهري. (ط١، القاهرة: مكتبة الفاروق الحديثة، ١٤٣٠هـ).

البرقاني، أحمد بن محمد الخوارزمي. «سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام أبي الحسن الدارقطني». تحقيق: محمد بن علي الأزهري. (ط١، الفاروق الحديثية للطباعة والنشر، ١٤٢٧هـ).

البزار، أحمد بن عمرو. «مسند البزار» - المنشور باسم البحر الزخار-. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله. (ط١، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٣٠هـ).

البكجري، مغلطاي بن قليج. «إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال». تحقيق: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم. (ط١، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٢هـ).

البيهقي، أحمد بن الحسين. «معرفة السنن والآثار». تحقيق عبد المعطي قلعجي. (ط١، حلب: دار الوعي، ١٤١٢هـ).

الترمذي، محمد بن عيسى. «الجامع الكبير». تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون. (ط١، دمشق: دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ).

الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب. «أحوال الرجال». تحقيق عبد العليم البستوي. (ط١، فيصل آباد: حديث أكاديمي، ١٤٣١هـ).

الحاكم، محمد أبو أحمد. «الأسامي والكنى». تحقيق محمد بن علي الأزهري. (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٣٦هـ).

الحاكم، محمد بن عبد الله. «المستدرك على الصحيحين». تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات. (ط١، القاهرة: دار التأصيل، ١٤٣٥هـ).

الحاكم، محمد بن عبد الله. «سؤالات أبي عبد الله الحاكم النيسابوري للإمام أبي الحسن الدارقطني». تحقيق محمد بن علي الأزهري. (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٧هـ).

الحلبي، إبراهيم بن محمد. «الاغتباط بمن رمي بالاختلاط». تحقيق علاء الدين علي رضا. (ط١، القاهرة: دار الحديث، ١٤٠٨).

الختلي، إبراهيم بن عبد الله. «سؤالات ابن الجنيد، لأبي زكريا يحيى بن معين». تحقيق: أحمد محمد نور سيف. (ط١، المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤٠٨هـ).

الخطيب، أحمد بن علي البغدادي. «تاريخ بغداد». تحقيق: بشار عواد معروف. (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ).

الخليلي، الخليل بن عبد الله الخليل. «الإرشاد في معرفة علماء الحديث». تحقيق: وليد متولي محمد، (ط١، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٣١هـ).

الدارقطني، علي بن عمر. «الضعفاء والمتروكون». تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهري. (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٣٤هـ).

الدارمي، عثمان بن سعيد. «تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين». تحقيق: محمد بن علي الأزهري. (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٩هـ).

الدُّوري، العباس بن محمد. «التاريخ ليحيى بن معين». تحقيق: محمد بن علي الأزهري. (ط١، القاهرة، الفاروق الحديثة، ١٤٣٤هـ).

الذهبي، محمد بن أحمد. «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة». تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب. (ط٢، دار المنهاج ودار اليسر، ١٤٣٠هـ).

الذهبي، محمد بن أحمد. «المغني في الضعفاء». تحقيق نور الدين عتر. (ط١، دمشق: دار النهاج القويم، ١٤٤٧هـ).

الذهبي، محمد بن أحمد. «تذكرة الحفاظ». تحقيق زكريا عميرات. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ).

الذهبي، محمد بن أحمد. «تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق». تحقيق مصطفى أبو الغيط. (ط١، الرياض: دار الوطن، ١٤٢١هـ).

الذهبي، محمد بن أحمد. «حق الجار». تحقيق هشام بن إسماعيل السقا. (ط١، الرياض: دار عالم الكتب، ١٤٠٥).

الذهبي، محمد بن أحمد. «سير أعلام النبلاء». تحقيق: مجموعة من المحقيقين بإشراف شعيب الأرنؤوط، (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ).

الذهبي، محمد بن أحمد. «من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث». تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي. (ط١، لا يوجد معلومات بخصوص بلد ودار الطباعة، ١٤٢٦هـ).

الذهبي، محمد بن أحمد. «ميزان الاعتدال في نقد الرجال». تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي وآخرون، (ط١، دمشق: الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ).

السجستاني، سليمان بن الأشعث. «سنن أبي داود». تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون. (ط١، بيروت: دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ).

السجستاني، سليمان بن الأشعث. «سؤالات أبي داود للإمام أحمد». تحقيق: د. زياد محمد منصور. (ط١، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٤هـ).

العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح. «معرفة الثقات». تحقيق: د. عبد العليم بن عبد العظيم البَسْتوي. (ط١، المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤٠٥هـ).

العقيلي، محمد بن عمرو. «كتاب الضعفاء»، تحقيق مازن بن محمد السرساوي. (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٣٧هـ).

علي بن بلبان الفارسي. «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان». تحقيق: شعيب الأرنؤوط. (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ).

الفسوي، يعقوب بن سفيان. «المعرفة والتاريخ». تحقيق: أكرم ضياء العمري. (ط٢، بيرت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ).

القاضي، عقيل بن عطية. «علل الترمذي الكبير». تحقيق محمود محمد خليل وصبحي السامرائي. (ط١، عمان: الدار العثمانية، ١٤٢٨هـ).

القشيري، مسلم بن الحجاج. «صحيح مسلم». تحقيق محمد ذهني وآخرين، وعناية محمد زهير الناصر. (ط١، بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٣٣هـ).

اللاحم، إبراهيم ين عبد الله. «مقارنة المرويات». (ط١، بيروت: مؤسسة الريان، ١٤٣٣).

المزي، يوسف بن عبد الرحمن. «تهذيب الكمال في أسماء الرجال». تحقيق: بشار عواد معروف. (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٣١هـ).

النسائي، أحمد بن شعيب. «السنن الكبرى». تحقيق حسن عبد المنعم شلبي. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ).

النسائي، أحمد بن شعيب. «سنن النسائي». عناية عبد الفتاح أبو غدة. (ط٣، بيروت: دار البشائر، ١٤٠٩).

الهاشمي، سعدي بن مهدي. «أبو زُرْعة الرازي وجهوده في السنة النبوية». (ط١، المدينة المنورة: مطبعة الجامعة الإسلامية، ١٤٢٦هـ).

# العلل والسؤالات

باب يُعنى بالدراسات المتعلقة بنقل آراء الأئمة والمحدثين
في الرواة ونقدهم للمرويات

# بشر بن عمر الزهراني وسؤالاته للإمام مالك بن أنس في الرواة جمعًا ودراسة


د. مصطفى بن محمد محمود بن سيدات مختار
الأستاذ المشارك بقسم علوم الحديث،
كلية الحديث الشريف
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

Mustafa.111079@gmail.com



https://doi.org/10.36772/ATANJ.2026.7

## ملخص البحث

تناول البحث التعريفَ ببشر بن عمر الزهراني، مع تسليط الضوء على علاقته بالإمام مالك بن أنس، وبيان اشتهاره بسؤالاته له عن الرواة، ونقولاته عنه، وتنوّع تلقيه عنه، الأمر الذي استحقّ به أن يوصف بأنه راوية الإمام مالك؛ إذ روى عنه الموطأ، كما روى حديثه خارج الموطأ، وتميّز عن غيره بعنايته بسؤال الإمام مالك عن الرواة، وهي السؤالات التي تلقّاها العلماء بالقبول، فرواها عنه أربعة عشر راوياً، جلّهم من الحفاظ المشاهير.

كما استقرأ البحث في الفصل الثاني سؤالات بشر بن عمر للإمام مالك عن الرواة، وما نقله عنه مما له تعلّق بعلم الرجال، وذلك في خمسة مباحث -اشتملت على ستة عشر نقلاً-؛ أولها ما ورد بصيغة السؤال، وهو في ثمانية رواة، ثم ما نقله عنه متضمّناً الحكم على الرواة بغير صيغة السؤال، وهو في ثلاثة رواة، وتناول بعد ذلك ما نقله عنه مما يتعلّق بالعدالة والمروءة، والاتصال والانقطاع، وآداب المحدّث وطالب الحديث، مع مقارنة أحكام الإمام مالك بأحكام أقرانه من أئمة الجرح والتعديل، وذكر من تعقّبه من غيرهم.

**الكلمات المفتاحية**: بشر بن عمر، الزهراني، الإمام مالك، سؤالات، الرواة.

## Abstract

**Dr.**Mustafa bin Muhammad Mahmoud bin Sidat Mukhtar
**Department** of Hadith Sciences
**College** of the Noble Hadith
**Islamic University** – AL Madinah AL Munawwarah

This study adopts an objective methodological approach to introduce Bishr ibn Umar al-Zahrānī, highlighting his scholarly relationship with Imam Mālik ibn Anas. It examines his prominence through the questions he posed to Imam Malik concerning narrators, his transmitted reports from him, and the diversity of his modes of reception. These qualities earned him the distinction of being regarded as a principal transmitter of Imam Mālik, as he narrated al-Muwaṭṭaʾ from him and also transmitted his hadiths outside the Muwaṭṭaʾ. He was further distinguished by his particular attention to questioning Imam Mālik about narrators—questions that were received with scholarly acceptance and transmitted from him by fourteen narrators, most of whom were renowned hadith authorities.

In its second chapter, the study surveys Bishr ibn Umar questions to Imam Malik concerning narrators, along with what he transmitted from him on matters related to the science of narrators (ʿilm al-rijāl). This analysis is presented across five sections comprising sixteen reports. The first section addresses reports transmitted explicitly in the form of questions concerning eight narrators. The second examines reports conveying evaluative judgments on narrators without the explicit interrogative form, concerning three narrators. The study then discusses transmissions related to integrity (Adalah) and moral conduct (murūʾah), continuity and discontinuity of transmission, and the ethics of the hadith scholar and the student of hadith. It further compares Imam Mālik's critical assessments with those of his contemporaries among the leading authorities of jarḥ wa-taʿdīl, while also identifying scholars who later critiqued or commented on his judgments.

**Keywords:** Bishr ibn Umar; al-Zahrani; Imam Malik; Questions (Saulat); Narrators..

بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وآله، وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن مجالس العلم لم تقتصر على رواية الحديث وسماعه، بل تنوعت عطاءات علماء الحديث فيها، وبرزت أسئلة التلاميذ المختلفة لهم، مُجليةً أحكامهم على الرواة ومروياتهم، وإفادتهم حول تلك المسائل، وظهرت كتب السؤالات بفوائد جمّة، وعلوم مفيدة، وحرص أهل العلم على إيراد أجوبة العلماء على تلك الأسئلة في كتبهم المؤلفة في أحوال الرواة والاستفادة منها، ومتى كان العالم من كبار العلماء وحفاظ المحدثين زادت العناية بأجوبته، والحرص على أحكامه، ومما وقفت عليه في كثير من المصادر الأسئلة التي وجهها بشر بن عمر الزهراني -الذي وصف بأنه راوية مالك- للإمام مالك بن أنس ﷺ، وهي متعلقة بعلم رواة الحديث، فأحببت أن أجمعها في بحث بعنوان: «بشر بن عمر الزهراني وسؤالاته للإمام مالك بن أنس في الرواة جمعًا ودراسةً».

### أهمية البحث:

تتمثل أهميته في الآتي:

١. أنه متعلق بحافظ من كبار أئمة الحديث ومتقدميهم، وهو الإمام مالك بن أنس.

٢. حفاوة المحدثين بأقوال الإمام مالك، والإفادة منها.

٣. أنه متعلق بعلم الرواة الذي هو أحد أركان الحكم على الأحاديث.

٤. أنّ رواة هذه الأسئلة عن بشر بن عمر الزهراني من الحفاظ المشهورين -منهم: ابن المديني، والفلاس، والدارمي-، مما يدل على شهرتها والحرص عليها.

### أسباب اختياره:

١. ما تقدم في أهمية البحث.

٢. عدم وجود دراسة متخصصة تجمع أسئلة بشر بن عمر الزهراني للإمام مالك.

٣. تنوع المادة العلمية التي نقلها بشر بن عمر عن الإمام مالك، فمنها ما يتصل بالرواة جرحا وتعديلا، وما يتعلق باتصال روايتهم أو انقطاعها، وآداب المحدث والطالب.

٤. التعريف ببشر بن عمر الزهراني، ومعرفة استحقاقه لما وصف به من أنّه راوية الإمام مالك.

### مشكلة البحث:

هل لبشر بن عمر الزهراني ميزة في عنايته بسؤالات الإمام مالك عن الرواة؟

ما هي هذه السؤالات؟ وما أهمية جمعها ودراستها؟

لماذا وصف بشر بن عمر الزهراني بأنه راوية الإمام مالك؟ مع عدم شهرته في النقل عنه؟

### أهداف البحث:

١. إبراز مكانة بشر بن عمر الزهراني بين تلاميذ الإمام مالك، وتجلية أسباب وصفه بأنه راويته.

٢. جمع سؤالات بشر بن عمر الزهراني للإمام مالك في الرواة، ومقارنة ما نقله عنه بنقل غيره عن الإمام، وكذلك بأحكام الأئمة المعاصرين للإمام مالك.

٣. المساهمة في إضافة علمية في الموضوعات المتعلقة بجمع أقوال الإمام مالك في الرواة.

## حدود البحث:

ما قال فيه بشر بن عمر سألت مالكا، ويلتحق به[(١)] ما رواه بشر عنه بغير صيغة السؤال مما له تعلق بجرح الرواة وتعديلهم، وعدالة الراوي ومروءته، وآداب المحدث وطالب الحديث، والاتصال والانقطاع[(٢)].

## الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة جمعت سؤالات بشر بن عمر الزهراني للإمام مالك، أو عرفت ببشر.

ووقفت على دراستين جمعت أقوال الإمام مالك في الرواة:

-الإمام مالك وأثره في علم الحديث النّبوي، إعداد د. مشعل الحداري، وهو في الأصل أبحاث علمية محكّمة، جمعها في أربعة أبواب، وذكر في الباب الثالث: أقوال الإمام مالك في الجرح والتعديل، ذكر فيه (١٠٠) راوٍ ممن حكم عليهم الإمام مالك بجرح أو تعديل.

-أقوال الإمام مالك في الرواة جرحا وتعديلا جمعا ودراسة، د. عبد العزيز بن مختار إبراهيم، وهو بحث علمي نشر في العدد (١٦) من المجلة الأحمدية التابعة لدار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي، جمع فيه الرواة الذين تكلَّم فيهم الإمام مالك من تهذيب الكمال وعددهم (٤٦) راويا، ثم زاد عليه، وبلغ عدد الرواة الذين ذكرهم في الكتاب (٨٤) راويًا[(٣)].

وعملي في هذا البحث يختلف عن مقصدهما، فهما لم يقصدا جمع

(١) لا يستغرب أن تلتحق بالسؤالات، فواقع كتب السؤالات يشهد بتنوع مادتها العلمية، لأنها تدوين لما يدور في مجالس العلم، وبعضها نقول دون توجيه سؤال من التلميذ. انظر: كتب السؤالات عند المحدثين دراسة نقدية، رسالة دكتوراه بجامعة اليرموك ٢٠١٨م، (ص٢٢٤-٢٢٥). الفصل الثالث: كتب السؤالات مالها وما عليها. حيث بين طريقة تدوينها، وتنوع محتواها.

(٢) روى بشر بن عمر بعض المسائل الفقهية عن الإمام مالك، لكنها لا تدخل في حدود البحث.

(٣) انتقده صاحب كتاب «أقوال الإمام مالك» بأن كثيرا ممن ذكرهم لا يدخل في دائرة الجرح والتعديل.

سؤالات بشر عمر الزهراني للإمام مالك، ولا استوعباها ولا اعتنيا بها، فقد يرد بعضها عندهما وقد لا يرد، كما أنهما يعارضان قول الإمام في الراوي بأقوال غيره، وإنما أكتفي بزاوية محددة قد لا يذكرانها، وهي معارضة قوله بقول أقرانه فقط، لمعرفة حال الراوي عند علماء ذلك العصر، خاصة وأنه في طبقة شيوخهم، وأما غيرهم فلا أذكره إلا في حال انتقاد أحدهم لحكم الإمام مالك.

**خطة البحث:**

**المقدمة**: وتشمل أهمية البحث، وأسباب اختياره، ومشكلة البحث، وحدوده، ومنهج البحث، وإجراءاته.

**الفصل الأول: التعريف ببشر بن عمر الزهراني، وعلاقته بالإمام مالك، وسؤالاته له**، وفيه ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول: ترجمة بشر بن عمر الزهراني**، وفيه ثمانية مطالب:

**المطلب الأول**: اسمه ونسبه ونسبته، وكنيته.

**المطلب الثاني**: مولده ونشأته.

**المطلب الثالث**: وفاته.

**المطلب الرابع**: شيوخه.

**المطلب الخامس**: الرواة عنه.

**المطلب السادس**: طبقته.

**المطلب السابع**: منزلته من حيث الجرح والتعديل.

**المطلب الثامن**: من أخرج له ممن اشترط الصحة في كتابه.

**المبحث الثاني: علاقة بشر بن عمر الزهراني بالإمام مالك، ومكانته بين أصحابه.**

**المبحث الثالث: رواية بشر بن عمر الزهراني عن الإمام مالك، وسؤالاته له.**

**الفصل الثاني: سؤالات بشر بن عمر الزهراني للإمام مالك في الرواة،** وفيه خمسة مباحث:

**المبحث الأول:** ما ورد بصيغة السؤآل.

**المبحث الثاني:** ما فيه حكم على الرواة جرحا أو تعديلا بغير صيغة السؤال.

**المبحث الثالث:** ما يتعلق بالعدالة والمروءة.

**المبحث الرابع:** ما يتعلق بالاتصال والانقطاع.

**المبحث الخامس:** ما يتعلق بآداب المحدّث، وطالب الحديث.

**منهج البحث:**

اعتمدت على المنهج الاستقرائي في جمع سؤالات بشر بن عمر للإمام مالك، ونقولاته عنه المتعلقة بالرواة من الكتب.

والمنهج التحليلي النقدي، بالنظر في شيوخ بشر بن عمر والرواة عنه، وفحص ما ذكره الحافظ المزي في تهذيب الكمال، وما ذُكر في برنامج جوامع الكلم منهم -لتقييم صحة الاعتماد عليه في جمع الشيوخ والتلاميذ-، والمقارنة لأقوال الإمام مالك مع أقوال المعاصرين له من أئمة الجرح والتعديل، وذلك لمعرفة حال الراوي عند علماء ذلك العصر خاصة وأنه في طبقة شيوخهم، وأما غيرهم فتقتصر المقارنة بهم في حال انتقاد أحدهم لحكم الإمام.

والمنهج الموضوعي في التعريف ببشر بن عمر، وتوضيح معنى كونه راوية الإمام مالك بن أنس، ومكانة سؤالاته له.

## إجراءات البحث:

وأسوق المادة العلمية على المساقات التالية:

- اعتنيتُ بترجمة بشر بن عمر الزهراني الراوي عن الإمام مالك، حيث لم أجد من تناولها بتوسع.
- استوعبتُ شيوخه وتلاميذه، وحررت عددهم بعد الرجوع لتهذيب الكمال للمزي، وبرنامج جوامع الكلم، مع تصحيح الخطأ -إن وجد-، مرتبا الشيوخ والتلاميذ بحسب منزلتهم في الجرح والتعديل، ذاكرا تحت كل مرتبة الرواة على حروف المعجم، كما أشرت إلى من روى عنه سؤالاته عن مالك.
- رتبتُ الرواة الذين سأل بشر بن عمر الزهراني عنهم الإمام مالك تحت كل مطلب على حروف المعجم، مع الإحالة إلى موضع ترجمة الراوي، مقتصرا على مصدر واحد من المصادر التي اعتنت بذكر الأقوال فيه -وهو تهذيب التهذيب لمن كان من رواته، أو ميزان الاعتدال لغيره-.
- ذكرتُ سؤال بشر بن عمر أو عبارته بلون غامق، في المتن، ثم أذكر من وافق الإمام مالك أو خالفه من أقرانه، ولا أذكر غيرهم إلا إذا كان متعقبا لكلام الإمام.
- أحلتُ في الحاشية إلى المصادر التي روت عبارة بشر مرتبة على وفيات الرواة عنه.
- علقتُ على ما يحتاج إلى تعليق.

# الفصل الأول:
# التعريف ببشر بن عمر الزهراني، وعلاقته بالإمام مالك، وسؤالاته له.

**وفيه ثلاثة مباحث:**

## المبحث الأول:
## ترجمة بشر بن عمر الزهراني، وفيه ثمانية مطالب:

### المطلب الأول: اسمه ونسبه ونِسبته، وكنيته.

بشر بن عمر بن الحكم بن عقبة الزهراني الأزدي، ويكنى بأبي محمد[(١)].

من وافقه في الاسم، واسم الأب:

إنّ معرفة المتفق والمفترق مما يُعتنى به لتجنب الاشتباه بين الرواة، وممن يتفق مع بشر في اسمه واسم أبيه[(٢)]:

بشر بن عمر الهَمْداني الكوفي، روى عن الأعمش، وطبقته.

وبشر بن عمر الجزري، حدث عن شعيب بن زُريق الطائفي، وعنه المعافى بن عمران.

ولم أجد فيهما جرحا ولا تعديلا[(٣)]، مما يدل على أنه لم يشتهر بهذا الاسم غير بشر بن عمر الزهراني.

### المطلب الثاني: مولده ونشأته.

لم أقف على من ذكر مولده، ويحتمل أنه بين (١٣٠هـ-١٣٥هـ)، ويستفاد ذلك من أمرين:

---

(١) الطبقات الكبير (٩/ ٣٠١)، والكنى والأسماء لمسلم (٢/ ٧٤٢)، وتهذيب الكمال (٤/ ١٣٨).

(٢) المتفق والمفترق للخطيب (١/ ٥٢٣).

(٣) ذكر الأول ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/ ٣٦١)، والثاني مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٤٠٧).

١. أنّ السائد في عصر التابعين ومن بعدهم البدء بطلب الحديث لمن جاوز حد البلوغ، وصار في عداد من يصلح لمجالسة العلماء[١]، إلا أنّ عادة أهل البصرة المبادرة بطلب الحديث في سن العاشرة[٢]، وبشر ابن عمر بصري ولذا بكّر بطلب العلم، وجلس لتعلم الفرائض سنة (ت١٥٤هـ) على إسماعيل بن يعلى البصري[٣]، كم أخذ عن سعيد بن أبي عروبة (ت ١٥٧هـ)، وهما بصريان من أهل بلده.

٢. أنّ من أقدم شيوخه وفاة أفلح بن سعيد القبائي المدني (ت١٥٦هـ)، وابن أبي ذئب (١٥٧-١٥٩هـ)، وهما مدنيان، مما يدل على أن رحلته للمدينة كانت قبل (١٥٦هـ)، وقد أخذ قبل ذلك عن شيوخ بلده كسعيد بن أبي عروبة (ت١٥٧هـ)، وشعبة بن الحجاج (ت١٦٠هـ) الذي يعد بشر من ثقات أصحابه[٤]، فلعله بكّر بطلب الحديث -كعادة البصريين- فأخذ عن شيوخ بلده، ثم ارتحل إلى المدينة.

وقد نشأ بشر بن عمر الزهراني على التحري والتثبت في الرواية والأخذ عن الشيوخ، كما يظهر من طريقة تلقيه عن شيوخه، حيث كان يجلس إلى شيخه أبي أمية بن يعلى[٥] في سنة (١٥٤هـ) يسأله عن علم الفرائض، فحدثه بها عن عبد الله بن ذكوان أبي الزناد، عن عَمرو بن وهيب، عن الصحابي زيد بن ثابت ﷺ.

واستغرب بشر إسناد شيخه لهذا الفن، وحينما لقي عبد الرحمن بن أبي الزناد، سأله، وأجابه بأنه لا يعرف شيخ أبيه هذا، وأن أباه لم يكن يُحدث عن زيد ﷺ إلا بأُصول علم الفرائض فقط[٦].

(١) انظر: النكت على ابن الصلاح للزركشي (٣/ ٣٦٣).
(٢) انظر: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي (ص: ١٨٧).
(٣) الضعفاء للعقيلي (١/ ٢٠٩).
(٤) معرفة أصحاب شعبة بن الحجاج للتركي (ص: ٣٤).
(٥) إسماعيل بن يعلى البصري متفق على ضعفه انظر: ذيل ميزان الاعتدال (ص: ١٤٤).
(٦) الضعفاء للعقيلي (١/ ٢٠٩).

ويستفاد من هذا أنّ ملكة النقد والفطنة بدأت مع بشر منذ بداية طلبه للعلم، ولذا استغرب رواية أبي أمية بن يعلى، عن أبي الزناد.

كما كان بشر بن عمر يتفقّد النُّسخ التي يرويها عن شيوخه، ويعتني بتقويمها، وقراءتها على الشيوخ. ولذا مثّل به الخطيب البغدادي[(١)] فيمن كان يصحح سماعه من الشيخ، ويقوّمه، ويعرضه.

**المطلب الثالث: وفاته:**

ولد سنة (٢٠٩هـ)، وهو ما ذكره أبو قلابة الرقاشي تلميذ بشر، وحددت بأنها في البصرة في شعبان[(٢)].

وخالف ابن حبان فذكر أنه مات ليلة الأحد، في آخر سنة ست، أو أول سنة سبع ومئتين[(٣)].

والأول أرجح لأنه قول الأكثر، وفيهم أحد تلاميذه.

**المطلب الرابع: شيوخه.**

ذكر المزي (١٤) شيخا، وهو ممن يحاول الاستيعاب إذ كتابه أكثر مصدر ذكر شيوخ الرواة، حين أن برنامج جامع خادم الحرمين الشرفين للسنة النبوية بلغ بهم (٣٥) شيخا، ويلاحظ أنه مع عدم استيعابهم قد كرر بعض الشيوخ، كما ذكر عبد الرحمن بن القاسم بن أبي بكر الصديق في شيوخ بشر، وإنّما هو من شيوخ شيوخه، وبلغت نسبة الخطأ فيمن ذكرهم (٦%)، في حين أن برنامج جوامع الكلم بلغ بهم

(١) الكفاية (١/ ٤٩٦).

(٢) الطبقات الكبير (٩/ ٣٠١)، والطبقات لخليفة (ص ٢٢٧)، وتاريخ مولد العلماء ووفياتهم لابن زبر (٢/ ٤٦٩).

(٣) الثقات لابن حبان (٨/ ١٤١)، وإكمال تهذيب الكمال (٢/ ٤٠٧).

(٤١) شيخا، وقد بلغت نِسبة الخطأ فيمن ذكرهم (١٩%) حيث أخطأ في (٨) شيوخ[(١)].

ومجموع ما تحرر منهم (٤٢) شيخا، وبعد النظر في منزلتهم من حيث الجرح والتعديل، تبين أن عدد الثقات -وأكثرهم من الحفاظ- (٢٢)، والصدوقون (١٢)، والمستور ومن فيه جهالة (٥)، والضعفاء (٢)، والمتروك (١).

وهذا يفيد أن نسبة من يحتج بهم من شيوخه (٨١%)، مما يدل على انتقاء بشر بن عمر وتحريه في الأخذ عن الشيوخ.

### مرتبة ثقة وما فوقها:

أبان بن يزيد العطار البصري (ت١٦٠هـ).

إبراهيم بن سعد بن إبراهيم الزهري المدني (ت١٨٢هـ).

حماد بن زيد بن درهم البصري (ت١٦٧هـ).

حماد بن سلمة البصري (ت١٦٧هـ).

زهير بن معاوية الجعفي الكوفي (ت١٧٤هـ).

سعيد بن أبي عروبة البصري (ت١٥٧هـ).

سلام بن سليم أبو الأحوص الكوفي (ت١٧٩هـ).

سليمان بن بلال المدني (ت١٧٧هـ).

---

(١) وهم: ١-أبي داود الطيالسي، و٢-أبي نعيم الفضل بن دكين، و٣-سعيد بن الربيع الحرشي، و٤-عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي، وإنما وقعت روايتهم مقرونة ببشر في المصادر التي أحال إليها البرنامج، و٥-شعيب بن رزيق الطائفي، حيث وقع منسوبا في المصدر المحال إليه -وهو المستدرك للحاكم من طريق الدوري-، ونسب بشر بن عمر الراوي عن شعيب: بأنه الزهراني. لكن الخطيب فرق بينهما وجعله الجزري، وهو الصواب؛ لأن الطبراني رواه من طريق القطعي، عن بشر ولم ينسب شعيبا، فدل أنه الشامي وليس الطائفي، و٦-عبد الله بن عون البصري، وذلك لأنه وقع عند ابن حزم نسبة بشر الراوي عنه بأنه الزهراني، والصحيح أنه بشر بن المفضل، وحديثه في البخاري، و٧-عبيد الله بن عمر العمري، وإنما روى بشر عن أخيه عبد الله، ويتحمل البرنامج تبعة هذا الخطأ، حيث إن الرواية في المصدر عن بشر مهملا، و٨-عمرو بن مرة المرادي، والصحيح أن بينهما شعبة، كما في المصدر الذي أحال إليه البرنامج.

شعبة بن الحجاج البصري (ت١٦٠هـ).

عاصم بن محمد بن زيد العمري المدني.

عبد الرحمن بن زيد بن أبي الموالي المدني (ت١٧٣هـ).

عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون (ت١٦٦هـ).

عبد الله بن المبارك المروزي (ت١٨١هـ).

مالك بن أنس الأصبحي (ت١٧٩هـ).

محمد بن خازم أبو معاوية الضرير الكوفي (ت١٩٥هـ).

الليث بن سعد الفهمي المصري (ت١٧٥هـ).

محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب العامري المدني (ت١٥٩هـ).

مهدي بن ميمون الأزدي البصري (١٧٢هـ).

نافع بن عمر الجمحي المكي (ت١٦٩هـ).

هارون بن موسى الأزدي الأعور البصري (ت١٧٠هـ).

همام بن يحيى العوذي البصري (ت١٦٥هـ).

وُهيب بن خالد الباهلي البصري (ت١٦٩هـ).

### مرتبة الصدوق وما في معناها:

أفلح بن سعيد الأنصاري القبائي (ت١٥٦).

ثابت بن قيس المدني أبو الغضن (ت١٦٨هـ).

رفاعة بن يحيى بن عبد الله الزُّرقي المدني.

شريك بن عبد الله النّخعي الكوفي (ت١٧٨هـ).

شعيب بن رُزيق الشامي أبو شيبة.

عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي الكوفي (ت١٦٥هـ).

عبد الرحمن بن أبي الزناد المدني (ت١٧٤هـ).

عبد الله بن جعفر المخرّمي المدني (ت١٧٠هـ).

عبد الله بن لهيعة المصري (ت١٦٤هـ).

عكرمة بن عمار اليمامي (١٦٠هـ).

محمد بن طلحة اليامي الكوفي (ت١٦٧هـ).

هشام بن سعد المدني (ت١٦٠هـ).

### مرتبة المستور ومن فيه جهالة:

إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة المدني (ت١٦٩هـ).

الحارث بن عمران الجعفي -ولم أجد له ترجمة، ويحتمل أنه الجعفري المدني الضعيف-.

الحسين بن أبي جعفر الجفري (ت١٦٠هـ)، لم أجد فيه جرحا ولا تعديلا.

### مرتبة الضعيف:

إسماعيل بن يعلى البصري.

إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأشهلي لمدني (ت١٦٥هـ).

عبد الله بن عمر العمري (ت١٧١هـ).

عثمان بن مقسم البري البصري[(١)].

### مرتبة المتروك:

محرر بن هارون المدني.

(١) ترجمته في ميزان الاعتدال (٢/ ٦٢)، وترجم له المزي كذلك في (٣٣/ ٣٨١)، ولم يذكره ابن حجر، بل ولا عرفه حيث جهله في تقريبه، وبين الذهبي في سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٢٦) أنه عثمان بن مقسم البري.

## المطلب الخامس: الرواة عنه.

ذكر المزي (١٩) راويا[(١)]، ومجموع ما ذكر في برنامج جامع خادم الحرمين الشريفين للسنة النبوية (٤٤) راويا، وفيه خطأ في راوٍ مع التكرار، كما أنه لم يستوعب التلاميذ، وبلغ عددهم في برنامج جوامع الكلم (٧٠) راويا، وقد أخطأ في (٩) منهم[(٢)]، بنسبة بلغت (١٣%).

ومجموع ما تحرر لدي (٦٣) تلميذا، وبعد النظر في منزلتهم من حيث الجرح والتعديل، تبين أنّ عدد الثقات (٣٩)، والصدوقون (١٦)، والمستور ومن فيه جهالة (٥)، والضعفاء (٣).

وهذا يفيد أن نسبة من يحتج بهم من تلاميذ بشر بن عمر بلغ (٨٧%)، مما يدل على شهرته، وإقبال أهل العلم على الأخذ عنه، كما أنّ من بينهم (١٤) راويا من رواة السؤالات عن بشر، وهذا دليل على شهرتها، وحرص أهل العلم على تلقيها عن بشر.

### مرتبة ثقة وما فوقها:

إبراهيم بن مرزوق الأموي مولاهم (ت٢٧٠هـ).

أحمد بن الفرات أبو مسعود الرازي (ت٢٥٨هـ).

أحمد بن سعيد الدارمي (ت٢٥٣هـ) -وهو من رواة السؤالات عنه-.

---

(١) كرر محمد بن أبي رواد، وفاته ذكر محمد بن مرزوق، مع إن روايته عن بشر عند مسلم.

(٢) وهم: ١-إسحاق بن عبد الله السلمي النيسابوري، وبالرجوع للمصدر تبين أن روايته عن بشر بن أبي الأزهر لا ابن عمر، و٢-سفيان بن سعيد الثوري، و٣-مسعر بن كدام، وتبين أن الإحالة في رواية بشر عنهما في المصدر خاطئة، و٤-محمد بن أبي عمر العدني، حيث عين البرنامج شيخه المهمل بأنه ابن عمر، والصواب أنه بشر بن السري، كما ورد منسوبا في المطالب العالية (١١/ ٦٨٥)، و٥-مسدد بن مسرهد، وهو خطأ بسبب تعيين ابن حزم لبشر المهمل في رواية البخاري أنه ابن عمر، والصحيح أنه ابن المفضل، و٦-إبراهيم بن أبي داود سليمان البُرُلُسي، وأخطأ البرنامج في تعيينه حين أهمل في الرواية الثانية عند الطحاوي، والصواب أنه إبراهيم بن مرزوق، كما وقع منسوبا في الرواية التي قبلها في نفس المصدر، و٧-إبراهيم بن عبد الله، والراوي عنه الشيباني، نسبه البرنامج بأنه الأصبهاني الكرماني، وإنما هو السعدي، و٨-بكر بن حماد التاهرتي، وبالرجوع للمصدر المحال إليه تبين أن شيخه بشر بن حجر لا ابن عمر، و٩-محمد بن يعقوب الشيباني، وبالرجوع للمصدر تبين أن بينه وبين بشر بواسطة.

أحمد بن محمد بن يحيى القطان البصري (ت٢٨٥هـ).

إسحاق بن راهويه الحنظلي الحافظ (ت٢٣٨هـ).

إسحاق بن منصور الكوسج (ت٢٥١هـ) -وهو من رواة السؤالات عنه-.

بكر بن مضر المصري (ت١٧٤هـ).

الجراح بن مخلد البصري. (ت٢٥٠هـ).

الحارث بن محمد أبي أسامة البغدادي (ت٢٨٢هـ).

الحسن بن علي الحلواني الخلال (ت٢٤٢هـ) -وهو من رواة السؤالات عنه-.

الحسن بن موسى الأشيب (ت٢١٠هـ).

حماد بن الحسن بن عنبسة النهشلي الوراق (ت٢٦٦هـ) -وهو من رواة السؤالات عنه-.

حميد بن مخلد الأزدي المعروف بابن زنجويه (ت٢٥١هـ).

داود بن رشيد الهاشمي مولاهم البغدادي (ت٢٣٩هـ).

روح بن عبد المؤمن المقرئ البصري (ت٢٢٣هـ).

زكريا بن يحيى بن زكريا الباهلي.

زهير بن حرب أبو خيثمة البغدادي (ت٢٣٤هـ).

زيد بن أخزم الطائي (ت ٢٥٧هـ).

سليمان بن معبد المروزي (ت٢٥٧هـ).

عباس بن عبد العظيم العنبري (ت٢٤٠هـ) -وهو من رواة السؤالات عنه-.

عباس بن محمد الدوري (ت٢٧١هـ).

عبد الله بن إسحاق الجوهري الملقب بدعة (ت٢٥٧هـ).

عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت٢٥٥هـ).

عبد الله بن محمد بن أبي الأسود البصري (ت٢٢٣هـ).

عبيد الله بن سعيد السرخسي أبو قدامة (ت٢٤٣هـ) -وهو من رواة السؤالات عنه-.

عبيد الله بن محمد بن يحيى الحارثي (ت٢٤٩هـ).

علي بن عبد الله المديني (ت٢٣٤هـ) -وهو من رواة السؤالات عنه-.

علي بن مسلم الطوسي (ت٢٥٣هـ).

القاسم بن محمد بن عباد المهلبي.

عمرو بن علي الفلاس الصيرفي (ت٢٤٩هـ) -وهو من رواة السؤالات عنه-.

محمد بن بشار العبدي بندار (ت٢٥٢هـ).

محمد بن أبي بكر المقدمي (ت٢٣٤هـ).

محمد بن رافع القشيري النيسابوري (ت٢٤٥هـ).

محمد بن المثنى أبو موسى الزمن (ت٢٥٢هـ) -وهو من رواة السؤالات عنه-.

محمد بن يحيى الذهلي (ت٢٥٨هـ).

محمد بن يزيد الواسطي يعرف بأخي كرخويه (ت٢٤٨هـ).

نصر بن علي الجهضمي (ت٢٥٠هـ).

يحيى بن حكيم المقوم البصري (ت٢٥٦هـ) -وهو من رواة السؤالات عنه-.

يزيد بن سنان بن يزيد البصري (ت٢٦٤هـ).

## مرتبة الصدوق وما في معناها:

إبراهيم بن عبد الله السعدي النيسابوري (ت٢٦٧هـ).

بشر بن آدم البصري (ت٢٥٤هـ).

الحسن بن يحيى الرُّزي البصري (ت٢٥٠هـ).

الحسين بن عيسى الطائي (ت٢٤٧هـ).

حميد بن مسعدة السامي (ت٢٤٤هـ).

عباس بن يزيد العبدي (ت٢٥٨هـ).

عبد القدوس بن محمد الحبحابي.

عبد الملك بن محمد الرقاشي أبو قلابة (ت٢٧٦هـ) -وهو من رواة السؤالات عنه-.

عمر بن شبه النميري البصري (ت٢٦٢هـ).

محمد بن إبراهيم الطرسوسي أبو أمية (ت٢٧٣هـ).

محمد بن عبد الله بن إسماعيل بن أبي الثلج (ت٢٥٥هـ) -وهو من رواة السؤالات عنه-.

محمد بن عبد الملك الدقيقي الواسطي (ت٢٦٦هـ).

محمد بن عمرو بن عباد بن جبلة ابن أبي رواد العتكي البصري ( ت٢٣٤هـ).

محمد بن محمد بن مرزوق الباهلي -ينسب لجده كثيرا- (ت٢٤٨هـ).

محمد بن معمر البحراني (ت٢٥٠هـ) -وهو من رواة السؤالات عنه- .

محمد بن يحيى بن أبي حزم القطعي (ت٢٥٣هـ) -يحتمل أنه من رواة السؤالات عنه-.

### مرتبة المستور ومن فيه جهالة:

أحمد بن الوزير القاضي (ت٢٧٨هـ)، أثنى أبو نعيم الأصبهاني على قضائه.

حاتم بن بكر الصيرفي -مقبول-.

السكن بن سعيد -لم أجد له ترجمة-.

محمد بن النعمان بن عبد السلام التيمي الأصبهاني (ت٢٤٤هـ) -وصفه أبو الشيخ بقلة الحديث-.

يحيى بن عياش القطان البغدادي -لم يذكر الخطيب البغدادي فيه جرحا ولا تعديلا-.

### مرتبة الضعيف:

الحسن بن يحيى بن السكن الرملي (ت٢٥٧هـ).

محمد بن يزيد الرفاعي أبو هاشم (ت٢٤٨هـ).

محمد بن يونس الكديمي (ت٢٨٦هـ).

## المطلب السادس: طبقته.

عده ابن سعد في طبقة حماد بن زيد وهي: السادسة من البصريين، وأولى منه خليفة حيث جعله في طبقة ابن مهدي (ت١٩٨هـ)، والطيالسي (ت٢٠٤هـ)، وهي: الحادية عشر من البصريين[1]؛ لأن حماد بن زيد في طبقة شيوخ بشر.

## المطلب السابع: منزلته من حيث الجرح والتعديل.

وثقه ابن سعد، ووصفه براوية مالك بن أنس، ووثقه كذلك العجلي، وابن حبان، والحاكم، وابن خلفون، والذهبي، وابن حجر، وزاد الحاكم

(١) الطبقات الكبير (٩/ ٣٠١)، وطبقات خليفة (ص: ٢٧٧).

وصفه بالأمانة، ووصفه أبو حاتم الرازي بأنه صدوق، ووصفه أبو القاسم التيمي بأنه من خيار الناس[١].

ولم أجد فيه جرحا سوى ما ذكر الإمام أحمد من أنه رآه وكان إنسانًا سيء الخلق غَلِقا، فلم يستطع أن يأخذ عنه[٢].

وهذا جرح في خُلقه، ولعله بسبب الشدة وعدم الليـن، ولا يؤثر في ثقة بشر بن عمر.

**المطلب الثامن: من أخرج له ممن اشترط الصحة في كتابه.**

احتج به الإمامان البخاري[٣] ومسلم[٤] في صحيحيهما، وكذا بعض من اشترطوا الصحة في كتبهم[٥].

## المبحث الثاني:
## علاقة بشر بن عمر الزهراني بالإمام مالك، ومكانته بين أصحابه.

وصف الإمام ابن سعد، وابن قتيبة بشرا بأنه راويته[٦]، كما ذكره الخطيب البغدادي في الرواة عن مالك[٧]، وهذا يدل على أنه من رواة الموطأ.

(١) الطبقات الكبير (٩/ ٣٠١)، وثقات العجلي (١/ ٢٤٧)، والثقات (٨/ ١٤٨)، وسؤالات السجزي للحاكم (ص: ١٨٩)، وإكمال تهذيب الكمال (٢/ ٤٠٧)، والكاشف (١/ ٢٦٩)، وتقريب التهذيب (ص: ١٧٠)، والجرح والتعديل (٢/ ٣٦١)، وسير السلف الصالحين للتيمي (ص١٠٩٢).

(٢) العلل ومعرفة الرجال (٣/ ١٢٩).

(٣) في موضع واحد عن شعبة (٦/ ٧٧) رقم:٤٦٩٢، كما علق له في (٧/ ٩) عن شعبة تصريح قتادة. وانظر: الهداية والإرشاد للكلاباذي (١/ ١١١).

(٤) (٢/ ٨٠٣) رقم:٥١، (٤/ ٢٢٣٨) رقم: ٧٨ عن سليمان بن بلال، وفي (٢/ ١٠٧١) رقم:١٣ عن شعبة -وهو الموضع الذي علقه البخاري-، وفي (٣/ ١٢٦٤) رقم:٦ عن مالك، وفي (٣/ ١٤٧٩) رقم: ٢ عن هشام بن سعد المدني. وانظر: رجال صحيح مسلم لابن منجويه (١/ ٧٢).

(٥) صحيح ابن خزيمة (١/ ٢٠٤)، وفي (٤/ ١٢٤)، وابن حبان (١٣/ ٥٥)، والمستدرك (١/ ٢٠٦)، وفي (٢/ ١٨٩)، والمختارة مما ليس في الصحيحين (١٠/ ٢٧).

(٦) الطبقات الكبير (٩/ ٣٠١)، والمعارف لابن قتيبة (ص: ٥٢١).

(٧) مجرد أسماء الرواة عن مالك للرشيد العطار (ص: ٢٧). وهو مختصر لكتاب الخطيب.

وأما القاضي عياض[(١)] فقد ذكر الذين اشتهرت روايتهم، أو نُص على سماعهم للموطأ، ولغ بهم (٥٦) راويا، ولم يذكر فيهم بشر ابن عمر الزهراني، كما لم يذكره الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي[(٢)].

وقد عارض الحافظ ابن عبد البر، وأبو العباس الداني بعض حديث بشر بن عمر الزهراني برواية رواة الموطأ، ووصفا رواية بشر المعارضة بأنّها خارج الموطأ[(٣)].

ومن المعلوم أن حديث الإمام مالك أشهره الموطأ، وله حديث خارج الموطأ.

في حين اعتبر الدارقطني في اختلاف الموطآت بشر بن عمر راويةً للموطأ حيث يذكر اختلافه[(٤)].

وذكر الحافظ ابن عبد البر ما يدل على أن بشرا من رواة الموطأ، فذكر اختلافا على مالك، وقال: «كذلك هو في الموطأ عند جمهور رواته، وقيل -لعلها وقال- فيه بشر بن عمر الزهراني، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن بِشر بن محجن. فقيل له في ذلك، فقال: كان مالك بن أنس يروي هذا الحديث قديما عن زيد ابن أسلم، فيقول فيه: بشر. فقيل له: هو بُسر. فقال: عن بُسر أو بِشر. وقال بعد ذلك: عن زيد بن أسلم، عن ابن محجن، ولم يقل: بسر ولا بشر».

فهذا يبين أن بشرا من رواة الموطأ، كما يدل على علمه بحديث مالك، حيث بيّن روايته القديمة والحديثة.

**وللجمع** بين ما تقدم نقول إنّه لا يمنع تحديث بشر عن الإمام مالك بحديثه خارج الموطأ، أن يكون حدّث عنه بالموطأ، كما أنّ عدم ذكر

(١) ترتيب المدارك (٢/ ٨٦).

(٢) وكتابه: إتحاف السالك بذكر رواة الموطأ عن مالك. ذكر فيه (٧٩) راويا.

(٣) انظر: التمهيد (١/ ٢٢٦)، والإيماء لأطراف الموطأ (٥/ ٣٠٥).

(٤) أحاديث الموطأ (ص: ٦٩، ١٦٣، ١٨٦)

القاضي عياض وابن ناصر الدين له في رواة الموطأ، ليس دليلا على نفي روايته للموطأ، حيث ذكرها الدارقطني والخطيب البغدادي وابن عبد البر.

بل إنّه لا يستقيم وصف بشر بأنه راويةُ مالكٍ إذا لم يتلق عنه الموطأ؛ لأنّ أكثر عطاء مالك كان جلوسه لإسماع الموطأ.

ولعل عدم اشتهار روايته للموطأ بسبب تقدم وفاته على جُلّ أصحاب مالك الذين جاوزوا المئتين بمدة، فبرزت رواياتهم واشتهرت، حيث توفي في بداية المئتين، فلم تشتهر روايته لذلك، وهو بهذا شبيه بالإمام الشافعي.

كما أنّ سوء الخُلق والغلظة التي وُصف بها بشر، قد تكون من أسباب عدم اشتهار روايته؛ فلم يذكره القاضي عياض، ولا ابن ناصر الدين، وإن كان ذكره من سبقهم.

## المبحث الثالث:
## رواية بشر بن عمر الزهراني عن الإمام مالك، وسؤالاته له.

نجد تنوعا فيما رواه بشر بن عمر الزهراني عن الإمام مالك، حيث روى عنه كتاب الموطأ، وحديث مالك خارج الموطأ، كما تقدم بيانه في المبحث السابق، وروى كذلك عن مالك المسائل الفقهية[1].

وأما سؤالاته للإمام مالك في الرجال جرحا وتعديلا، وما يتعلق بعلم الرواة، فإنها تدل على عنايته بجانب النقد عند الإمام مالك.

وقد تلقاها أهل العلم بالقبول، وحرصوا على روايتها عن بشر، حيث رواها عنه أربعة عشر راويا جلهم حفاظ مشاهير، ولعله لهذا التنوع

(١) انظر: مسائل حرب الكرماني -الطهارة والصلاة- (ص: ٤، ٨٦، ٢٤٩، ٣٢٦، ٤٦٣)، والأسامي والكنى للحاكم (٥/ ٣٦٩)، وشرح التلقين للمازري (ص: ١٠٣١)، والأوسط لابن المنذر (٤/ ١٠٨)، والتمهيد (١/ ١٣١)، وفتح الباري (٣/ ٤٥).

من بشر في تلقيه عن الإمام مالك الحديث، والفقه، والجرح والتعديل استحق الوصف الذي وصفه به ابن سعد وابن قتيبة، وأنّه راوية الإمام مالك.

## الفصل الثاني:
## سؤالات بشر بن عمر الزهراني للإمام مالك في الرواة. وفيه خمسة مباحث:

### المبحث الأول:
### ما جاء بصيغة السؤآل.

**١) إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي (ت١٨٤هـ)[١].**

**نهاني مالك بن أنس، عن إبراهيم بن أبي يحيى، فقلت: من أجل القدر تنهاني؟ فقال: «ليس هو في دينه بذاك»[٢]. وفي رواية: «ليس هو في حديثه بذاك»[٣].**

وسأل الإمام مالك عنه أيضا الحافظ يحيى بن سعيد القطان: أكان ثقة في الحديث. قال: «**لا، ولا ثقة في دينه**»[٤].

وروايته هذه تقوي رواية أصحاب بشر بن عمر الأولى في طعن الإمام

(١) انظر: تهذيب التهذيب (١/ ١٤٩).

(٢) ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٢١٧) من طريق علي بن المديني، والبخاري في التاريخ الكبير (١/ ٣٢٣)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/ ١٢٦) من طريق أبي موسى محمد بن المثنى الزمن، كلاهما (ابن المديني، وابن المثنى) عن بشر ابن عمر به، وذكره حرب الكرماني في مسائله (٣/ ١٢٧١) تعليقا.

(٣) الضعفاء للعقيلي (١/ ٢١٧) من طريق أبي قدامة عبيد الله بن سعيد السرخسي به. وقد خالف فيها أصحاب بشر بن عمر حيث قصر الطعن على الضبط دون العدالة.

(٤) الجرح والتعديل (٢/ ١٢٦)، والضعفاء للعقيلي (١/ ٢١٨). وهي متابعة لرواية ابن المديني، وابن المثنى عن بشر بن عمر، لأن الإمام مالك قصد الطعن عليه في عدالته كذلك، خلافا لرواية أبي قدامة، عن بشر بن عمر به.

مالك على ابن أبي يحيى في عدالته وضبطه معا، خلافا لرواية السرخسي عن بشر الذي قصر طعن الإمام على ابن أبي يحيى في ضبطه فقط.

وقد وافق مالكا سفيان بن عيينة حيث نهى طلابه عن الجلوس إلى محمد بن أبي يحيى[(١)]. وهذا يعني أنه لا يقبل الأخذ عنه مطلقا.

## ٢) حرام بن عثمان الأنصاري السلمي المدني، أبو عبد الله (ت١٤٥هـ)[(٢)].

**سألت مالكا، عن حرام بن عثمان؟ فقال: «ليس بثقة»**[(٣)].

ولم أجد من خالف الإمام مالك في الطعن على حرام بن عثمان، ولذا ذكر الإمام أحمد أنّ الناس قد تركوا حديثه[(٤)].

## ٣) شرحبيل بن سعد الخطمي المدني أبو سعد[(٥)].

**سألت مالك بن أنس، عن شرحبيل بن سعد؟ فقال: «ليس بثقة»**[(٦)].

وذهب الإمام محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب إلى اتهام شرحبيل بن سعد، كما امتنع محمد بن إسحاق من الرواية عنه[(٧)].

---

(١) الضعفاء للعقيلي (١/ ٢١٨).

(٢) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (١/ ٦٦٥). وذكر الحافظ عبد الغني المقدسي أنّ الإمام مسلم بن الحجاج روى عن حرام في صحيحه، وتعقبه على ذلك الحافظ مغلطاي، كما تعقب كذلك المزيّ حيث لم ينبه على وهم المقدسي، وذلك لأنّ حرام بن عثمان لم يخرج له أحد من أصحاب السنن الأربعة، فضلا أن يخرج له صاحب الصحيح.
انظر: الكمال في أسماء الرجال (٤/ ١٣٢)، وإكمال تهذيب الكمال (٤/ ٢٢).

(٣) الفلاس في علل الحديث (ص: ٣١٣)، ومسلم في المقدمة (١/ ٢٦) عن أحمد بن سعيد الدارمي، والبرذعي في سؤالاته (ص: ١٨١) عن محمد بن أبي الثلج، والعقيلي في الضعفاء (٢/ ١٩٢) من طريق أبي موسى محمد بن المثنى، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣/ ٢٨٢) عن حماد بن الحسن الوراق، كلهم (الفلاس، والدارمي، وابن أبي الثلج، وابن المثني، وحماد الوراق) عن بشر بن عمر به.

(٤) سؤالات أبي داود (ص: ٣٦٢).

(٥) انظر: تهذيب التهذيب (٣/ ١٤٨).

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ١٧٩) من طريق أبي قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي، عن بشر بن عمر به.

(٧) انظر: الضعفاء للعقيلي (٣/ ٦٥-٦٦).

فهذا رأي المدنيين من أقران الإمام مالك متفقون معه على ضعفه، وإن اختلفوا في منزلته من الضعف.

وقد دافع عنه سفيان بن عيينة، وبين سبب اتهام بعض المدنيين له، وأنّه كان أعلمهم بالمغازي، فاحتاج فاتهموه، لأنهم كانوا يخافونه أن يتكلم فيهم[١].

كما تعقب الإمام يحيى بن سعيد القطان محمد بن إسحاق في كلامه في شرحبيل ولم يقبله منه[٢].

وروى الإمام مالك أثرا ساقه: عن رجل -لم يسمه-، عن زيد بن ثابت الأنصاري رضي الله عنهما[٣].

والرجل المبهم فيه هو شرحبيل بن سعد، كما بينه الحافظ إسماعيل بن إسحاق القاضي[٤]، ولعل عدم تسميته له لأنه لم يرضه.

وهذا يدل على أنّ مراد الإمام مالك بأنه ليس بثقة أي: أنه لا يحتج به، ولم يرد الطعن على عدالته لأنه أخرج له.

### ٤) شعبة بن دينار المدني مولى ابن عباس (ت قبل: ١٢٠هـ)[٥].

**سألت مالك بن أنس، عن شعبة مولى ابن عباس؟ فقال: «ليس بثقة،**

(١) المرجع السابق، والتاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (٢/ ٢٢٧).
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ١٧٧).
(٣) الموطأ (٤/ ١٤٢٥). باب حرم المدينة.
(٤) الاستذكار (٨/ ٢٢٤).
(٥) تهذيب التهذيب (٣/ ١٧٠).

**فلا تأخذن عنه شيئا»**[١]. **وفي رواية: قلت لمالك: «شعبة الذي روى عنه ابن أبي ذئب»**[٢].

ويستفاد من الرواية الثانية التي عرفت شعبة بأنه شيخ ابن أبي ذئب عنه أنّ مالكا انتقد بلديه في روايته عنه، وهذا يفسر مقارنة الإمام أحمد بين مالك وابن أبي ذئب، حيث بيّن أن مالكا أشد عناية بانتقاء الشيوخ من قرينه محمد بن أبي ذئب[٣].

وقد فسر الحافظ ابن القطان الفاسي قول الإمام مالك السابق في جوابه بأنه إنّما شحّ على شعبة بلفظ ثقة.

ويقصد بذلك أنه دون مرتبة الثقة، ولا يخرج عن مطلق التوثيق.

ويؤيد ما ذكره ابن القطان الفاسي أنّ تلميذ مالك يحيى بن سعيد القطان سأله عنه، فقال: «لم يكن من القرّاء»[٤].

أي أنه ليس مثل أهل العلم في الحفظ والاتقان.

وقد تعقب الحافظ ابنُ حجرٍ ابن القطان الفاسي فيما حمل عليه كلام الإمام مالكٍ، وبيّن أنّ الشائع حمل العبارة على التضعيف. ويؤيد ما ذهب إليه الحافظ بن حجرٍ زيادةُ علي بن المديني التي رواها عن بشر بن عمر في نهي الإمام مالك عن الأخذ عن شعبة ابن دينار.

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ١٣٧) من طريق علي بن المديني، والفلاس في علل الحديث (ص: ٣١٥)، ومسلم في المقدمة (١/ ٢٦) عن أحمد بن سعيد الدارمي، والبخاري في التاريخ الكبير (٤/ ٢٤٣) عن إسحاق بن منصور الكوسج ، وأبو أحمد الحاكم في الأسامي (٥/ ٣٢١) من طريق محمد بن معمر البحراني، كلهم (ابن المديني، والفلاس، والدارمي، والكوسج، والبحراني) عن بشر بن عمر به. واللفظ لابن المديني، ولم يذكر البقية عن بشر زيادة: (لا تأخذن عنه شيئا).

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ٣٦٧) عن حماد بن الحسن الوراق، والعقيلي في الضعفاء (٢/ ١٩٢) من طريق محمد بن المثنى، كلاهما (حماد وابن المثنى) عن بشر بن عمر به.

(٣) سؤالات أبي داود (ص: ٢٩٩).

(٤) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (٢/ ٢٠١).

### ٥) صالح بن نبهان مولى التوأمة (ت١٢٨هـ)[١].

**سألت مالك بن أنس، عن صالح مولى التوأمة؟ فقال: «ليس بثقة، فلا تأخذن عنه شيئا»**[٢].

ووافق مالكا شعبة بن الحجاج فنهى عن التحديث عن صالح[٣].

وتعقب الإمام أحمد الإمام مالكٍ في طعنه على صالح، وحمل كلامه على حال مقيدة، هي حال صالح بعد الاختلاط، وأبان الإمام أحمد أنّ حكم مالك ينزل على تلك الحال بقرينة إدراكه له في حال الاختلاط، وأنه لا بأس برواية صالح إذا جاءت عمن روى عنه قبل اختلاطه[٤].

### ٦) عبد الرحمن بن معاوية الأنصاري الزُّرقي المدني، أبو الحويرث (ت١٣٠هـ)[٥].

**سألت مالكا عن أبي الحويرث؟ فقال: «ليس بثقة»**[٦].

وبيّن الإمام أبو داود سبب تضعيف الإمام مالك لأبي الحويرث، وأنّه إنّما طعن في مروءته لأجل أنّه خضب رجليه بالحِنّاء، وذلك من عادات النساء دون الرجال[٧].

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب (٣/ ٢٢٥).

(٢) ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٢٠٣) من طريق علي بن المديني، والفلاس في علل الحديث (ص: ٣١٤)، ومسلم في المقدمة (١/ ٢٦) عن أحمد بن سعيد الدارمي، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤/ ٤١٧) عن حماد بن الحسن الوراق، كلهم (ابن المديني، والفلاس، والدارمي، وحماد) عن بشر بن عمر به. واللفظ لابن المديني، ولم يذكر البقية النهي عن الأخذ عنه.

(٣) المختلف فيهم لابن شاهين (ص: ٤٠).

(٤) العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله (٢/ ٣١١)، وسؤالات أبي داود (ص: ٧٤).

(٥) الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم (٤/ ١٥٦)، وتهذيب التهذيب (٤/ ١٣٢).

(٦) عبد الله في العلل ومعرفة الرجال (١/ ٣٦١) عن عباس بن عبد العظيم العنبري، ومسلم في المقدمة (١/ ٢٦) عن أحمد بن سعيد الدرامي، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥/ ٢٨٥) عن حماد بن الحسن الوراق، وأبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (٣/ ١٣١) من طريق يحيى بن حكيم المقوّم، كلهم (العنبري، والدرامي، وحماد الوراق، وابن حكيم) عن بشر بن عمر به.

(٧) تهذيب التهذيب (٤/ ١٣٢).

وردّ أبو داود هذا الطعن من الإمام مالك بأنّه ربما وقع منه هذا العمل لمعنى سائغ يجيز له خضب رجليه.

كما أنكر الإمام أحمد -لما ذكر له ابنه عبد الله رواية بشر هذه عن مالك- على الإمام مالك تضعيفه، واحتج بأن الإمام شعبة ابن الحجاج قد حدّث عن أبي الحويرث[١].

لكن الحافظ ابن عدي خالف في ذلك، فإنه لما حكى الخلاف في أبي الحويرث ذهب إلى ترجيح قول مالكٍ فيه؛ لأنه من أهل بلده وهو أعلم به ممن خالفه كشعبة بن الحجاج.

وما ذهب إليه ابن عدي أقوى وأرجح لما عرف من علم مالك بأهل بلده وتقديم قوله فيهم على قول غيره.

## ٧) محمد بن عبد الرحمن أبو جابر البياضي المدني[٢].

**سألت مالك بن أنس، عن محمد بن عبد الرحمن البياضي الذي يروي عن سعيد بن المسيب؟ فقال: «ليس بثقة»[٣].**

وقد ذكر عبد الله بن أحمد، عن أبيه الإمام أحمد جوابا مغايرا رواه عن بشر بن عمر، فذكر عن مالك، أنّه اتهم البياضي بالكذب[٤].

ثم أنكر الإمام أحمد على الإمام مالك اتهام البياضي ولم يقبله منه، واحتج لذلك بأن الإمامين سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج قد رويا عنه، ولو كان متهما لم يرويا عنه.

---

(١) العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله (٢/ ٣١١).

(٢) ميزان الاعتدال (٤/ ١٧٧).

(٣) العقيلي (٥/ ٣٢٣) من طريق أبي قدامة عبيد الله السرخسي، ومحمد بن المثنى الزمن، ومسلم في المقدمة (١/ ٢٦) عن أحمد بن سعيد الدرامي، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٧/ ٣٢٤) عن حماد بن الحسن الوراق، وأبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (٣/ ١٣١) من طريق يحيى بن حكيم المقوّم، كلهم (أبو قدامة، وابن المثنى، والدارمي، وحماد الوراق، وابن حكيم) عن بشر بن عمر به.

(٤) العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله (٢/ ٥٠٠).

إلا أن ما نقله الإمام أحمد عن بشر ذكره بصيغة التمريض ولم يجزم به، كما لم يذكر الواسطة بينه وبين بشر[(١)]، وعليه فالمحفوظ رواية أصحاب بشر بن عمر -وهم: عباس العنبري، والدرامي، وحماد الوراق، ويحيى بن حكيم- المتقدمة، وأن الإمام مالك لم يتهم البياضي بالكذب، وإنّما حكم بأنّه غير ثقة.

ويؤيد ذلك أنّ تلميذه يحيى بن سعيد القطان سأله عنه كذلك؟ فقال: «لم يكن برضي»[(٢)].

وهذا يدل على أنه لم يرتضه، وليس فيه اتهام بالكذب.

## ٨) رجل لم يُسم.

**سألت مالكا عن رجل آخر -نسيتُ اسمه-؟ فقال: «هل رأيته في كتبي»؟ قلت: لا، قال: «لو كان ثقة لرأيته»[(٣)].**

**وفي رواية: «أترى في كتبي عنه شيئا، لو كنت أرضاه رأيت في كتبي عنه»[(٤)].**

وجواب الإمام مالك هذا اشتهر جدا، وصار حجة لمن أراد أن يبين حال الراوي عند مالك إذا كان من شيوخ بلده، وهو يدل على أن الإمام مالك لم يكن يروي إلا عن الثقات، سواءً كانوا في طبقة شيوخه أو من فوقهم[(٥)].

(١) تقدم في المطلب السابع من المبحث الأول: أنه لم يسمع منه.

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (١/ ١٦٣)، والتاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (٢/ ٢٨٧).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٢٤٦) من طريق ابن المديني، والعقيلي في الضعفاء (١/ ١٠٨) من طريق محمد بن المثنى، ومسلم في المقدمة (١/ ٢٦) عن أحمد الدارمي، وابن أبي حاتم في تقدمة الجرح والتعديل (١/ ٢٤) عن حماد بن الحسن الوراق، وابن عبد البر في التمهيد (١/ ٦٨) من طريق أبي قلابة عبد الملك الرقاشي، كلهم (ابن المديني، وابن المثنى، والدارمي، وحماد الوراق، وأبو قلابة) عن بشر بن عمر به.

(٤) الفسوي في المعرفة والتاريخ (٣/ ٣٣) عن علي بن المديني، عن بشر.

(٥) انظر: الرواة الذين جرحهم الإمام مالك وروى عنهم في الموطأ (ص: ١٢). تحقيق القول في انتقاء الإمام مالك للرواة.

## المبحث الثاني:
## ما فيه حكم على الرواة جرحا أو تعديلا بغير صيغة السؤال.

### ١) بشر بن عمر الزهراني (ت٢٠٩هـ) -وهو راوي السؤالات عن مالك-.

**وسمعت مالكًا يقول -وكأنه عرّض بي-: «عجبًا للرجل قدم البلد فلا يحسن أن يختار لنفسه معلمًا، ولا يسأل حتى يُختار له». قال بشر: وذاك أنه بلغه أنّي اختلفتُ إلى ابن أبي يحيى**[(١)].

أشار بشر إلى انتقاد مالكا له حيث لم يرض تصرفه، وذلك حين بلغه ذهابه إلى محمد بن أبي يحيى الأسلمي للأخذ عنه، لكنه عرّض ولم يصرح.

وفيه أسلوب الإمام مالك هذا تأديب وتعليم للتلميذ بآداب الغريب عن البلد، وأنّ منها أن يرشح له علماء البلد من يأخذ عنه من شيوخها، لأنهم أعلم بأهل بلدهم[(٢)].

ولعل هذا وقع من بشر بن عمر قبل أن يسأل شيخه مالكا عن حال ابن أبي يحيى الأسلمي، وربّما كان هو سبب ذلك السؤال.

وما ذكره بشر هنا من تعريض الإمام مالك به يدل على ثقته وأمانته حيث نقل تعريض شيخه به.

---

(١) مسائل حرب الكرماني (٣/ ١٢١٧) ويظهر أنّ فيه سقط في بداية كتاب التاريخ، ولعل حربا رواه عن بشر بواسطة محمد بن يحيى القطعي، فإن حربا روى بواسطته عنه في مواضع من كتابه. انظر: (١/ ٤٠٢)، وكتاب الطهارة (ص: ٥٩، ٨٦، ٣٢٦).

(٢) قال ابن أبي عاصم لشيخه الحافظ أبي مسعود بن الفرات: «مثلك إذا كان ببلد لم يجب أن نكتب عن أحد حتى نسأله عنه». انظر: الجرح والتعديل (٩/ ٢٣٧).

## ٢) عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي (ت ١٤٥ هـ)[١].

**قال بشر بن عمر: «كان مالك لا يروي عن عبد الله بن محمد بن عقيل»[٢].**

وذكر ابن المديني أن مالكا لم يدخله في كتبه[٣]، وهذا يتفق مع ما بينه بشرٌ من أنه لا يروي عنه.

وقد وافق مالكا من أقرانه سفيان بن عيينة حيث ذكر عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب فيمن لا يعتمد على حديثهم من القرشيين[٤].

## ٣) نافع مولى ابن عمر أبو عبد الله المدني. (ت١١٧ هـ)[٥].

**سمعت مالك بن أنس يقول: «كنت إذا سمعت حديث نافع، عن ابن عمر، لا أبالي ألا أسمع غيره»[٦].**

**وفي رواية: «كنت إذا سمعت من نافع حديثا، لا أبالي ألا أسمعه من أحد»[٧].**

فالرواية الثانية عن بشر بن عمر أطلقت ولم تقيد حديث نافع بشيخ معين، إلا أنّ هذا الإطلاق يحمل على التقييد في الرواية الأولى عنه، وذلك لما عُرف من اختصاص نافع بمولاه عبد الله بن عمر بن الخطاب ﷺ.

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب (٣/ ٦٤٧).

(٢) العقيلي في الضعفاء (٣/ ٣٢٣) من طريق علي بن عبد الله المديني، عن بشر بن عمر به.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٣٢٥).

(٤) الضعفاء للعقيلي (٣/ ٣٢٣).

(٥) انظر: تهذيب التهذيب (٦/ ٥٢١).

(٦) البخاري في التاريخ الكبير (٨/ ٨٥) عن عبد الله بن محمد المسندي، عن بشر بن عمر به.

(٧) الجوهري في مسند الموطأ (ص ٥٠٩)، والدولابي في الكنى والأسماء (٢/ ٨٤٠) كلاهما من طريق أبي قدامة عبيد الله بن سعيد السرخسي، عن بشر بن عمر به.

ويعتبر توثيقا مقيدا من الإمام مالك لشيخه نافع مولى ابن عمر، وفيه إشارة كذلك إلى تقديم الإمام مالك لشيخه نافع على سالم ابن عبد الله في الرواية عن ابن عمر ﷺ، وذلك لضبطه وإتقانه لحديث ابن عمر ﷺ.

## المبحث الثالث:
## ما يتعلق بالعدالة والمروءة.

**قال بشر: كان مالك لا يضحك. فقيل له في ذلك، فقال: «الضحك يدعو إلى السّفه[(١)]، وقد بلغني أنّ ضحك النّبي ﷺ تبسُّمٌ[(٢)]»[(٣)].**

وقد ورد عن الإمام مالك ما يبيّن سبب تجنّبه ما يؤدي إلى السَّفه، حيث حكم على أربعة أصناف من الرواة بأنه لا يؤخذ عنهم الحديث، وذكر منهم السفيه المعلن بالسفه، ولو كان راوية للحديث، وهذا منه إشارة إلى ترك حديثه[(٤)].

(١) أصله الخفة والسخافة، وهو خفة الحلم، أو نقيضه.
انظر: معجم مقاييس اللغة (٣/ ٧٩) باب السين والفاء، وتاج العروس (١٩/ ٤٤). باب الهاء فصل السين.

(٢) أخرج هذا البلاغ: الترمذي (٦/ ٣٩) برقم: (٣٦٤٢) من طريق الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب المصري، وعبد الله ابن المبارك في الزهد والرقائق (ص ٤٧)، وأحمد في المسند (٢٩/ ٢٤٥) عن الحسن بن موسى الأشيب، والترمذي أيضا (٦/ ٣٨) برقم (٣٦٤١) عن قتيبة بن سعيد الثقفي، وأبو الشيخ في أخلاق النّبي ﷺ (١/ ١٣٢) من طريق عبد الله بن يزيد المقرئ، كلهم (ابن المبارك، والحسن الأشيب، وقتيبة، وابن المقرئ) عن عبد الله بن لهيعة الحضرمي، وأخرجه عبد الرحمن بن عبد الحكم في فتوح مصر (ص: ٣٣٩) عن طلق بن السمح المصري، عن نافع بن يزيد المصري، كلاهما (ابن لهيعة، ونافع ابن يزيد) عن عُبيد الله بن المغيرة المصري، وأحمد أيضا (٢٩/ ٢٤٦) من طريق حيوة بن شريح المصري، عن عقبة بن مسلم المصري، كلهم (يزيد بن أبي حبيب، وعبيد الله بن المغيرة، وعقبة بن مسلم) عن عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي بلفظ: «ما كان ضحك رسول الله ﷺ، إلا تبسّما». وهذا لفظ يزيد بن أبي حبيب المصري وحده، والبقية بلفظ: «ما رأيت أحدا أكثر تبسُّما من رسول الله ﷺ».
وحكم الترمذي بصحة الحديث مع غرابته، وهو كما قال ﷺ، وقد اعتمد الإمام مالك فيه على لفظ رواية يزيد بن أبي حبيب، فلعلها بلغته عن الليث بن سعد عنه.

(٣) ترتيب المدارك (٢/ ٥٢).

(٤) المعرفة والتاريخ للفسوي (١/ ٦٣٤).

فتبين أن امتناع الإمام مالك الذي حكاه بشر -عما قد يسبب السفه- لأن حديث السفيه مردود عنده.

## المبحث الرابع: ما يتعلق بالاتصال والانقطاع.

### ١) ثور بن زيد الدِّيلي المدني (ت١٣٥هـ)[١].

**قلت لمالك بن أنس: لقي ثور بن زيد، ابن عباس؟ فقال: «لا، لم يلقه»**[٢].

وبين محمد بن يحيى الحذاء أن ثور بن زيد لا يمكنه السماع من ابن عباس ﷺ أصلاً، وذلك لتقدم وفاة ﷺ حيث توفي سنة (٦٨هـ)، وإنّما رواية ثور عن عكرمة عنه[٣].

والظاهر أن الإمام مالك هو الذي تصرف في الرواية بتعمد إسقاط عكرمة بين ثور بن زيد وعبد الله بن عباس ﷺ؛ لأنه لم يكن يرتضيه[٤].

وقد تنبه بشر بن عمر لهذا لانقطاع الجلي بين ثور وابن عباس ﷺ، ولذا سأل شيخه عنه.

### ٢) مالك بن أنس الأصبحي، أبو عبد الله المدني (ت١٧٩هـ)[٥].

**قلت لمالك: سمعت من بكير بن عبد الله بن الأشج؟ فقال: «لا أعلم ـ»**[٦].

وذكر ابن المديني أن الإمام مالك أدرك بكير بن الأشج ولم يسمع

(١) تهذيب التهذيب (١/ ٥١٢).

(٢) ابن أبي حاتم في المراسيل (ص٢٢) عن حماد بن الحسن الوراق، عن بشر بن عمر به. وانظر: تحفة التحصيل (ص٥٥).

(٣) التعريف بمن ذكر في الموطأ لابن الحذاء (٢/ ٦٣).

(٤) المرجع السابق، والإيماء إلى أطراف الموطأ (٢/ ٥٥٨).

(٥) تهذيب التهذيب (٦/ ١٤٠).

(٦) ابن أبي حاتم في تقدمة الجرح والتعديل (١/ ٢٤) عن حماد بن الحسن الوراق، عن بشر بن عمر به.

منه[١]، وفي ذلك إشارة منه إلى تضعيفه له؛ لأنّ المدني الذي يدركه الإمام مالك ثم لا يسمع منه، فيه ضعف[٢].

وقد بين بشر أنّ مالكا لم يتعمد ترك السماع، وإنّما لم يسمع من بكير بسبب خروجه من المدينة إلى مصر في وقت مبكّر[٣].

## المبحث الخامس:
## ما يتعلق بآداب المُحدِّث، وطالب الحديث.

### ١) سمعت مالك بن أنس يقول: «إنّ مجالس العلم تُحْتَضر بالخشوع، والسكينة والوقار»[٤].

ومثل السيوطي بقول الإمام مالك هذا في آداب المحدّث في مجلس التحديث[٥].

كما أن قول مالك هذا لتلميذه فيه تأديب من الشيخ وتعليم له.

### ٢) سمعت مالكًا يقول: «من بركة الحديث إفادةُ بعضهم بعضًا»[٦].

ومثل ابن الصلاح بقول مالك هذا في آداب طالب الحديث[٧]، لأنه يحسن به إفادة الحديث لمن لم يسمعه، وإفادة أقرانه بالدلالة على

(١) إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٣٠).
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٩١). حكاه عن ابن المديني.
(٣) معرفة الثقات (١/ ٢٥٤).
(٤) البيهقي في المدخل إلى السنن (٢/ ٨١٩) من طريق أحمد بن سعيد الدارمي، عن بشر بن عمر به.
(٥) تدريب الراوي (٢/ ٦٩٤).
(٦) البيهقي في المدخل (٢/ ٧٧٠) من طريق أحمد بن سعيد الدارمي، عن بشر به.
(٧) مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٤٨).

الشيوخ، والتنبيه على ما يقع في رواياتهم، وكل ذلك من باب النصيحة، وهو يدل على مزيد ضبط وتحري من التلميذ[١].

(١) انظر: الجامع لأخلاق الراوي (١/ ١٤٩) وجوب المناصحة، وذكر إفادة الطلبة بعضهم بعضا.

## الخلاصة

### أهم نتائج البحث:

- بشر بن عمر الزهراني من الثقات المحتج بهم في الصحيحين، ولم أجد فيه طعنا سوى ما وجهه إليه الإمام أحمد من عُسر في خُلقه، وهو غير مؤثر في جانب عدالته أو ضبطه.
- بلغ عدد شيوخ بشر بن عمر (٤٢) شيخا، ونسبة من يحتج به منهم (٨١%)، مما يدل انتقائه لشيوخ.
- بلغ عدد الرواة عنه (٦٣) راويا، ونسبة من يحتج به منهم (٨٧%)، مما يدل على اشتهاره والحرص على الأخذ عنه.
- وصف بشر بن عمر بأنه راوية الإمام مالك، وذلك لتنوع أخذه عنه، حيث روى عنه الموطأ، وحديثه خارج الموطأ، كما ميّز حديث مالك القديم من الجديد، وروى بعض المسائل الفقهية، وسؤالاته له ونقولاته عنه فيما يتعلق بعلم الرواة، التي تدل على عنايته بجانب النقد للرواة عن الإمام مالك.
- حرص العلماء على تلقي سؤالات بشر للإمام مالك، حيث رواها عنه أربعة عشر راويا جلهم من الحفاظ المشاهير، وهذا يدل على اشتهارها عند أهل العلم وتلقيها بالقبول.
- بلغ جميع ما رواه بشر بن عمر عن الإمام مالك (١٦) نقلا، وهي كما يلي:

١. ما جاء بصيغة السؤآل المباشر من بشر للإمام ثمان سؤالات.
٢. ما نقله عنه مما فيه حكم على الرواة بغير صيغة السؤال ثلاث نقولات.
٣. ما يتعلق بباب العدالة والمروءة نقل واحد.
٤. ما يتعلق بالاتصال والانقطاع اثنان.

٥. ما يتعلق بآداب المحدث وطالب الحديث اثنان.

## أهم التوصيات:

- جمع رواية بشر بن عمر الزهراني لموطأ الإمام مالك من الكتب والدواوين.
- جمع ودراسة روايات بشر بن عمر عن الإمام مالك التي خالف فيها أصحابه من كتب العلل، لمعرفة طبقته بين الرواة عنه.

## ثبت المصادر والمراجع

**إتحاف السالك بذكر رواة الموطأ عن مالك**، ابن ناصر محمد بن أبي بكر، تحقيق نشأت كمال، (القاهرة: المكتبة الإسلامية، ط١، ١٤٢٦هـ).

**أحاديث الموطأ وذكر اتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيه**، الدارقطني علي بن عمر، تحقيق هشام السعدني، (الشارقة: مكتبة أهل الحديث، ط١ بدون).

**الأحاديث المختارة**، المقدسي ضياء الدين محمد بن عبد الواحد، تحقيق عبد الملك بن دهيش، (بيروت: دار خضر، ط٤، ١٤٢١هـ).

**أخلاق النبي** ﷺ، الأصبهاني أبو الشيخ عبد الله بن محمد، تحقيق صالح الونيان، (الرياض: دار المسلم، ط١، ١٤١٨هـ).

**الأسامي والكنى**، الحاكم الكبير أبو أحمد، تحقيق د. يوسف الدخيل، (ط١، الرياض: نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، عام ١٤٣٥هـ).

**الاستذكار**، ابن عبد البر يوسف بن عبد الله، تحقيق عبد المعطي قلعجي، (دمشق: دار قتيبة، ط١، ١٤١٤هـ).

**إكمال تهذيب الكمال**، البكرجي مغلطاي بن قليج، تحقيق عادل محمد وآخرون (القاهرة: الفاروق، ط ١، ١٤٢٢هـ).

**الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف**، ابن المنذر محمد بن إبراهيم، تحقيق صغير حنيف، (الرياض: الفلاح، ط١، ١٤١٢هـ).

**الإيماء إلى أطراف حديث كتاب الموطأ**، الداني أحمد بن طاهر، تحقيق رضا بو شامة، (الرياض: المعارف، ط١، ١٤٢٤هـ).

**التاريخ الكبير**، البخاري محمد بن إسماعيل، بإشراف عبد المعين خان، (حيدر أباد: دار المعارف العثمانية، بدون).

**تاريخ مولد العلماء ووفياتهم**، الربعي محمد بن زبر، تحقيق د. عبد الله الحمد، (الرياض: دار العاصمة، ١٤١٠هـ).

**تحفة التحصيل بذكر رواة المراسيل**، العراقي ولي الدين أبو زرعة، تحقيق رفعت عبد المطلب، (القاهرة: الخانجي، ط ١، ١٤٢٠هـ).

**تدريب الراوي**، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن (ت٩١١هـ)، اعتنى به د مازن سرساوي، (الرياض: دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤٣١هـ).

**ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، اليحصبي القاضي عياض، تحقيق عبد القادر صحراوي، (المغرب، فضالة المحمدية، ١٩٧٠م)

**التعريف بمن ذكر في الموطأ**، لأبي عبد الله الحذاء (ت٤١٠هـ)، تحقيق د. المعيار الإدريسي، (الرباط: طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، ط١، ٢٠٠٢م).

**تقريب التهذيب**، العسقلاني أحمد بن حجر، تحقيق: محمد عوامة، (حلب: دار الرشيد، ط١، ١٤٠٦هـ).

**تلخيص مجرد أسماء الرواة عن مالك للخطيب**، العطار رشيد الدين يحيى، تحقيق سالم السلفي، (المدينة المنور: الغرباء، ط١، ١٤١٨هـ).

**التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، ابن عبد البر يوسف بن عبد الله، تحقيق مصطفى العلوي وآخرون، (الرباط: نشر وزارة الأوقاف بالمملكة المغربية، ١٩٦٧م).

**تهذيب التهذيب**، العسقلاني أحمد بن حجر، تحقيق عادل عبد الموجود، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤م).

**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، المزي يوسف بن عبد الرحمن، تحقيق د. بشار عواد معروف، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٨هـ).

**الثقات**، البستي محمد بن حبان، اعتنى به محمد عبد المعين. (الهند، دار المعارف العثمانية، ط١، ١٩٧٣م).

**الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تحقيق محمود الطحان، (الرياض: مكتبة المعارف، ط١، ١٤٠٣هـ).

**الجامع** المطبوع باسم الجامع الكبير، الترمذي محمد بن عيسى، تحقيق بشار عواد، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط١، ١٩٩٦م).

**الجامع صحيح**، البخاري محمد بن إسماعيل، تحقيق: زهير الناصر، (بيروت: طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ).

**الجرح والتعديل**، الرازي عبد الرحمن بن أبي حاتم، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٦هـ).

**ذيل ميزان الاعتدال**، العراقي عبد الرحيم بن الحسين، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، (أم القرى، مركز البحوث، ط١، ١٤٠٦هـ).

**رجال صحيح مسلم**، ابن منجويه أحمد بن علي، تحقيق عبد الله الليثي، (بيروت: دار الفكر، ط١، ١٤٠٧هـ).

الرواة الذين جرحهم الإمام مالك وروى عنهم في الموطأ جمع ودراسة، مصطفى مختار، بحث محكم بعمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٤١هـ.

**الزهد والرقائق**، المروزي عبد الله بن المبارك، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، (بيروت: دار الكتب العلمية، بدون).

**سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم**، تحقيق د زياد منصور، (المدينة المنورة: العلوم والحكم، ط١، ١٤١٤هـ).

**سؤالات السجزي**، للحاكم أبي عبد الله النيسابوري، تحقيق د. موفق عبد القادر، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨هـ).

**سير أعلام النبلاء**، الذهبي أحمد بن محمد، تحقيق شعيب الأرنؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٣هـ).

**سير السلف الصالحين**، الأصبهاني إسماعيل بن محمد، تحقيق كرم حلمي، (الرياض: الراية، بدون).

**شرح التلقين**، المازري محمد بن علي، تحقيق السلامي، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط ١، ٢٠٠٨م).

**صحيح ابن خزيمة**، محمد بن إسحاق، تحقيق مصطفى الأعظمي، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٠هـ).

**صحيح مسلم**، النيسابوري مسلم بن الحجاج، تحقيق فؤاد عبد الباقي، (بيروت: إحياء التراث، ط١، ١٤١٢هـ).

**الضعفاء**، العقيلي محمد بن عمرو، اعتنى به مازن سرساوي، (مصر: دار ابن عباس، ط ٢، ٢٠٨م).

**الطبقات**، العصفري خليفة بن خياط، تحقيق أكرم العمري، (الرياض: دار طيبة، ط ٢، ١٤٠٢هـ).

**الطبقات الكبير**، ابن سعد، محمد الزهري، تحقيق علي عمر. (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٢١هـ).

**علل الحديث ومعرفة الفقهاء الثقات من الضعاف**، الفلاس عمرو بن علي، تحقي د. محمد الطبراني، (الرياض: مركز إحسان للدراسات، ٢٠١٨م).

**العلل ومعرفة الرجال** رواية عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق وصي الله عباس، (الرياض: دار الخاني، ط٢، ١٤٢٢هـ).

**علوم الحديث**، ابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن، تحقيق نور الدين عتر، (دمشق: دار الفكر المعاصر، ط ١، ١٤٠٦هـ).

**فتح الباري**، العسقلاني أحمد بن حجر، تحقيق محب الدين الخطيب، (ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٤٧٩هـ).

**فتوح مصر وأخبارها**، ابن عبد الحكم عبد الرحمن بن عبد الله، تحقيق محمد حجيري، (بيروت: الفكر، ١٤١٦هـ).

**الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، الذهبي محمد بن أحمد، تحقيق محمد عوامة، (جدة: دار القبلة للثقافة، ط ١، ١٤١٣هـ).

**الكامل في ضعفاء الرجال**، الجرجاني عبد الله بن عدي، اعتنى به د مازن سرساوي، (ط١، الرياض: الرشد، ١٤٣٤هـ).

**كتاب العلل**، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد الرازي، تحقيق فريق من الباحثين بإشراف الحميد، (الرياض: مطابع الحميضي، ط١، ١٤٢٧هـ).

كتب السؤالات عند المحدثين دراسة نقدية، رسالة دكتوراه بجامعة اليرموك ٢٠١٨م، (ص٢٢٤-٢٢٥).

**الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**، الخطيب البغدادي، تحقيق ياسين الفحل، (الدمام: ابن الجوزي، ط١، ١٤٣٢هـ).

**الكنى والأسماء**، النيسابوري مسلم بن الحجاج، تحقيق عبد الرحيم القشقري، (المدينة المنورة: نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ).

**لسان الميزان**، العسقلاني أحمد بن حجر، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٣هـ).

**المتفق والمفترق**، الخطيب البغدادي أحمد بن علي، تحقيق: صادق الحامدي، (دمشق: دار القادري، ١٩٨٨م).

**المجروحين من المحدثين**، البستي محمد بن حبان، تحقيق: حمدي السلفي، (الرياض: دار العصيمي، ط١، ١٤٢٠هـ).

**المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، الرامهرمزي الحسن بن عبد الرحمن، تحقيق: عجاج، (بيروت: دار الفكر، ط١، ١٤٠٤هـ).

**المحلى بالآثار**، ابن حزم علي بن أحمد، تحقيق عبد الغفار بنداري، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٥هـ).

**المدخل إلى علم السنن**، البيهقي أحمد بن الحسين، تحقيق محمد عوامه، (بيروت: دار المنهاج، ط ١، ١٤٣٧هـ).

**المراسيل**، الرازي عبد الرحمن بن أبي حاتم، تحقيق شكر الله قوجاني، (بيروت: الرسالة، ط١، ١٣٩٧هـ).

**مسائل حرب الكرماني** كتاب الطهارة والصلاة، تحقيق محمد السّرَيِّع، (بيروت: مؤسسة الريان، ط١، ١٤٣٤هـ).

**مسائل حرب الكرماني** كتاب النكاح إلى نهاية الكتاب، تحقيق فايز حابس، دكتوراه جامعة أم القرى، ١٤٢٢ه.

**المستدرك على الصحيحين**، الحاكم محمد بن عبد الله، تحقيق الفريق العلمي، (الرياض: دار الميمان، ط١، ١٤٣٥هـ).

**مسند الموطأ**، الجوهري عبد الرحمن بن عبد الله، تحقيق طه بو سريح، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٧م).

**المسند**، الشيباني أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ).

**المعارف**، الدينوري عبد الله بن قتيبة، تحقيق ثروت عكاشة، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٢هـ).

**معجم مقاييس اللغة**، ابن فارس أحمد بن زكريا، تحقيق عبد السلام هارون. (ط١، بيروت: الفكر، ١٣٩٩هـ).

**معرفة الثقات**، العجلي أحمد بن عبد الله، تحقيق عبد العليم البستوي، (المدينة المنورة، الدار، ط١، ١٤٠٥هـ).

**المعرفة والتاريخ**، الفسوي يعقوب بن سفيان، تحقيق أكرم العمري، (المدينة المنورة: مكتبة الدار، ط١، ١٤١٠هـ).

**مقدمة ابن الصلاح**، عبد الرحمن بن عمرو، تحقيق نور الدين عتر، (سوريا: دار الفكر، ط٣، ١٤٠٦هـ).

**موطأ مالك** رواية يحيى بن يحيى الليثي، الأصبحي مالك بن أنس، تحقيق المجلس العلمي الأعلى. (الرباط: دار أبي رقراق، ط٢، ١٤٤٠هـ).

**ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، الذهبي أحمد بن محمد، تحقيق علي البجاوي، (بيروت: دار المعرفة، ط١، ١٩٦٣م).

**النكت على ابن الصلاح**، الزركشي محمد بن عبد الله، تحقيق د. زين العابدين بلا فريج، (الرياض: أضواء السلف، ط١، ١٤١٩هـ).

**الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد**، الكلاباذي أحمد بن محمد، تحقيق عبد الله الليثي، (بيروت: المعرفة، ط١، ١٤٠٨هـ).

# الحديث التحليلي

باب يُعنى بشرح الحديث وبيان المعاني اللغوية
والدلالات الحديثية واستنباط الأحكام الفقهية

# حديث: «اذكروا أنتم اسم الله وكلوا»
# "دراسة حديثية تحليلية"

د.ماجد بن عبدالله بن صالح العقل
الأستاذ المشارك في قسم السنة وعلومها
كلية الشريعة
جامعة القصيم

Makl@qu.edu.sa

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2026.8

## ملخص البحث

يدرس هذا البحث حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: قالوا: يا رسول الله، إنَّ ها هنا أقواما حديث عهدهم بشرك، يأتونا بلحمان لا ندري يذكرون اسم الله عليها أم لا، قال: «اذْكُرُوا أَنْتُمُ اسْمَ اللهِ، وَكُلُوا» من الناحية الحديثية، فالحديث مختلف في وصله، وإرساله، وأيضا يدرس تحليل ألفاظه، والأحكام المتعلقة به فقد جاء فيه مسائل مهمة، كحكم التسمية عند الذبح، والتسمية عند الأكل.

**الكلمات المفتاحية**: التسمية، الذبيحة، الأكل.

## Abstract

**Dr.** Majid bin Abdullah bin Saleh Al-Aql
**Department** of the Sunnah and Its Sciences.
**Colleg**e of Sharia
Qassim **University**

This study examines the ḥadīth narrated by ʿĀʾishah (may Allah be pleased with her), who said: They said, "O Messenger of Allah, there are people who have recently left polytheism who bring us meat, and we do not know whether they have mentioned the name of Allah over it or not." He said: "Mention the name of Allah yourselves and eat."

The research approaches the ḥadīth from a ḥadīth-studies perspective, as there is scholarly disagreement regarding its being transmitted as connected (mawṣūl) or disconnected (mursal). It also provides an analytical study of its wording and examines the legal rulings derived from it. The ḥadīth addresses important issues, such as the ruling on pronouncing the name of Allah at the time of slaughter and at the time of eating.

**Keywords:** Pronouncing the Name of Allah (Tasmiyah), Slaughtered Animals, Eating.

بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، إمام المتقين، وقدوة السالكين، صلى الله عليه، وعلى آله وصحبه، وسلم تسليمًا كثيرًا، أمَّا بعد:

فإن حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قالوا: يا رسول الله، إن ها هنا أقواما حديث عهدهم بشرك، يأتونا بلحمان لا ندري يذكرون اسم الله عليها أم لا، قال: "اذكروا أنتم اسم الله، وكلوا" من الأحاديث التي اختلف في إسنادها، وأيضا تعلق به مسائل مهمة تتعلق بالتسمية على الذبيحة، والطعام، لذا قمت بدراسة هذا الحديث دراسة حديثية تحليلية وذلك بالنظر إليه من جهة إسناده، وكذا من جهة الأحكام، والفوائد المتعلقة به وجاء العنوان له بـ «**حديث: اذكروا اسم الله أنتم وكلوا -دراسة حديثية تحليلية-**».

والله أسأل العون والتوفيق والسداد.

### أهميّة البحث وأسباب اختياره:

١. تعلقه بحديث في صحيح البخاري وهو مما اختلف فيه من الناحية الإسنادية.
٢. الأحكام المتعلقة بهذا الحديث.

### مشكلة البحث:

١. ما طرق حديث «اذكروا اسم الله أنتم وكلوا»؟
٢. ما درجة هذا الحديث؟ وما الاختلاف فيه؟
٣. ما الألفاظ الغريبة في هذا الحديث؟
٤. ما الأحكام، والفوائد المتعلقة بهذا الحديث؟

## أهداف البحث:

١. الوقوف على طرق حديث «اذكروا اسم الله أنتم وكلوا».
٢. بيان درجة هذا الحديث، ومعرفة الاختلاف فيه.
٣. تحليل الألفاظ الغريبة في هذا الحديث.
٤. معرفة الأحكام، والفوائد المتعلقة في هذا الحديث.

## الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة عُنيت بالدراسة الحديثية الموسعة لهذا الحديث.

## منهج البحث:

سلكتُ في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، من خلال تتبع طرق الحديث وجمعها، وتحريرها وذكر الفوائد، والمسائل الفقهية المتعلقة بهذا الحديث.

## إجراءات البحث:

١. أثبتُّ نَصَّ حديث عائشة ﵂ من صحيح البخاري.
٢. خَرَّجتُ الحديث على المتابعات التامة فالقاصرة جاعلًا إسناد البخاري منطلقًا لترتيبها.
٣. جعلتُ لكل متابعة علامة مستقلة، وهي النجمة (*)، وذكرت بعد انتهاء كل متابعة الصفة المناسبة للرواية (بلفظه، بنحوه) ثم ذكرت فروق الإسناد والمتن -إن وجدت-.
٤. أخرج الحديث حسب ترتيب الكتب الستة، ثم على الوفيات، وأذكر رقم الحديث فقط، فإن كان المصدر غير مُرقم، ذكرت رقم الجزء والصفحة.
٥. أترجم للراوي الذي أحتاج لترجمته في الحكم على الحديث، ولا أتوسع في ترجمته، وإنما أقتصر على حكم الحافظ ابن حجر في التقريب-

وهو الغالب-، أو الذهبي في الكاشف، إلا إذا كان هناك حاجة للتوسع فإني أتوسع في ترجمته.

٦. حللت ألفاظ الحديث ببيان غريبها

٧. بينتُ المعنى الإجمالي للحديث.

٨. ذكرت الفوائد، والأحكام الفقهية المتعلقة بهذا الحديث.

**خطّة البحث:**

اشتمل البحث على مقدمة، ومبحثين، وخاتمة:

**المبحث الأول: الدراسة الحديثية، وفيها مطلبان:**

**المطلب الأول:** نَصُّ الحديث، وتخريجه.

**المطلب الثاني:** دراسة الحديث، وتحليل ألفاظه.

**المبحث الثاني: الأحكام والفوائد المتعلقة بالحديث، وفيها مطلبان:**

**المطلب الأول:** المعنى الإجمالي للحديث.

**المطلب الثاني:** الفوائد والأحكام المتعلقة بالحديث.

**الخاتمة:** وفيها أهم النتائج المستفادة من البحث.

وقد بذلت جهدي في هذا البحث قدر المستطاع، ولا يخلو عمل من زلل، أسأل الله أن ينفع به ويتقبله، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه تسليمًا كثيرًا.

# المبحث الأول
# الدراسة الحديثية

## المطلب الأول: نَصُّ الحديث، وتخريجه.

قال البخاري[(١)]: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرُ، قَالَ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ هَا هُنَا أَقْوَامًا حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِشِرْكٍ، يَأْتُونَا بِلُحْمَانٍ لاَ نَدْرِي يَذْكُرُونَ اسْمَ اللهِ عَلَيْهَا أَمْ لاَ، قَالَ: «اذْكُرُوا أَنْتُمُ اسْمَ اللهِ، وَكُلُوا» تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَالدَّرَاوَرْدِيُّ، وَأُسَامَةُ بْنُ حَفْصٍ.

### تخريج الحديث:

*أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد (٤٠٦٠)، والبغوي في شرح السنة (٢٧٧٣)، ومعالم التنزيل (٥٢٠)، وابن الجوزي في التحقيق في مسائل الخلاف (٢٣٢٢) من طريق محمد بن يوسف الفربري عن البخاري به بمثله.

*وأخرجه أبو داود في سننه (٢٨٢٩) -ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (١٧٣٧٥)، والصغرى (١٧١٣)-،

والخطيب البغدادي في تلخيص المتشابه (٨٦١) من طريق إبراهيم الجوزي، وعبدالله بن صالح البخاري،

ثلاثتهم ( أبو داود، وإبراهيم، وعبدالله ) عن يوسف بن موسى الرازي به بنحوه.

*وأخرجه البخاري في صحيحه (٥٥٠٧) عن أسامة بن حفص المدني،

(١) صحيح البخاري (٦٨٧١).

والبخاري في صحيحه (١٩٢٦)، والدارقطني في سننه (٤٧٦٣) -ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٤٨٧٥) - من طريق محمد بن عبدالرحمن الطفاوي،

والبخاري في صحيحه -معلقا- (٦٨٧١) عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي،

وأبو داود في سننه (٢٨٢٩) -ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (١٧٣٧٥)- وابن الجارود في المنتقى (٨٥٧) من طريق محاضر بن المروع الهمداني،

وأبو داود في سننه (٢٨٢٩) من طريق حماد بن سلمة،

وأبو داود في سننه (٢٨٢٩) من طريق مالك بن أنس -وهو في الموطأ (١٧٨١)،

واسحاق بن راهويه في مسنده (٨١٩) -ومن طريقه النسائي في الصغرى (٤٣٨٣)، والكبرى (٧٦١٤)، وابن منده في التوحيد (١٧١)- من طريق النضر بن شميل المازني،

واسحاق بن راهويه في مسنده (٧١٩) عن عيسى بن يونس السبيعي،

وابن أبي شيبة في مصنفه (٢٤٨٠٤) -ومن طريقه ابن ماجه في سننه (٣١٧٤)، وأبو يعلى في مسنده (٤٣٨١)، والبيهقي في الصغرى (١٧١٣)، وابن عبدالبر في التمهيد (٤٠٦١)- والدارمي في سننه (١٩٧٦) من طريق عبدالرحيم بن سليمان الكناني،

وعبدالرزاق في مصنفه (٨٥٢٤) عن معمر بن راشد الصنعاني،

والدارقطني في العلل (١٦٤) -معلقا- عن حماد بن زيد،

والدارقطني في العلل (١٦٤) -معلقًا- عن المفضل بن فضالة،

والدارقطني في العلل (١٦٤) -معلقًا- والبيهقي في السنن الكبرى (١٧٣٧٥) -معلقًا- عن يونس بن بكير الشيباني،

والدارقطني في العلل (١٦٤) -معلقًا-، والبيهقي في السنن الكبرى (١٧٣٧٥) -معلقًا- عن مسلمة بن قعنب الحارثي،

والدارقطني في العلل (١٦٤) -معلقًا- عن عمر بن مجمع السكوني،

والدارقطني في العلل (١٦٤) -معلقًا- عن عبدالله بن عاصم،

والبيهقي في السنن الكبرى (١٧٣٧٥) -معلقًا- عن حاتم بن إسماعيل الكوفي،

والبيهقي في السنن الكبرى (١٧٣٧٥) -معلقًا- عن عبدالله بن الحارث الجمحي،

والبيهقي في السنن الكبرى (١٧٣٧٦) من طريق جعفر بن عون القرشي،

وابن عبدالبر في التمهيد (٤٠٦٠) -معلقًا- عن سفيان بن عيينة،

وابن عبدالبر في التمهيد (٤٠٦٠) -معلقًا- عن يحيى بن سعيد القطان،

وابن عبدالبر في التمهيد (٤٠٦١) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة،

جميعهم اثنان وعشرون راويا (أسامة، والطفاوي، والدراوردي، ومحاضر، وحماد بن سلمة، ومالك، والنضر، وعيسى، وعبدالرحيم، ومعمر، وحماد بن زيد، والمفضل، ويونس، ومسلمة، وعمر، وعبدالله بن عاصم، وحاتم، وعبدالله بن الحارث، وجعفر، وسفيان، ويحيى، وحماد بن أسامة) عن هشام بن عروة به بنحوه إلا أن حماد بن سلمة، ومالكًا، وعيسى، ومعمراً، وحماد بن زيد، والمفضل، وجعفر، وسفيان، ويحيى رووه عن هشام بن عروة عن أبيه مرسلا.

ورواه معمر بلفظ: «كان قوم أسلموا على عهد رسول الله ﷺ فقدموا

المدينة بلحم يبيعونه، فأنفت أنفس أصحاب النبي ﷺ منه، وقالوا: لعله لم يذكر اسم الله فسألوا النبي ﷺ فقال: «فسموا أنتم وكلوا».

## المطلب الثاني: دراسة الحديث وتحرير ألفاظه

### دراسة الحديث:

تبين من التخريج السابق أن مدار هذا الحديث على هشام بن عروة واختلف عليه فيه على وجهين:

### الوجه الأول: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها موصولا

وهذا الوجه من رواية: أبي خالد الأحمر، يوسف بن موسى، ومحمد الطفاوي، والدراوردي، وأسامة بن حفص، ومحاضر بن المروع، والنضر بن شميل، وعبدالرحيم بن سليمان، وحماد بن أسامة، وعبدالله بن الحارث، وحاتم بن إسماعيل، ويونس بن بكير، ومسلمة بن قعنب، وعمر بن مجمع، وعبدالله بن عاصم.

### الوجه الثاني: هشام بن عروة، عن أبيه مرسلاً

وهذا الوجه من رواية: حماد بن سلمة، ومالك، وعيسى بن يونس، ومعمر، وحماد بن زيد، والمفضل بن فضالة، وجعفر بن عون، وسفيان بن عيينة، ويحيى القطان.

ويظهر هنا أن كل وجه رواه جماعة، فقد روى الوجه الأول -الموصول- خمسة عشر راوياً فيهم من الثقات النضر بن شميل[(١)]، وعبدالرحيم بن سليمان الكناني[(٢)]، وحماد بن أسامة[(٣)].

(١) ينظر: التقريب (٧١٣٥).
(٢) ينظر: التقريب (٤٠٥٦).
(٣) ينظر: التقريب (١٤٨٧).

وأما الوجه الثاني -المرسل- فقد رواه تسعة من أجلة الرواة ومقدميهم كحماد بن سلمة، ومالك، وعيسى بن يونس، ومعمر، وحماد بن زيد، وابن عيينة، ويحيى القطان بل فيهم من هم أثبت الناس في هشام بن عروة مالك ويحيى القطان، قال الدارقطني: «أثبت الرواة عن هشام بن عروة الثوري، ومالك، ويحيى القطان، وابن نمير، والليث بن سعد»[(١)].

فالوجه الثاني -المرسل- من رواية الثقات الأثبات من أصحاب هشام بن عروة وممن رجح المرسل أبو زرعة الرازي قال ابن أبي حاتم: «وسئل أبو زرعة عن حديث رواه عبد الرحيم بن سليمان، وعبد العزيز الدراوردي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة؛ قالت: قيل: يا رسول الله، إن الأعراب يأتونا بلحم، ولا ندري هل سموا الله عليه أم لا؟ فقال رسول الله ﷺ: سموا الله عليه، وكلوا؟ قال أبو زرعة: الصحيح: هشام بن عروة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، مرسل أصح؛ كذا يرويه مالك، وحماد بن سلمة، مرسلا»[(٢)].

ورجحه أيضاً الدارقطني فقال: «المرسل أشبه بالصواب»[(٣)].

وأما الوجه الأول -الموصول- فقد رجحه البخاري حيث أخرجه في صحيحه ولعل ذلك -والله أعلم- نظرا لكون هشام بن عروة ربما أسنده مرة، وأرسله أخرى فقد عرف عنه ذلك قال الأثرم عن الإمام أحمد: «كان يحيى بن سعيد يرسل الأحاديث التي يسندونها، يعني أنه كان يرسل عن هشام كثيراً. قال: فقلت له: هذا الاختلاف عن هشام، منهم من يرسل، ومنهم من يسند عنه، من قبله كان؟ فقال: نعم»[(٤)].

وقال الأثرم -أيضا- قال أبو عبد الله: «ما أحسن حديث الكوفيين عن

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٧٨).
(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (٤/ ٤١١).
(٣) علل الدارقطني (١٤/ ١٧٣).
(٤) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٧٨).

هشام بن عروة، أسندوا عنه أشياء. قال: وما أرى ذاك إلا على النشاط، يعني أن هشاماً ينشط تارة فيسند، ثم يرسل مرة أخرى»[(١)].

فلعل البخاري أعمل هذا عن هشام، ونظر للعدد الكبير الذي رواه عن هشام موصولا، وأنه نشط فأسنده فتلقاه عنه موصولا هذا العدد الكبير من الرواة -والله أعلم-.

وأما الذين رجحوا المرسل فنظروا لقرينة الضبط، والحفظ فأعملوها في ترجيح الوجه المرسل، ولكن يشكل عليه ما عُرف عن هشام من نشاطه للإسناد أحياناً واختصاره السند أحياناً، والعدد الكبير الذي روى الوجه الموصول يرجح هذا عن هشام.

**الخلاصة**: أن كلا الوجهين يصح عن هشام، وأن هشام مرة رواه موصولا ومرة رواه مرسلا -والله أعلم.

## تحليل ألفاظ الحديث:

**قول عائشة رضي الله عنها قالت: "قالوا: يا رسول الله"** أي: بعض الصحابة.

**قوله: «إن هنا»** أي: في المدينة، أو غيرها.

**قوله: «أقواما»** جمع قوم أي: جماعة كثيرين إشارة إلى عموم البلوى المانع من مراعاة الاحتياط والتقوى المحتاج إلى الرجوع للفتوى[(٢)].

**قوله: "حديث عهدهم بشرك"** أي قريب وجديد عهدهم بالكفر فقد أسلموا قريبا.

**قوله: «يأتوننا بلُحمان»** بضم اللام جمع لحم، ويجمع أيضا على لحوم ولحِام، بكسر اللام[(٣)].

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٧٨).
(٢) مرقاة المفاتيح شرح مرقاة المصابيح (٦/ ٢٦٤٦).
(٣) أساس البلاغة (٢/ ١٦٣)، مختار الصحاح صـ(٢٨٠).

**قوله: «ولا ندري هل سموا الله عليها أم لا»** أي وقع في أنفسهم شك هل هؤلاء الذين عهدهم قريب بالشرك قالوا: بسم الله عند الذبح، أم تركوا التسمية.

**قوله: «اذكروا أنتم اسم الله، وَكلوا»** يحتمل أن يريد به الأمر بالتسمية عند الأكل لأن ذلك مما بقي عليهم من التكليف، وأما التسمية على ذبح تولاه غيرهم من غير علمهم فلا تكليف عليهم فيه، وإنما يحمل على الصحة حتى يتبين خلافها ويحتمل أن يريد، سموا الله أنتم الآن فتستبيحون به أكل ما لم تعرفوا أذُكر اسم الله عليه أم لا إذا كان الذابح ممن تصح ذبيحته إن سمى الله عز وجل[(١)].

**والتَّسمية لغةً:** مصدر سمَّى الشَّيءَ يُسمِّيه تسميةً سمَّيتُ فلانًا زيدًا وسمَّيتُه به، أي جعلتُه اسمًا له وعلمًا عليه[(٢)].

**وأمَّا في الاصطلاح:** فهي قول «بسم الله» حتى وإن قال في آخرها «الرحمن الرحيم».

## المبحث الثاني:
## الأحكام والفوائد المتعلقة بالحديث

### المطلب الأول: المعنى الإجمالي للحديث.

كان الصحابة رضي الله عنهم من أشد الناس ورعًا، وحرصًا على دينهم، وما يدخل أجوافهم، لذا أشكل عليهم ما يُجلب إلى المدينة من لحمٍ، يجلبه أناس حديثٌ عهدهم بالشرك، لربما تركوا التسمية، وقد جاء في لفظ عبدالرزاق (**فأنفت أنفس أصحاب النبي ﷺ منه، وقالوا:**

(١) المنتقى شرح الموطأ (٣/ ١٠٥).
(٢) الصِّحاح (٦/ ٢٣٨٣ مادة: سما)، تاج العروس (٣٠/ ٣٨ مادة: سمو).

**لعله لم يذكر اسم الله)**[1] فأجابهم النبي صلى الله عليهم وسلم جوابًا يدحض هذه الشكوك، وأن الأصل في المسلم براءة ذمته، وأيضًا يقطع مدخلا للشيطان يدخله على المسلم من باب الوسوسة، فأمرهم عليه السلام بذكر الله وأن يأكلوا فقال ﷺ: "**اذكروا أنتم اسم الله، وكلوا**".

## المطلب الثاني: الفوائد والأحكام المتعلقة بالحديث.

١-حرص الصحابة رضي الله عنهم على دينهم وما سيدخل أجوافهم مع شدة فقرهم وحاجتهم.

٢-عند اشتباه أمر والتباسه فإن الواجب على المسلم أن يرجع لأهل العلم ليستبين ما اشتبه عليه كما فعل الصحابة رضي الله عنهم حين اشتبه عليهم اللحم الذي يجلبه من كان حديث عهد بشرك، فأفتاهم النبي ﷺ بما يزيل الاشتباه والارتياب من قلوبهم.

٣-أن الأصل براءة الذمة في المسلمين عموما، ولا يُنتقل عن هذا الأصل إلا بدليل واضح بين.

٤-قطع باب الوسوسة الذي قد يدخل منه الشيطان على المسلم، وهو داء خطير يدلف منه الشيطان للعبد المسلم، ويزين له أن فعله هذا من باب الورع الاحتياط، سواء بمثل ما وقع في هذا الحديث، أو في أمور العبادات من الوضوء، والصلاة، وكذا في مسائل الطلاق وغيرها، والواجب على المسلم دفع مثل هذه الوساوس بالاستعاذة بالله من الشيطان الرجيم، واستصحاب أصل البراءة فيما يقدمه إليه المسلم، وحتى في أمور عبادته وحياته.

٥-في هذا الحديث تبرز مسألتان مهمتان:

(١) مصنف عبدالرزاق (٨٥٤٢).

## المسألة الأولى: "حكم التسمية عند الذبح"

اخُتلف في حكم التسمية عند الذبح على أقوال أجملها بما يلي:

### القول الأول:

أن التسمية عند الذبح سنة، وهذا القول هو مذهب الشافعي[(١)]، ورواية عن الإمام أحمد[(٢)]، وحكاه القرطبي عن جماعة فقال: رُوي ذلك عن أبي هريرة، وعطاء، وجابر بن زيد، وعكرمة، وأبي عياض، وأبي رافع، وطاوس، وإبراهيم النخعي، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وقتادة[(٣)].

**واستدلوا بما يلي:**

**الدليل الأول:** حديث عائشة رضي اللّٰه عنها موضع البحث.

وجه الدلالة منه: أن الرسول أباح لهم الذبيحة مع وجود الشك في ذكر اسم اللّٰه عليها، فدل على أن التسمية ليست شرطًا لحل الذبيحة.

**نوقش وجه الدلالة بأن:** النبي ﷺ يوحى إليه وهو على علم بأنهم سموا عليه عند الذبح، وأن الأصل في المسلم أن يذكر اسم الله إلا إذا تركه سهواً أو جهلاً -وسيأتي معنا حكم تركه سهواً أو جهلاً-.

**الدليل الثاني:** عن الصلت، قال: قال رسول الله ﷺ: «ذبيحة المسلم حلال، ذكر اسم الله أو لم يذكر، إنه إن ذكر لم يذكر إلا اسم الله»[(٤)].

**ونوقش بأن:** هذا الحديث لا يصح عن رسول الله ﷺ

---

(١) ينظر: الأم للشافعي (٢/ ٢٤٩-٢٥٧)، الحاوي الكبير (٥/ ٩٥)، روضة الطالبين (٣/ ٢٠٥)، الشرح الكبير للرافعي (١٢/ ٣٦).

(٢) ينظر: المغني (٩/ ٣٦٧)، المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهتين (٣/ ١٠).

(٣) ينظر: تفسير القرطبي (٧/ ٧٥).

(٤) أخرجه أبوداود في المراسيل (٣٣٩) -ومن طريقه البيهقي في الكبرى (١٧٣٨٢)- من طريق مسدد عن حدثنا عبد الله بن داود، عن ثور بن يزيد، عن الصلت فذكره. والصلت هو السدوسي لين الحديث لم يسمع من النبي ﷺ. تهذيب الكمال (١٣/ ٢٣٢)، التقريب (٢٩٥١).

**الدليل الثالث**: ما جاء عن بعض الصحابة رضي الله عنهم في جواز الأكل مما لم يذكر اسم الله عليه

عن عبدالرزاق، عن أبيه قال: أخبرني ميناء قال: كان لحميد بن عبد الرحمن بن عوف داجن من غنم، فبال على فراشه، فقام إليه مغضبا فذبحه، وهو مغضب، ولم يسم قال: فأتيت أبا هريرة فذكرت ذلك له فقال: «لا بأس ليسم عليه إذا أكل»[(١)].

**ونوقش بأن**: هذا الأثر لا يصح، ولو صح فمحمول على العذر بترك التسمية حال الغضب والإغلاق.

وعن ابن عباس قال: سئل عن رجل أرسل كلبه ولم يسم، قال: «المسلم فيه اسم الله عز وجل»[(٢)].

**ونوقش بأنه**: محمول على الناسي لا سيما أنه قد جاءت آثار عن ابن عباس تدل على أن الناسي معذور، ومعلوم أيضاً أن الصيد مظنة النسيان.

## القول الثاني:

أن التسمية شرط لحل الذبيحة مطلقاً، فمتروك التسمية لا يحل سواء كان ترك التسمية نسياناً أو عمداً، وهو قول «ابن عمر رضي الله عنه، ونافع مولاه، وعامر الشعبي، ومحمد بن سيرين، وأبي ثور[(٣)]»، وراوية

(١) مصنف عبد الرزاق (٤/ ٤٨٠) وإسناده ضعيف فيه ميناء بن أبي ميناء القرشي متروك. التهذيب (١٠/ ٣٩٧).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (٤/ ٢٣٥) قال: حدثنا أسباط، عن مغيرة بن مسلم، عن عمرو بن دينار به. إسناده حسن لحال المغيرة بن مسلم «صدوق». التقريب (٦٨٥٠).

(٣) المحلى (٦/ ٩٠)، تفسير ابن كثير (٣/ ٥٨٩).

عن الإمام مالك[١]، ورواية عن الإمام أحمد[٢]، والظاهرية[٣]، وابن المنذر[٤]، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية[٥]، وظاهر كلام الشوكاني[٦].

واستدل أصحاب هذا القول بأدلة عامة وأدلة خاصة.

**أما الأدلة العامة فاستدلوا** بعموم الآيات والأحاديث الدالة على تعليق الحل بذكر اسم اللّٰه على الذبيحة، ومن تلك الآيات والأحاديث: قوله تعالى: ﴿فَكُلُواْ مِمَّآ أَمۡسَكۡنَ عَلَيۡكُمۡ وَٱذۡكُرُواْ ٱسۡمَ ٱللَّهِ عَلَيۡهِۖ﴾ [المائدة: ٤]، وقوله: ﴿فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ إِن كُنتُم بِـَٔايَٰتِهِۦ مُؤۡمِنِينَ ١١٨﴾ [الأنعام: ١١٨].

ومن السنة قوله ﷺ: «ما أنهر الدم وذكر اسم اللّٰه عليه فكلوا، ليس السن والظفر»[١].

وحديث عدي بن حاتم، قال: سألت النبي ﷺ فقال: «إذا أرسلت كلبك المعلم فقتل فكل، وإذا أكل فلا تأكل، فإنما أمسكه على نفسه» قلت: أرسل كلبي فأجد معه كلبا آخر؟ قال: «فلا تأكل، فإنما سميت على كلبك ولم تسم على كلب آخر»[٨].

وأيضا بحديث عائشة -موضع البحث- فقالوا: إن سؤال الصحابة عما شكوا في التسمية عليه عند ذبحه دليل على أنه قد استقر عندهم أن التسمية واجبة وإلا لما كان لسؤالهم معنى.

(١) اختلاف الأئمة العلماء لابن هبيرة (١/ ٣٣٨).
(٢) المغني لابن قدامة (٣٦٧/ ٩).
(٣) المحلى (٨٩/ ٦)، المعاني البديعة في معرفة اختلاف اهل الشريعة (١/ ٤٠٩).
(٤) الإقناع لابن المنذر (١/ ٣٨٥).
(٥) الفتاوى الكبرى (٧٠/ ٥).
(٦) السيل الجرار صـ(٧١٣).
(١) أخرجه البخاري (٢٥٠٧)، ومسلم (١٩٦٨).
(٨) أخرجه البخاري (١٧٥)، ومسلم (١٩٢٩).

**وأما الدليل الخاص**: فقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١] فقوله سبحانه ﴿وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ عائد إلى الأكل فسمى الأكل مما لم يذكر اسم الله عليه عند ذبحه فسقا.

فقالوا: هذه الأدلة بعمومها وخصوصها تدل على أن التسمية شرط وجودي في حل الذبيحة فإذا لم يذكر اسم الله عليها فهي ميتة لا يجوز أكلها.

وأجابوا عن حال الناسي والجاهل بسقوط الإثم عنه في ذلك، لا حل ذبيحته.

**ونوقش هذا القول بما يلي:**

أن الأدلة العامة خصصتها الأدلة الأخرى الدالة على أن الناسي معذور ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وهذا هو فهم السلف لذلك -كما سيأتي في القول الثالث-، وقوله ﷺ قال: «إن الله قد تجاوز عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه»[(١)].

**وأما الدليل الخاص**: في قوله سبحانه: ﴿وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١] وأنه عائد إلى الأكل، فإن سبب نزول الآية يدفع الاستدلال به على أن المقصود عدم حل الذبيحة لمن نسي والله أعلم.

فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «إن المشركين قالوا للمسلمين:

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه (٢٠٤٣)، من طريق أبي بكر الهذلي، عن شهر بن حوشب، عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه وهو معلول فيه أبو بكر الهذلي -متروك- التقريب (٨٠٠٢)، وجاء الحديث عن ابن عباس رضي الله عنه أخرجه ابن ماجه في سننه (٢٠٤٥)، وابن حبان في صحيحه (٧٢١٩)، والحاكم في مستدركة (٢٧٢٧)، والدارقطني في سننه (٤٣٠٦)، وجاء أيضاً عن ابن عمر رضي الله عنه أخرجه العقيلي في الضعفاء (٤/ ١٤٥)، والطبراني في الأوسط (٨٢٧٤)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٥٢)، وأيضاً جاء عن عقبة بن عامر رضي الله عنه أخرجه الطبراني في الأوسط (٨٢٧٦)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٤٩٤)، -ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٣٥٧)-. وكلها معلولة. قال أبو حاتم: «هذه أحاديث منكرة، كأنها موضوعة». علل ابن أبي حاتم (٤/ ١١٥).

ما قتل ربكم فلا تأكلون، وما قتلتم أنتم تأكلونه! فأوحى الله إلى نبيه ﷺ ﴿وَلَا تَأۡكُلُواْ مِمَّا لَمۡ يُذۡكَرِ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ﴾ [الأنعام: ١٢١]"[(١)].

وعنه أيضًا رضي الله عنه قال: «لما حرم الله الميتة أمر الشيطان أولياءه فقال لهم: ما قتل الله لكم خير مما تذبحون أنتم بسكاكينكم. فقال الله: ﴿وَلَا تَأۡكُلُواْ مِمَّا لَمۡ يُذۡكَرِ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ﴾ [الأنعام: ١٢١]"[(٢)].

وقال أيضًا: «الآية في تحريم الميتات وما في معناها من المنخنقة وغيرها»[(٣)].

وعن عكرمة قال: «لما نزلت هذه الآية - ﴿وَلَا تَأۡكُلُواْ مِمَّا لَمۡ يُذۡكَرِ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسۡقٞۗ وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ لِيُجَٰدِلُوكُمۡۖ وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ ١٢١﴾ [الأنعام: ١٢١]، تحريم الميتة، قال: أوحت فارس إلى أوليائها من قريش أن خاصموا محمدا - وكانت أولياءهم في الجاهلية - وقولوا له: إن ما ذبحت فهو حلال، وما ذبح الله - قال ابن عباس: بشمشار[(٤)] من ذهب - فهو حرام! فأنزل الله هذه الآية: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ﴾ [الأنعام: ١٢١] قال: الشياطين فارس، وأولياؤهم قريش"[(٥)].

وعن عكرمة -أيضًا- قال: «إن مشركي قريش كاتبوا فارس على الروم، وكاتبتهم فارس، وكتبت فارس إلى مشركي قريش:

(١) تفسير الطبري (٩/ ٥٢٢) قال الطبري: حدثنا محمد بن عمار الرازي، قال: ثنا سعيد بن سليمان، قال: ثنا شريك، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس فذكره.

(٢) تفسير الطبري (٩/ ٥٢٢) قال الطبري: حدثني محمد بن سعد، قال: ثني أبي، قال: ثني عمي، قال: ثني أبي، عن أبيه عن ابن عباس فذكره.

(٣) تفسير السمعاني (٢/ ١٤٠)، تفسير البغوي (٣/ ١٨٣).

(٤) الشمشار: السيف بالفارسية. المعجم الذهبي صـ(٣٧٨).

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٧٨٤٢)، والطبري في تفسيره (٩/ ٥٢٠)، والطبراني في الكبير (١١٦١٤) من طريق الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس بنحوه.

إن محمدا وأصحابه يزعمون أنهم يتبعون أمر الله، فما ذبح الله بسكين من ذهب، فلا يأكله محمد وأصحابه - للميتة - وأما ما ذبحوا هم يأكلون. وكتب بذلك المشركون إلى أصحاب محمد عليه الصلاة والسلام، فوقع في أنفس ناس من المسلمين من ذلك شيء، فنزلت: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِسۡقٞۗ وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١] الآية»[(١)].

وعن قتادة في قوله: ﴿وَلَا تَأۡكُلُواْ مِمَّا لَمۡ يُذۡكَرِ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسۡقٞ﴾ [الأنعام: ١٢١] الآية «يعني: عدو الله إبليس أوحى إلى أوليائه من أهل الضلالة، فقال لهم: خاصموا أصحاب محمد في الميتة، فقولوا: أما ما ذبحتم وقتلتم فتأكلون، وأما ما قتل الله فلا تأكلون، وأنتم تزعمون أنكم تتبعون أمر الله! فأنزل الله على نبيه ﴿وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ ١٢١﴾ [الأنعام: ١٢١] وإنا والله ما نعلمه كان شرك قط إلا بإحدى ثلاث؛ أن يدعو مع الله إلها آخر، أو يسجد لغير الله، أو يسمي الذبائح لغير الله»[(٢)].

وعن السدي: ﴿وَلَا تَأۡكُلُواْ مِمَّا لَمۡ يُذۡكَرِ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسۡقٞ﴾ [الأنعام: ١٢١] «إن المشركين قالوا للمسلمين: كيف تزعمون أنكم تتبعون مرضاة الله، وما ذبح الله فلا تأكلونه، وما ذبحتم أنتم أكلتموه؟ فقال الله: لئن أطعتموهم فأكلتم الميتة ﴿إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ ١٢١﴾ [الأنعام: ١٢١]"[(٣)].

(١) تفسير الطبري (٩/ ٥٢١) قال الطبري: حدثنا القاسم، قال: ثنا الحسين، قال: ثني حجاج، عن ابن جريج، قال: قال عمرو بن دينار عن عكرمة فذكره.

(٢) تفسير الطبري (٩/ ٥٢٥) قال الطبري: حدثنا بشر بن معاذ، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد عن قتادة فذكره.

(٣) تفسير الطبري (٩/ ٥٢٥) قال الطبري: حدثني محمد بن الحسين، قال: ثنا أحمد بن مفضل، قال: ثنا أسباط عن السدي فذكره.

وعن الضحاك في قوله: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢١] «هذا في شأن الذبيحة قال: قال المشركون للمسلمين: تزعمون أن الله حرم عليكم الميتة، وأحل لكم ما تذبحون أنتم بأيديكم، وحرم عليكم ما ذبح هو لكم! وكيف هذا وأنتم تعبدونه! فأنزل الله هذه الآية: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢١] إلى قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾"[(١)].

ثم قال شيخ المفسرين الطبري -بعد أن ساق الأدلة في أن المقصود الميتة-:

"والصواب من القول في ذلك أن يقال: إن الله عنى بذلك ما ذبح للأصنام والآلهة، وما مات أو ذبحه من لا تحل ذبيحته، وأما من قال: عني بذلك ما ذبحه المسلم فنسي ذكر اسم الله فقول بعيد من الصواب؛ لشذوذه وخروجه عما عليه الحجة مجمعة من تحليله، وكفى بذلك شاهدا على فساده، وقد بينا فساده من جهة القياس في كتابنا المسمى -لطيف القول في أحكام شرائع الدين-، فأغنى ذلك عن إعادته في هذا الموضع"[(٢)].

بل إن ابن أبي زمنين في تفسيره أوّل قوله سبحانه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١] أنه الشرك فقال:

"لفسق، لشرك؛ يقول: إن أكل الميتة على الاستحلال شرك"[(٣)].

(١) تفسير الطبري (٩/ ٥٢٦) قال الطبري: حدثت عن الحسين بن الفرج، قال: سمعت أبا معاذ، قال: أخبرنا عبيد ابن سليمان، قال: سمعت الضحاك يقول فذكره.

(٢) تفسير الطبري (٩/ ٥٢٩)

(٣) تفسير القرآن العزيز (٢/ ٩٥).

وقال أبو إسحاق الثعلبي في تفسيره: « ﴿وَلَا تَأۡكُلُواْ مِمَّا لَمۡ يُذۡكَرِ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ﴾ [الأنعام: ١٢١] إنما أنزلت فِي ذبائح المشركين، وما كانوا يذبحونها لأصنامهم، وعلى هذا أكثر العلماء، وقال الشعبي، وعطاء فِي النصراني يذبح، فيقول: باسم المسيح، قالا: كل، فإن الله قد أحل ذبائحهم، وهو يعلم ما يقولون»[(١)].

وقال الواحدي: «فإن قال قائل: كيف أبحتم ذبيحة المسلم التارك للتسمية والآية كالنَّص في التحريم؟ قيل: إن جميع المفسرين فسروا الآية بالميتة، وأشباهها، مما ذكره ابن عباس ولم يحملها أحد على ذبيحة المسلم إذا ترك التسمية، وفي الآية أشياء تدل على أن الآية في تحريم الميتة، منها قوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِسۡقٞ﴾ [الأنعام: ١٢١]، ولا يفسق أكل ذبيحة المسلم الذي ترك التسمية بالإجماع، وإنما التفسيق في أكل الميتة مع اعتقاد التحريم، ومنها قوله: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ لِيُجَٰدِلُوكُمۡ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وهذه المناظرة إنما كانت في مسألة الميتة بإجماع من أهل التفسير، لا في هذه المسألة، ومنها قوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، والشرك في استحلال الميتة لا في استحلال الذبيحة التي لم يذكر اسم الله عليها»[(٢)].

وقال السمعاني: «والصحيح أن الآية في الميتات؛ لأنه قال: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِسۡقٞ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وإنما يفسق أكل الميتة، وقال: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ لِيُجَٰدِلُوكُمۡ﴾ [الأنعام: ١٢١]، ومجادلتهم كانت في أكل الميتة؛ فإنهم كانوا يقولون: إنكم تأكلون مما قتلتموه، ولا تأكلون مما قتله الله - تعالى فنزلت الآية»[(٣)].

(١) تفسير الثعلبي (١١/ ١٧٦).
(٢) التفسير البسيط (٨/ ٤٠٣).
(٣) تفسير السمعاني (٢/ ١٤٠).

وقال البغوي: «من أباحها قال: المراد من الآية الميتات أو ما ذبح على غير اسم الله بدليل أنه قال: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِسۡقٌ﴾ والفسق في ذكر اسم غير الله كما قال في آخر السورة ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٖ﴾ إلى قوله ﴿أَوۡ فِسۡقًا أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥] "[(١)].

وبناء على ما سبق فالراجح أن الآية نزلت في سياق الميتة، وما ذبح للأصنام وأن قوله سبحانه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِسۡقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١] عائد على الذبح لغير الله، وما مات حتم أنفه -والله أعلم-.

## القول الثالث:

أن التسمية واجبة حال كونه ذاكراً لها فإن تركها عمداً فلا تحل، وإن تركها سهواً ونسياناً فذبيحته حلال.

وهو قول ابن عباس، وإسحاق بن راهويه[(٢)]، والثوري، والحسن بن حي، وعيسى، وأصبغ، وقاله سعيد بن جبير، وعطاء[(٣)]، واختاره الطبري[(٤)]، وأبوحنيفة، وأصحابه[(٥)]، والرواية الأخرى عن مالك وهو المعتمد عند المالكية[(٦)]، ورواية عن الإمام أحمد[(٧)]، والبخاري[(٨)].

أدلة القول الثالث:

(١) تفسير البغوي (٣/ ١٨٣).

(٢) مسائل أحمد واسحاق بن راهويه (٥/ ٢٢٤٧).

(٣) ينظر: التمهيد لابن عبدالبر (٢٢/ ٣٠١)، (تفسير القرطبي (٧/ ٧٥).

(٤) ينظر: تفسير الطبري (٩/ ٥٢٩).

(٥) ينظر: بدائع الصنائع (٥/ ٤٦)، تكملة البحر الرائق للطوري (٨/ ١٩٢)، حاشية ابن عابدين (٦/ ٢٩٩).

(٦) التمهيد لابن عبدالبر (٢٢/ ٣٠١)، الكافي لابن عبدالبر (١/ ٤٢٨)، بداية المجتهد (٢/ ٢١٠).

(٧) ينظر: مسائل أحمد واسحاق بن راهويه (٥/ ٢٢٤٧)، المغني (٩/ ٣٦٧)، مطالب أولي النهى (٦/ ٣٣٤).

(٨) ينظر: صحيح البخاري (٧/ ٩٠)، فتح الباري (٩/ ٦٢٤).

استدل أصحاب هذا القول بما استدل به أصحاب القول الثاني من الآيات والأحاديث الواردة فيه، والفرق بين القولين أن أصحاب هذا القول استثنوا الناسي والجاهل لعموم نصوص الشريعة الدالة على ذلك ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، «قال الله قد فعلت»[(١)]، وقوله ﷺ قال: «إن الله قد تجاوز عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه»[(٢)].

وهذا القول هو الراجح في المسألة -والله أعلم- وبه تجتمع الأدلة الدالة على وجوب التسمية، والأدلة التي جاءت بالعفو عن الناسي والجاهل، وأيضا لما تقدم من الجواب على قوله سبحانه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١] من أن المقصود به الذبح لغير الله، وما مات حتم أنفه.

ويعضد هذا القول ويقويه ما جاء عن الصحابة والتابعين في عذر الناسي:

فعن ابن عباس رضي الله عنه قال: «المسلم اسم من أسماء الله، فإذا نسي أحدكم أن يسمي على الذبيحة فليسم وليأكل»[(٣)].

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (١٢٦).

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه (٢٠٤٣)، من طريق أبي بكر الهذلي، عن شهر بن حوشب، عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه وهو معلول فيه أبو بكر الهذلي -متروك- التقريب (٨٠٠٢)، وجاء الحديث عن ابن عباس رضي الله عنه أخرجه ابن ماجه في سننه (٢٠٤٥)، وابن حبان في صحيحه (٧٢١٩)، والحاكم في مستدركة (٢٧٢٧)، والدارقطني في سننه (٤٣٠٦)، وجاء أيضًا عن ابن عمر رضي الله عنه أخرجه العقيلي في الضعفاء (٤/ ١٤٥)، والطبراني في الأوسط (٨٢٧٤)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٥٢)، وأيضًا جاء عن عقبة بن عامر رضي الله عنه أخرجه الطبراني في الأوسط (٨٢٧٦)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٤٩٤)، -ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٣٥٧)-. وكلها معلولة. قال أبو حاتم: «هذه أحاديث منكرة، كأنها موضوعة». علل ابن أبي حاتم (٤/ ١١٥).

(٣) مصنف عبد الرزاق (٤/ ٤٧٩) قال: أخبرنا معمر، عن أيوب، عن عكرمة به. وإسناده صحيح رجاله ثقات وأيوب هو السختياني.

وعنه رضي الله عنه أيضاً، أنه سئل عن الرجل يذبح فينسى أن يسمي قال: «لا بأس سموا عليه، وكلوه»[١].

وعنه أيضاً رضي الله عنه قال: «إن في المسلم اسم الله، فإن ذبح، ونسي اسم الله فليأكل، وإن ذبح المجوسي، وذكر اسم الله فلا تأكله»[٢].

وعنه أيضاً رضي الله عنه قال: « من ذبح فنسي أن يسمي فليذكر اسم الله عليه وليأكل ولا يدعه للشيطان إذا ذبح على الفطرة «[٣].

وعن سعيد بن المسيب، في الرجل يرسل كلبه، وينسى أن يسمي، قال: «لا بأس به»[٤]

وعن طاوس قال: «مع المسلم ذكر الله، فإذا ذبح فنسي أن يسمي فليسم وليأكل، وإن المجوسي لو ذكر اسم الله على ذبيحته لم تؤكل»[٥].

وعن إبراهيم النخعي في الرجل يذبح فينسى أن يسمي قال: «لا بأس»[٦].

(١) مصنف عبد الرزاق (٤/ ٤٧٩) قال: عن الثوري، عن يزيد بن أبي زياد، عن عطاء به. عطاء هو ابن رباح وإسناده ضعيف لحال يزيد بن أبي زياد قال ابن حجر: ضعيف كبر فتغير وصار يتلقن. التقريب (٧٧١٧).

(٢) مصنف عبد الرزاق (٤/ ٤٨١) قال: عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن أبي الشعثاء قال: حدثنا عين يعني عكرمة به. إسناده صحيح رجاله ثقات. أبو الشعثاء هو: جابر بن زيد الأزدي. وأخرجه البيهقي في الكبرى (١٨٨٩٠) مرفوعا، ورجح الوقف.

(٣) أخرجه سعيد بن منصور في سننه (٨٥٩)، والبيهقي في الكبرى (١٨٨٩٣) من طريق خالد بن عبد الله، عن يزيد بن أبي زياد، عن عطاء به. إسناده ضعيف لحال يزيد بن أبي زياد القرشي فهو ضعيف. التقريب (٧٧١٧).

(٤) مصنف ابن أبي شيبة (٤/ ٢٣٥) قال: حدثنا وكيع، عن سفيان عن ابن حرملة به. إسناده حسن لحال عبدالرحمن بن حرملة الأسلمي فهو صدوق ربما أخطأ. التقريب (٣٨٤٠). وسفيان هو الثوري.

(٥) مصنف عبد الرزاق (٤/ ٤٧٩) قال: عن معمر، عن ابن طاوس به. وإسناده صحيح رجاله ثقات.

(٦) مصنف عبد الرزاق (٤/ ٤٧٩) قال: عن الثوري، عن منصور به. منصور هو بن المعتمر. وإسناده صحيح رجاله ثقات.

وعن الحكم قال: سألت عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ذبيحة المسلم، ينسى أن يذكر اسم الله قال: «تؤكل إنما الذبح على الملة، ألا ترى أن مجوسيا لو ذكر اسم الله على ذبيحته لم تؤكل»[(١)].

وعن الحجاج قال: سألت عطاء، عن الرجل ينسى أن يسمي على كلبه فيقتل، قال: «يأكل»[(٢)].

وعن الحسن، قال: «من نسي التسمية إذا ذبح فليأكل، ومن تركها متعمدا فلا يأكل»[(٣)].

وعن قتادة، في الرجل يرسل كلبه وصقره فينسى أن يسمي فيقتله، قال: «يأكل»[(٤)]

وعن الزهري قال: «إذا أرسل كلبه، فنسي أن يسمي فليأكل»[(٥)].

وقال سفيان الثوري: «إذا ذبحت ونسيت التسمية فكل فإنما ذبحت بيديك»[(٦)].

وعن سلمة بن كهيل، عن أبي مالك في الرجل يذبح وينسى أن يسمي قال: «لا بأس به، قلت: فأين قول الله: ﴿وَلَا تَأۡكُلُواْ مِمَّا لَمۡ يُذۡكَرِ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ﴾ [الأنعام: ١٢١]؟ قال: إنما ذبحت بدينك، وإنما هذا في ذبائح المشركين»[(٧)].

(١) مصنف عبد الرزاق (٤/ ٤٨٠) قال: عن ابن عيينة، عن ابن أبي ليلى، وإسماعيل بن مسلم به. إسناده صحيح، رجاله ثقات والحكم هو: الحكم بن عتيبة.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (٤/ ٢٣٥) قال: حدثنا حفص بن الغيث به. إسناده حسن لحال الحجاج بن أرطأة فهو «صدوق كثير الخطأ». التقريب (١١١٩)، وعطاء هو ابن أبي رباح.

(٣) التمهيد لابن عبدالبر (١٤/ ٣٢٠).

(٤) مصنف ابن أبي شيبة (٤/ ٢٣٥) قال: حدثنا عبد الوهاب، عن سعيد. إسناده حسن لحال عبدالوهاب بن عطاء الخفاف «صدوق ربما أخطأ». التقريب (٤٢٦٢). وسعيد هو ابن أبي عروبة.

(٥) مصنف ابن أبي شيبة (٤/ ٢٣٥) قال: حدثنا عبد الأعلى قال: نا معمر به. إسناده صحيح رجاله ثقات. وعبدالأعلى هو ابن عبدالأعلى القرشي.

(٦) اختلاف الفقهاء للمروزي (١/ ٤٧٣).

(٧) التمهيد لابن عبدالبر (١٤/ ٣٢٠).

وقال البخاري في صحيحه: «باب التسمية على الذبيحة، ومن ترك متعمدا قال ابن عباس: «من نسي فلا بأس» وقال الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١] «والناسي لا يسمى فاسقا» وقوله: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿١٢١﴾﴾ [الأنعام: ١٢١]"[(١)].

قال ابن حجر: «أشار بقوله -متعمدا- إلى ترجيح التفرقة بين المتعمد لترك التسمية فلا تحل تذكيته ومن نسي فتحل، لأنه استظهر لذلك بقول ابن عباس وبما ذكر بعده من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١] ثم قال: والناسي لا يسمى فاسقا يشير إلى قوله تعالى في الآية: ﴿وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١] فاستنبط منها أن الوصف للعامد فيختص الحكم به»[(٢)].

وقال البغوي: لما ذكر حديث عائشة «ولو كانت التسمية شرطا للإباحة، كان الشك في وجودها مانعا من أكلها، كالشك في أصل الذبح، واتفقوا على حل ذبيحة أهل الكتاب»[(٣)].

### -المسألة الثانية: «حكم التسمية عند الأكل»

قد ورد في هذه المسألة عدد من الأحاديث:

(١) صحيح البخاري (٧/ ٩٠).
(٢) فتح الباري (٩/ ٦٢٤).
(٣) شرح السنة (١١١/ ١٩٤).

**الأول**: عن عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه قال: كنت غلاما في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكانت يدي تطيش في الصحفة، فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا غلام، سم الله، وكل بيمينك، وكل مما يليك» فما زالت تلك طعمتي بعد[(١)].

**الثاني**: عن حذيفة، قال: كنا إذا حضرنا مع النبي صلى الله عليه وسلم طعاما لم نضع أيدينا حتى يبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فيضع يده، وإنا حضرنا معه مرة طعاما، فجاءت جارية كأنها تدفع، فذهبت لتضع يدها في الطعام، فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدها، ثم جاء أعرابي كأنما يدفع فأخذ بيده، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الشيطان يستحل الطعام أن لا يذكر اسم الله عليه، وإنه جاء بهذه الجارية ليستحل بها فأخذت بيدها، فجاء بهذا الأعرابي ليستحل به فأخذت بيده، والذي نفسي بيده، إن يده في يدي مع يدها»[(٢)].

**الثالث**: عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «إذا دخل الرجل بيته، فذكر الله عند دخوله وعند طعامه، قال الشيطان: لا مبيت لكم، ولا عشاء، وإذا دخل، فلم يذكر الله عند دخوله، قال الشيطان: أدركتم المبيت، وإذا لم يذكر الله عند طعامه، قال: أدركتم المبيت والعشاء»[(٣)].

**الرابع**: عن عائشة رضي الله عنها قالت: «قال رسول الله صلى الله

(١) أخرجه البخاري (٥٣٧٦)، ومسلم (٢٠٢٢) واللفظ للبخاري.
(٢) أخرجه مسلم (٢٠١٧).
(٣) أخرجه مسلم (٢٠١٨).

عليه وسلم: إذا أكل أحدكم طعاما فليقل: بسم الله، فإن نسي في أوله فليقل: بسم الله في أوله وآخره»[(١)].

**الخامس**: عن أمية بن مخشي رضي الله عنه - وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم- قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا ورجل يأكل فلم يسم حتى لم يبق من طعامه إلا لقمة فلما رفعها إلى فيه قال: بسم الله أوله وآخره، فضحك النبي صلى الله

(١) أخرجه أبو دواد في سننه (٣٢٧٧) من طريق إسماعيل بن علية،
والترمذي في جامعه (١٧٧٦)، وأحمد في مسنده (٢٥٢٠٤) من طريق وكيع بن الجراح،
وابن ماجه في سننه (٣٢٦٤)، وأحمد في مسنده (٢٤٥٨١)، والدارمي في سننه (٢٠٢٠)، وابن حبان في صحيحه (٥٢١٤) من طريق يزيد بن هارون،
وأحمد في مسنده (٢٥٥٥٧) عن روح بن عبادة،
وأحمد في مسنده (٢٥٧٥٩) عن عبدالوهاب بن عطاء الخفاف،
والدارمي في سننه (٢٠٢٠) من طريق معاذ بن هشام الدستوائي،
والنسائي في الكبرى (٩٦٩٥) عن المعتمر بن سليمان التيمي،
والحاكم في المستدرك (٧١٣٧) من طريق عفان بن مسلم الباهلي،
ثمانيتهم (إسماعيل، ووكيع، ويزيد، وروح، وعبدالوهاب، ومعاذ، والمعتمر، وعفان) عن هشام الدستوائي عن بديل بن ميسرة العقيلي، عن عبدالله بن عبيد بن عمير، عن أم كلثوم، عن عائشة رضي الله عنها الحديث... إلا أن وكيعاً -كما عند الترمذي من وجه آخر- ويزيد بن هارون، وروح، والمعتمر، وعبدالوهاب رووه بلفظ: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأكل طعاما في ستة نفر من أصحابه، فجاء أعرابي فأكله بلقمتين، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: « أما إنه لو كان ذكر اسم الله لكفاكم، فإذا أكل أحدكم طعاما فليذكر اسم الله، فإن نسي أن يذكر اسم الله في أوله فليقل: بسم الله أوله وآخره»
ورواه يزيد بن هارون عن هشام، عن بديل، عن عبد الله بن عبيد، عن عائشة رضي الله عنها -فلم يذكر أم كلثوم في إسناده-.
ويظهر هنا أنه اختلف على هشام الدستوائي في إسناده، فرواه عنه الجماعة بذكر أم كلثوم بين عبدالله بن عبيدالله وبين عائشة رضي الله عنها.
وخالفهم يزيد بن هارون فرواه دون ذكر أم كلثوم، ولا شك أن رواية الجماعة هي الصواب.
والحديث فيه علة وهي أن أم كلثوم مجهولة لا يعرف حالها فلم يرو عنها إلا عبدالله بن عمير، ولم يوثقها أحد، لذا ذكرها الذهبي في آخر كتابه (الميزان ٤/ ٦١٣) في النساء المجهولات، فقال: «تفرد عنها عبد الله بن عبيد بن عمير في التسمية على الأكل».
فالحديث لا يصح لجهالة أم كلثوم، وثمة أمر آخر يدل -والله أعلم- على نكارة هذا الحديث وهو أن الثابت في الصحيحين حديث عمرو بن سلمة، ولم يسم عند أكله وقد بدأ الأكل، وهو في مقام التعليم ومع هذا فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: «يا غلام سم الله..» ولم يقل: «سم الله أوله وآخره» فهذا يدل والله أعلم على نكارة هذا الحديث. وكل ما ورد في قول» بسم الله أوله وآخره» ضعيف -كما سيأتي معنا- ويقال في نكارته ما قيل في هذا الحديث.

عليه وسلم ثم قال: «ما زال الشيطان يأكل معه، فلما ذكر اسم الله عز وجل استقاء ما في بطنه»[(١)].

**السادس**: عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال: «من نَسِيَ أن يذكر الله في أول طعامه، فليقل حين يذكر: بسم الله في أوله وآخره؛ فإنه يستقبل طعاماً جديداً، ويمنع الخبيث ما كان يصيب منه»[(٢)].

**السابع**: عن وحشي بن حرب، عن أبيه، عن جده، أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا: يا رسول الله إنا نأكل ولا نشبع، قال: «فلعلكم تفترقون؟» قالوا: نعم، قال: «فاجتمعوا على طعامكم، واذكروا اسم الله عليه يبارك لكم فيه»[(٣)].

**الثامن**: عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال: كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم يوما فقرب طعاما فلم أر طعاما كان أعظم بركة منه أول ما أكلنا، ولا أقل بركة في آخره، قلنا: كيف هذا يا رسول الله؟ قال:

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٣٧٦٨)، والطبراني في المعجم الكبير (٨٥٥) من طريق عيسى بن يونس، وأحمد في مسنده (١٨٩٦٣)، والطبراني في المعجم الكبير (٨٥٤)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (٢٨٢)، والحاكم في المستدرك (٤/ ١٠٨) من طريق يحيى بن سعيد القطان، كلاهما (عيسى، ويحيى) عن جابر بن صُبْح، عن المثنى بن عبد الرحمن الخزاعي، عن عمه أمية بن مخشي فذكر الحديث..
والحديث ضعيف لا يصح فيه الْمُثَنَّى بن عبد الرحمن الخزاعي «مجهول» قال عنه ابن المديني: «مجهول» (تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٧)، وقال الذهبي: «لا يعرف» (الميزان:٣/ ٤٣٥)، وقال ابن حجر: «مستور» (التقريب ٥١٩).

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٥١٩٠)، والطبراني في المعجم الكبير (١٠٣٥٤)، وفي الدعاء (٨٨٩)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (٤٥٩) من طريق عمر بن علي المقدمي، قال سمعت موسى الجهني يقول: أخبرني القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه، عن جده رضي الله عنه فذكر الحديث...، والحديث معلول بعلتين:
الأولى: تفرد عمر بن علي وهو شديد التدليس كان يدلس تدليس السكت قال محمد بن سعد: «كان ثقة، وكان يدلس تدليسا شديدا يقول: سمعت وحدثنا، ثم يسكت ثم يقول: هشام بن عروة، والأعمش» (طبقات ابن سعد ٧/ ٢٩١).
الثانية: الانقطاع فعبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود لم يسمع من أبيه (تهذيب التهذيب ٦/ ٢١٦).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (٣٧٤٦)، وابن ماجه في سننه (٣٢٨٦)، وأحمد في مسنده (١٥٦٤٨) من طريق وحشي بن حرب به. وهذا الحديث معلول مداره على وحشي بن حرب ضعيف قال الذهبي: "لين" (الكاشف ٦٠٤٣)، وقال ابن حجر: "مستور" (التقريب ٧٣٩٩).

«لأنا ذكرنا اسم الله حين أكلنا، ثم قعد بعد من أكل، ولم يسم فأكل معه الشيطان»[١].

## اختلف العلماء -رحمهم الله- في حكم التسمية عند الأكل على قولين:

### القول الأول:

الاستحباب وهذا مذهب الجمهور[٢] وقد نقل النووي الاجماع على ذلك[٣].

ونوقش بأن الأحاديث الواردة جاءت بصيغة الأمر، والأمر يفيد الوجوب مالم يأت صارف يصرفها من الوجوب إلى الاستحباب.

وأما دعوى الإجماع فلا تصح كما نص على ذلك ابن حجر[٤]، وكما سيأتي في القول الثاني.

وأجاب القائلون بالاستحباب: أن هذا من باب الأدب والإرشاد وما كان من هذا الباب فإنه يحمل على الاستحباب، وهو الصارف عن الوجوب.

وأجيب عنه بأن ثمة قرائن تدل على أنه من باب التعبد وليس من باب الأدب والإرشاد منها:

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢٢٩٠٢)، والترمذي في الشمائل (١٨٩) والبغوي في شرح السنة (٢٨٢٤)، وفي الأنوار في شمائل النبي المختار (٩٤٤) من طريق ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن راشد اليافعي، عن حبيب بن أوس، عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه فذكر الحديث... وإسناده ضعيف، مداره على ابن لهيعة وهو سيء الحفظ لا يحتمل تفرده (تهذيب الكمال ١٥/ ٤٨٧) وأيضا فيه يزيد بن أبي حبيب مدلس ولم يصرح بالتحديث (التقريب ٧٧٠١) وأيضا راشد اليافعي، وشيخه حبيب بن أوس لم يرو عنهما إلى يزيد بن أبي حبيب.

(٢) المغني لابن قدامة (٧/ ٢٨٩)، فتح الباري (٩/ ٥٢١)، حاشية ابن عابدين (١/ ٧٤)، شرح الزرقاني (١/ ٧٢) نهاية المحتاج (١/ ١٦٨).

(٣) شرح صحيح مسلم (١٣/ ١٨٨) فتح الباري (٩/ ٥٢١).

(٤) شرح صحيح مسلم (١٣/ ١٨٨) فتح الباري (٩/ ٥٢١).

١- أمر النبي صلّى الله عليه وسلّم بذلك.

٢- إخباره أن الشيطان يستحل الطعام لمن لم يذكر اسم الله.

٣- إمساكه بيد الجارية والأعرابي حين جاءا ليأكلا قبل أن يسميا، وقال عليه السلام: "إن الشيطان يستحل الطعام أن لا يذكر اسم الله عليه، وإنه جاء بهذه الجارية ليستحل بها فأخذت بيدها، فجاء بهذا الأعرابي ليستحل به فأخذت بيده، والذي نفسي بيده، إن يده في يدي مع يدها»[(١)].

**القول الثاني**: الوجوب وهو قول ابن حزم[(٢)]، وهو أحد الوجهين عند الحنابلة[(٣)]،

ونصره ابن القيم فقال: «والصحيح وجوب التسمية عند الأكل، وهو أحد الوجهين لأصحاب أحمد، وأحاديث الأمر بها صحيحة صريحة، ولا معارض لها، ولا إجماع يسوغ مخالفتها ويخرجها عن ظاهرها، وتاركها شريكه الشيطان في طعامه وشرابه»[(٤)].

ونوقش بأنه يلزم من ذلك وجوب كل الآداب الشرعية، وأن تاركها آثم، كذكر الله عند دخول المنزل، وعند الجماع، وغيرها مما هو داخل في هذا الباب.

والراجح هو قول الجمهور لأن القول بالوجوب يلزم منه الاطراد في هذا الباب، وهذا لا يمكن تصوره، فالعلة التي تمسك بها من قال بالوجوب هي: مشاركة الشيطان، وهناك مواضع ذُكر فيها مشاركة الشيطان وليست بواجبه كالذكر عند دخول المنزل. والله أعلم.

(١) الشرح الممتع (٦/ ٤٣٩).
(٢) المحلى (٧/ ٤٢٤).
(٣) الانصاف (٨/ ٣٢٦).
(٤) زاد المعاد (٢/ ٣٦٢).

## -حكم من نسي التسمية:

تقدم معنا فيما نسي التسمية في أول الطعام أن يقول: «بسم الله أوله وآخره» وقد جاء في ذلك ثلاثة أحاديث:

**الأول**: حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا أكل أحدكم طعاما فليقل: بسم الله، فإن نسي في أوله فليقل: بسم الله في أوله وآخره»[(١)].

**الثاني**: حديث أمية بن مخشي رضي الله عنه - وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا ورجل يأكل فلم يسم حتى لم يبق من طعامه إلا لقمة فلما رفعها إلى فيه قال: بسم الله أوله وآخره، فضحك النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال: «ما زال الشيطان يأكل معه، فلما ذكر اسم الله عز وجل استقاء ما في بطنه»[(٢)].

**الثالث**: حديث ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال: «من نَسِيَ أن يذكر الله في أول طعامه، فليقل حين يذكر: بسم الله في أوله وآخره؛ فإنه يستقبل طعاماً جديداً، ويمنع الخبيث ما كان يصيب منه»[(٣)].

وهذه الأحاديث لا يصح منها شيء -كما بينته- بل جاء ما يدل على نكارتها في حديث عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه، فالنبي صلى الله عليه وسلم وهو في مقام التعليم أرشده إلى التسمية فقط «يا غلام سم الله» مع أن عمر بن أبي سلمة قد بدأ يأكل فالذي يظهر -والله أعلم- أن الناسي يسمي فقط بقوله «بسم الله».

(١) تقدم تخريجه ودراسته صـــــ١٨ــــ.
(٢) تقدم تخريجه ودراسته صـــــ١٩ــــ.
(٣) تقدم تخريجه ودراسته صـــــ٢٠ــــ.

## الخاتمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فهذه أهم النتائج التي وصلت إليها من خلال هذا البحث:

١. أهميّة التخريج الموسع للحديث، فمن خلاله تعرف فروق المتن، والاسناد، ومعرف الاختلاف ومن أين جاء، وهذا لا يكون إلا بجمع الطرق والتوسع في التخريج.

٢. الراجح في حديث «اذكروا أنتم اسم الله وكلوا» أنه روي موصولا، ومرسلا.

٣. أن مدار الحديث هشام بن عروة، وقد عُرف عنه أنه ينشط مرة فيسند، مرة لا ينشط فيرسل وهذا الحديث من أمثلة ذلك.

٤. ترجيح البخاري لرواية الوجه الموصول لما احتف به من قرينة العدد الكبير الذي رواه عن هشام بن عروة.

٥. الراجح أن التسمية عند الذبح لا تسقط إلا بالجهل والنسيان، فإن تعمد تركها لم تحل ذبيحته.

٦. التسمية عند إرادة الأكل الأظهر أنها مستحبة وهو قول جمهور أهل العلم.

٧. من نسي التسمية في أول الطعام الراجح أنه يقول «بسم الله» فقط، وأما زيادة «أوله وآخره» فلم تثبت.

## قائمة المصادر والمراجع:

إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: مركز خدمة

الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، لضياء الدين محمد بن عبدالواحد المقدسي، تحقيق: د.عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، دار خضر، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.

اختلاف الأئمة العلماء لابن هبيرة تحقيق: السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

اختلاف الفقهاء للمروزي، تحقيق: د. محمد طاهر حكيم، أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

الآداب، للبيهقي، تحقيق: أبو عبدالله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

الأربعون، للحسن النسوي، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

الأربعون، لمحمد بن أسلم الطوسي، تحقيق: مشعل بن باني المطيري، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، للقسطلاني، تحقيق: المكتب العلمي بدار الكمال المتحدة، دار ابن حزم ودار عطاءات العلم، الطبعة الأولى، ١٤٤٢هـ.

أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

أسنى المطالب في شرح روض الطالب، لزكريا الأنصاري، مع حاشية الرملي، صححه محمد الغمراوي، المطبعة الميمنة، ١٣١٣هـ.

أطراف الغرائب والأفراد، لابن طاهر المقدسي، تحقيق: جابر السريع، دار التدمرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

الإقناع لابن المنذر، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

الأم للشافعي، دار الفكر، الطبعة: الثانية ١٤٠٣ هـ.

أمالي ابن بشران، لأبي القاسم عبدالملك بن محمد ابن بشران، تحقيق: عادل العزازي، دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

أمالي المحاملي-رواية ابن يحيى البيع-، لأبي عبدالله الحسين بن إسماعيل الضبي المحاملي، تحقيق: د. إبراهيم القيسي، المكتبة الإسلامية ودار ابن القيم، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ

أنساب الأشراف أو جمل من أنساب الأشراف، لأحمد بن يحيى البلاذري، تحقيق: د.سهيل زكار ود.رياض زركلي، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

الانصاف للمرداوي، تحقيق: د عبد الله بن عبد المحسن التركي - د عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

الأوسط من السنن والاجتماع والاختلاف، لابن المنذر، مجموعة محققين بإشراف أحمد بن سليمان بن أيوب، دار الفلاح، الطبعة الثانية، ١٤٣١هـ.

بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الحديث، تاريخ النشر: ١٤٢٥هـ.

بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الطبعة: الأولى ١٣٢٧هـ.

تاج العروس، تحقيق: جماعة من المختصين، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، نشر ١٤٢٢ هـ.

التاريخ الكبير، للإمام البخاري، تحقيق: الدباسي والنحال، الناشر المتميز، الطبعة الأولى، ١٤٤٠هـ.

تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

تاريخ دمشق، للحافظ ابن عساكر، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، ١٤١٥هـ.

التدوين في أخبار قزوين، لعبدالكريم الرافعي القزويني، تحقيق: عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ.

الترغيب في فضائل الأعمال، لابن شاهين، تحقيق: محمد حسن محمد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

الترغيب والترهيب، لقوام السنة الأصبهاني، مجموعة محققين، دار اللؤلؤة، الطبعة الأولى، ١٤٤٣هـ.

تسعة مجالس من أمالي طراد الزينبي، مطبوع ضمن «مصنفات طراد الزينبي، وأجزاء أخرى»، تحقيق: نبيل جرار، دار أروقة، الطبعة الأولى، ١٤٤٠هـ.

تفسير ابن كثير، تحقيق: حكمت بن بشير بن ياسين، دار ابن الجوزي، الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ.

التفسير البسيط للواحدي، تحقيق: رسائل علمية بجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، نشر: عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ.

تفسير البغوي، تحقيق : عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

تفسير الثعلبي، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ.

تفسير السمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس، دار الوطن، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

تفسير الطبري، تحقيق: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

تفسير القرآن العزيز لابن زمنين، تحقيق: أبي عبد الله حسين بن عكاشة - محمد بن مصطفى الكنز، دار الفاروق الحديثة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.

تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ.

تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد بحلب، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق وتكملة الطوري، لزين الدين ابن نجيم، ومحمد بن حسين بن علي الطوري، تصوير: دار الكتاب الإسلامي، الطبعة: الثانية.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، لابن عبدالبر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب-، عام النشر: ١٣٨٧هـ.

تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، مجموعة محققين، جمعية دار البر، الطبعة الثانية، ١٤٤٣هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ جمال الدين المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لعمر بن علي الأنصاري المعروف بابن الملقن، تحقيق: دار الفلاح بإشراف خالد الرباط وجمعة فتحي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

الثقات، لابن حبان البستي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.

جامع الصحيحين بحذف المعاد والطرق، لأبي نعيم الحداد، دار النوادر، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.

جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن، لابن كثير، تحقيق: عبدالملك ابن دهيش، دار خضر، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

الجامع لشعب الإيمان، للإمام البيهقي، تحقيق: د.عبدالعلي عبدالحميد حامد، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند ، تصوير دار إحياء التراث.

حاشية ابن عابدين، نشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ.

الحاوي الكبير للماوردي، تحقيق: علي محمد معوض-عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى١٤١٩هـ.

حديث أبي الفضل الزهري، تحقيق: د.حسن البلوط، أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

حديث أبي عبدالله القطان عن شيوخه، المسمى جزء هلال الحفار، تحقيق: أحمد جمال أحمد أبو سيف، الدار الأثرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

حديث أبي محمد الفاكهي عن أبي يحيى بن أبي مسرة عن شيوخه، تحقيق: محمد الغباني، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

حديث علي بن الجعد، لأبي القاسم البغوي، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ. وقد سماه المحقق: مسند ابن الجعد.

حديث علي بن حجر السعدي عن إسماعيل بن جعفر المدني، تحقيق: عمر بن رفود السفياني، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ

حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتاب العربي، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.

ذكر أخبار أصبهان، لأبي نعيم الأصبهاني، مطبعة بريل بمدينة ليدن ١٩٣٤م، تصوير: دار الكتاب الإسلامي.

ذيل تاريخ بغداد، لابن الدبيثي، تحقيق: د.بشار عواد معروف، دار الغرب، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية.

روضة الطالبين وعمدة المفتين، حققه: قسم التحقيق والتصحيح في المكتب الإسلامي بدمشق، نشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثالثة ١٤١٢هـ.

زاد المعاد لابن القيم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عبد القادر الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ.

سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد ابن ماجه القزويني، مجموعة محققين، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، مجموعة محققين، دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ.

سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: د.بشار عواد معروف، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

السنن الصغير، للبيهقي، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية بكراتشي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

السنن الكبرى، للنسائي، دار التأصيل، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.

السنن الكبير، للبيهقي، ت: د.عبدالله التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.

سنن النسائي وهي السنن الصغرى، دار التأصيل، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.

سؤالات أبي عبدالله الحاكم النيسابوري للإمام الدارقطني، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة-القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، للشوكاني، دار ابن حزم، الطبعة الأولى.

شرح السنة للبغوي، تحقيق: جمال عزون، نشر: مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

الشرح الكبير للرافعي، تحقيق: علي محمد عوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ.

الشرح الممتع على زاد المستقنع لابن عثيمين، دار ابن الجوزي، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ.

شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، تحقيق: د.همام عبدالرحيم سعيد، مكتبة المنار، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

شرح مشكل الآثار، للطحاوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

صحيح ابن حبان، تحقيق: محمد علي سونمز وخالص آي دمير، ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.

صحيح البخاري، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، عناية: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، مصورة عن الطبعة الأميرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

الضعفاء، للعقيلي، تحقيق: د.مازن السرساوي، مكتبة ابن عباس، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨م.

الطبقات الكبير، لابن سعد، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، لأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: عبدالغفور البلوشي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي، مجموعة محققين، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للإمام الدارقطني، تحقيق: محمد الدباسي، مؤسسة الريان، الطبعة الثالثة، ١٤٣٢هـ.

العلل لابن أبي حاتم الرازي، مجموعة محققين بإشراف د.سعد الحميد ود. خالد الجريسي، مطابع الحميضي، الأولى، ١٤٢٧هـ.

عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني، دار إحياء التراث العربي.

غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة، للرشيد العطار، تحقيق: محمد خرفاشي، مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٧هـ.

الفتاوى الكبرى لابن تيمية، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ.

فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر، أشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للحافظ الذهبي، تحقيق: محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة ومؤسسة القرآن، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

الكافي في فقه أهل المدينة لابن عبدالبر، تحقيق: محمد محمد أحيد ولد ماديك الموريتاني، نشر: مكتبة الرياض الحديثة، الطبعة: الثانية ١٤٠٠هـ.

الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي الجرجاني، تحقيق: د.مازن السرساوي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.

الكنى والأسماء، للدولابي، تحقيق: نظر الفاريابي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان، تحقيق: حمدي السلفي، دار الصميعي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

المحلى بالآثار لابن حزم، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، طبعة ١٤٠٨هـ.

مختار الصحاح، لزين الدين الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، نشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ.

مرقاة المفاتيح شرح مرقاة المصابيح للملا على القاري، دار الفكر، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ.

مسائل أحمد واسحاق بن راهويه للكوسج، نشر: عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ.

مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني، تحقيق: طارق عوض الله، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهتين: للقاضي أبي يعلى، تحقيق: عبد الكريم بن محمد اللاحم، نشر: مكتبة المعارف، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ.

مستخرج الطوسي على الترمذي = مختصر الأحكام، للطوسي، تحقيق: أنيس الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

المستدرك على الصحيحين، للحاكم، تحقيق: فريق علمي بإشراف أشرف المصري، دار المنهاج القويم، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ.

المسلسلات، لابن الجوزي، تحقيق: عبدالفتاح محمد سرور، دار طيبة، الطبعة الأولى، ١٤٤٥هـ.

مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق: د.محمد التركي، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.

مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: جماعة من المحققين بإشراف: د.عبدالله التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

مسند إسحاق بن راهويه، تحقيق: عبدالغفور البلوشي، مكتبة الإيمان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار ، للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو البزار، تحقيق: د.محفوظ الرحمن زين الله وعادل سعد، وصبري عبدالخالق الشافعي، مؤسسة علوم القرآن ومكتبة العلوم والحكم ، الطبعة الأولى، عدة سنوات أولها ١٤٠٩هـ.

مسند الحميدي، لأبي بكر عبدالله بن الزبير القرشي الحميدي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار السقا، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

مسند الروياني، لأبي بكر محمد بن هارون الروياني، تحقيق: أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

مسند الشاشي، للهيثم بن كليب الشاشي، تحقيق: د.محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

مسند الشاميين، للطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

مسند الفاروق أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم، لابن كثير، تحقيق: إمام علي إمام، دار الفلاح، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

المسند المستخرج على صحيح مسلم، لأبي نعيم، تحقيق: محمد الشافعي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

مشيخة ابن البخاري، لجمال الدين أحمد بن محمد ابن الظاهري البخاري، تحقيق: د.عوض الحازمي، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

مشيخة أبي بكر بن أحمد بن عبد الدائم المقدسي الحنبلي، تحقيق: إبراهيم صالح، دار البشائر، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

المشيخة البغدادية، لأبي طاهر السلفي، تحقيق: أحمد فريد أحمد، دار الرسالة بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.

مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري، تحقيق: محمد الكشناوي، دار العربية، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

المصنف لابن أبي شيبة، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

المصنف، لعبدالرزاق بن همام الصنعاني، دار التأصيل، الطبعة الثانية، ١٤٣٧هـ.

المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: مجموعة باحثين، تنسيق: د.سعد الشثري، دار العاصمة ودار الغيث، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

مطالب أولي النهى في شرح المنتهى، للرحيباني، نشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، ١٤١٥هـ.

المعاني البديعة في معرفة اختلاف اهل الشريعة، للريمي، تحقيق: سيد محمد مهنى، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

معجم أبي يعلى الموصلي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

المعجم الأوسط، للطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

المعجم الذهبي في الدخيل على العربية، لمحمد التونجي، نشر: مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

المعجم الصغير، للطبراني، ومعه «الروض الداني» تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي- دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، الطبعة الثانية، والجزء١٣ و١٤، تحقيق: فريق بإشراف د.سعد الحميّد ود.خالد الجريسي.

المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ.

المغني لابن قدامة المقدسي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ.

مكارم الأخلاق، للطبراني، تحقيق: أبي بسطام محمد بن مصطفى، دار البشائر، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.

المنتقى شرح الموطأ، لأبي الوليد الباجي، نشر: مطبعة السعادة، الطبعة: الأولى ١٣٣٢هـ.

المنتقى، لابن الجارود، تحقيق: عبدالله البارودي، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات، لابن النجار، تحقيق: عبدالله التركي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي، دار إحياء التراث، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

موضح أوهام الجمع والتفريق، للخطيب البغدادي، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

الموضوعات، لابن الجوزي، تحقيق: نور الدين شكري، أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

ميزان الاعتدال، للحافظ الذهبي، مجموعة محققين، مؤسسة الرسالة العالمية بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، للرملي، دار الفكر، ١٤٠٤هـ.

نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول، للحكيم الترمذي، تحقيق: محمود تكلة، دار النوادر، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.

هدى الساري مقدمة فتح الباري، مطبوع مع فتح الباري.

# مصطلح الحديث

باب يعنى ببيان قواعد علوم الحديث، وإيضاح اصطلاحات المحدثين.

# ضابط التمييز بين الراوي «الداعية» إلى بدعته وغيره: استقراء العلامات في كتب التراجم

الباحث: ناصر بن عبد الكريم سيف غالب مقبل
باحث دكتوراه، قسم الدراسات الإسلامية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية

nmuqbil@stu.kau.edu.sa

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2026.9

## ملخص البحث

فرّق علماء الحديث بين الراوي المبتدع «الداعية» إلى بدعته وغيره من المبتدعة، ورتّبوا على هذا التفريق أحكاما في قبول روايته أو ردّها فيما ينصر بدعته. غير أن كتب المصطلح **لم تحرر العلامات التي يُعرف بها الداعية في الواقع تحريرا مستقلا**، فبقي المعيار عاما بلا ضابط يحدّه ويميزّه.

وتفترض هذه الورقة أن هذه العلامات موجودة متناثرة في كتب التراجم، تأتي عرضا في كلام النقاد على رواة بعينهم. واعتمدت المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي، وأُجريت على خمسة عشر مصدرا من التراث الرجالي والحديثي بين القرن الثالث والقرن الثامن الهجريين، وانتهت إلى تحليل سبعة وعشرين راويا أمكن استخراج ست علامات تشخيصية متمايزة من كلام النقاد فيهم، مرتّبة في تدرّج صاعد من الفرد إلى الجماعة ومن الكلمة إلى الكتاب: إظهار الدعوة، والمخاصمة والجدال، وتولّي المهامّ الشرعية في الطائفة، والرئاسة في القوم، والتصدّر للتحديث بما ينصر البدعة، وتأليف الكتب لنصرة المذهب.

وقد كشف الاستقراء أن هذه العلامات وإن تمايزت من وجه فهي متّصلة من وجه آخر، إذ تنحلّ إلى أصل واحد هو إعلان البدعة والدعوة إليها والمحاججة عنها، وأن المخاصمة والرئاسة هما الأكثر تواترا في كلام النقاد. ويُسهم البحث في سدّ فجوة منهجية في الدرس الحديثي، ويقترح إعادة النظر في الحكم على الدعاة بحسب اختلاف درجات الدعوة قوةً وضعفا.

**الكلمات المفتاحية**: الداعية إلى البدعة؛ ضابط تشخيصي؛ علامات الجرح؛ الجرح والتعديل؛ كتب التراجم؛ علم مصطلح الحديث.

## Abstract

**PhD Researcher.** Nasser bin Abd al-Karim Sayf Ghalib Muqbil
**Department** of Islamic Studies.
**Colleg**e of Arts and Humanities
**University of** King Abdulaziz

Classical ḥadīth critics distinguished the mubtadiʿ dāʿiya — the innovator who openly propagates his innovation — from the silent innovator, and built substantive rulings on this distinction. Yet muṣṭalaḥ literature supplies no diagnostic markers for identifying a dāʿiya in concrete cases, leaving the criterion theoretically operative but practically inoperable. Contemporary scholarship in Arabic and Western literature has engaged the criterion from four angles — theoretical, jurisprudential, applicational, and survey-based — without extracting its diagnostic markers.

This study argues that such markers do exist, dispersed across rijāl and jarḥ wa-taʿdīl literature in critics' incidental remarks. Through an inductive survey of fifteen classical sources (3rd–8th centuries AH) and twenty-eight transmitters, six markers were extracted in ascending progression from individual to collective and from speech to text: (1) overt propagation, (2) disputation, (3) holding sectarian religious office, (4) leadership of the group, (5) prominence in transmitting supportive reports, and (6) authorship consolidating the doctrine. All converge on one principle: public declaration of the innovation and committed service to it.

**Keywords:** dāʿiya; bidʿa; diagnostic criterion; jarḥ wa-taʿdīl; biographical dictionaries; muṣṭalaḥ al-ḥadīth.

بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمة

ذكر نقّاد الحديث منذ القرون الأولى تفريقا بين الراوي المبتدع الداعية إلى بدعته، والمبتدع الذي يسكت عن بدعته فلا يدعو إليها. ورتّبوا على هذا التفريق أحكامهم الحديثية خاصة في روايته لما ينصر مذهبه.

ومع رسوخ هذا التفريق في كتب المصطلح المتقدمة والمتأخرة والمعاصرة، فإنها لم تتعرض للعلامات التي يُعرف بها الراوي الداعية عن غيره، ولم تذكر أمارات يستدل بها على وقوع راوٍ بعينه تحت هذا الوصف. **وهذا إشكال** قد يربك الباحث في علم الرجال.

ويفترض هذا البحث أن هذه العلامات موجودة فعلا، لكنها متفرقة في كتب التراجم والجرح والتعديل، ترد عرضا في كلام النقاد على رواة بعينهم. ومن ثَمّ فإن استقراءها وتنظيمها ينفع المشتغلين بنقد الرواة.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن التفريق بين الداعية وغيره ليس هو المعيار الأخير في قبول رواية المبتدع، إذ يلحقه شرط آخر، وهو ألّا يكون الراوي ممن يُحتمل تفرّده برواية تنصر مذهبه. ومعيار (الداعية) يسبق هذا الشرط ويمهّد له، إذ به يُعرف الراوي الذي يُخشى عليه التفرّد بما ينصر بدعته.

### مشكلة البحث:

استقرّ عند المحدّثين التفريق بين الراوي الداعية إلى بدعته وغيره، ورُتِّب عليه حكم في قبول الرواية، غير أن كتب المصطلح لم تذكر العلامات التي يُعرف بها الرواة الدعاة عن غيرهم، مما يتطلب ضابطا لتمييزهم.

### أسئلة البحث:

السؤال المحوري: ما الضابط الذي يميّز الراوي الداعية إلى بدعته من غيره، وما العلامات المكوّنة له؟

ويتفرّع عنه:

هل ثمة فرق واقعي بين الداعية وغيره عند المتقدمين، أم هو تفريق نظري؟

ما القرائن النصّية التي يمكن استخراجها من كلام النقاد لصياغة هذا الضابط؟

### أهداف البحث:

يهدف البحث إلى: (١) استقراء كلام النقاد المتقدمين على الرواة الموصوفين بالدعوة في كتب التراجم؛ (٢) استخراج العلامات التشخيصية المتمايزة من هذا الاستقراء؛ (٣) تقديم أداة عملية تعين الباحث في علم الرجال على تطبيق التفريق بين الداعية وغيره.

### أهمية البحث وأسبابه:

تكمن أهمية البحث في أسباب منها:

١- تكميل البحث في مسألة الراوي «الداعية» في علم مصطلح الحديث بين تقرير وجوده وغياب علاماته.

٢- تقديم معيار قابل للاستخدام في النقد الحديثي.

**حدود البحث**: تنحصر الورقة في حد زماني وموضوعي:

**زمني**: كتب التراث الخاصة بمصطلح الحديث وعلم الرجال بين القرن الثالث والقرن الثامن الهجريين.

**موضوعي**: استخراج العلامات التشخيصية للراوي «الداعية»، دون التعرّض للحكم على روايته أو لضابط التفرّد بما ينصر البدعة.

## الدراسات السابقة:

يمكن إجمال الدراسات السابقة في مسارين، وذلك كما يلي:

**المسار الأول، الدراسات التأصيلية في حكم رواية المبتدع**: وأبرزها كتاب إبراهيم بن عبد الله الحازمي حكم رواية المبتدع (١٩٩٣)، وبحث خالد ذويبي ضوابط التعامل مع رواية المبتدع قبولا وردا (٢٠٠٧)، وفصل عبد الله الجديع في تحرير علوم الحديث (مؤسسة الريان). وقد بحثت هذه الدراسات الحكم الفقهي والحديثي على رواية المبتدع، تأصيلا وتحريرا للأقوال، دون أن تتعرّض للعلامات التشخيصية للداعية.

**المسار الثاني، الدراسات التطبيقية على المدوّنات الحديثية**: ومنها رسالة محمد رضوان أبو شعبان رواية المبتدع بين القبول والرد: دراسة تطبيقية على الصحيحين (الجامعة الأردنية، ١٩٨٨)، ورسالة رائد الفريحات رواية المبتدع عند الإمام أحمد بن حنبل: دراسة تأصيلية تطبيقية على المسند (جامعة العلوم الإسلامية العالمية، ٢٠١٥)، وبحث سالم شعبان منهج الإمام البخاري في الرواية عن المبتدعة في صحيحه (٢٠٢٠)، وبحث خالد كرم رواية المبتدع مع تطبيقات الصحيحين (٢٠١٨). وقد عُنيت هذه الدراسات بالتطبيق عبر فحص رواية المبتدعة في الصحيحين والمسند، استقصاءً لمناهج المخرّجين، دون أن تتعرّض لاستخراج علامات تشخيصية لمعرفة الداعية.

ويُضاف إلى هذه المسارات بحث عثمان بابكر صالح الرواة الموصوفون بالدعوة إلى البدعة عند ابن حبان في كتابه المجروحين (مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة)، وهو في حقيقته جمع للرواة الذين وصفهم ابن حبان بالدعوة إلى بدعتهم في كتابه «المجروحين»، مع مقارنة أحكامه بأحكام النقاد الآخرين في تلك التراجم. غير أنه -

شأن سائر هذه الدراسات النافعة- تناول الموصوفين بالدعوة دون أن يتعرّض لاستخراج ما به يُعرفون من علامات في كلام النقاد.

**الفجوة البحثية:**

يظهر من استعراض ما سبق أن البحث العلمي السابق اهتم بمعيار «الداعية» من ثلاث جهات: تأصيلا لحكم رواية المبتدع، أو تطبيقا لذلك الحكم على المرويات في الصحيحين والمسند، أو جمعا للموصوفين بالدعوة في كتاب رجالي بعينه.

لكنه لا يقف على علاماته التشخيصية التي بها يُعرف الراوي الداعية ابتداءً، قبل أن يقع تحت الحكم أو التطبيق.

ومن هنا يتوجه هذا البحث: لا في أصل التفريق بين الداعية وغيره، فذلك محرَّر في كتب المصطلح، ولا في الحكم على روايته، فذلك مستوفى في الدراسات التأصيلية، ولا في تطبيق الحكم على المرويات، فذلك مستوفى في الدراسات التطبيقية، بل في الفجوة القائمة على سؤال: كيف يُعرف الراوي الداعية ابتداءً؟ وما العلامات التي بها يتميّز من غيره من المبتدعة في كلام النقاد المتقدمين على رواة بعينهم؟

**المنهج:**

اعتمد البحث المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي: تتبّع تراجم الرواة الذين وُصفوا في كتب الجرح والتعديل بأنهم دعاة إلى بدعتهم، ثم جمع الأوصاف التي علّق بها النقاد على هذا الوصف، ثم تصنيفها في علامات متمايزة قدر الإمكان، تشترك من وجه دون آخر.

وأُجري الاستقراء على سبعة وعشرين راويا وردت في تراجمهم نصوص دالّة على الدعوة أو نفيها، منهم أربعة وعشرون موصوفون بالدعوة في كلام النقاد، وأربعة موصوفون بالبدعة دون الدعوة، أُوردوا لإثبات الفرق الواقعي بين الوصفين.

وهذا الاستقراء وإن كان ناقصا من جهة عدم شموله لكل من وصف بالبدعة، فإنه استقراء معلل؛ كلما وجدت علّته وجدت نتيجته، مما يغني عن تتبع آحاد الموصوفين بالبدعة.

**خطة البحث:**

انتظمت الورقة في تمهيد ومبحثين.

تناول التمهيد بيان مسألة «الداعية» في كتب المصطلح من الخطيب البغدادي إلى ابن حجر، للكشف عن تقعيد المسألة وحاجتها إلى ضابط يميزها.

وانعقد المبحث الأول لإثبات الفرق بين الراوي الداعية وغيره من المبتدعة، من خلال نصوص نقدية في رواة بأعيانهم وُصفوا بالبدعة ونُفي عنهم وصف الدعوة.

وخُصّص المبحث الثاني لاستخراج ست علامات تشخيصية من كتب التراجم، مرتّبة تدرّجا من الفرد إلى الجماعة ومن المحاججة إلى التأليف.

ثم خُتم البحث بخلاصة النتائج وجدول جامع للعلامات وعدد شواهدها، وأُتبع بتوصيات للبحث اللاحق.

**التمهيد: تقرير مسألة «الداعية» في كتب المصطلح وغياب علاماته**

تعرّض الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) لمسألة الرواية عن المبتدع في «الكفاية في علم الرواية»، وحرّر القول في شروط قبول روايته وفقا لما استقرّ عند المتقدمين، وأشار إلى التفريق بين الداعية وغيره ضمن مناقشته لرواية أهل الأهواء[(١)].

ثم تعرّض ابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ) لهذه المسألة في «معرفة أنواع علوم الحديث»، وعدّها من المسائل التي وقع فيها الخلاف بين أهل

(١) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص ١٢٨.

العلم، وقرّر أن مسألة قبول رواية المبتدع الذي لا يُكفَّر ببدعته محلّ خلاف، وذكر أن أقوالهم فيها ترجع إلى ثلاثة مذاهب: ردّ الرواية مطلقا، وقبولها بشروط، والتفصيل بين الداعية وغير الداعية. ثم رجّح القول بالتفصيل، وعدّه أعدل الأقوال وأولاها، لكونه الموافق لصنيع أئمة الحديث، فقال: «وهذا المذهب الثالث أعدلها وأولاها، والأول بعيد مباعد للشائع عن أئمة الحديث، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة، وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول»[(١)].

ويُفهم من كلامه أن المنع المطلق لا يستقيم مع الواقع التطبيقي لكتب السنة، وأن التفريق بين حال الداعية وغيره هو الذي يجمع بين حفظ الدين وصيانة الرواية.

وقد تابع الحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) تقرير هذا الأصل، وبيّن أن التفصيل بين الداعية وغير الداعية هو مذهب الأكثرين، فقال: «والذي عليه الأكثرون التفصيل بين الداعية وغيره... قال ابن الصلاح: وهذا أعدل الأقوال وأولاها»[(٢)].

وتولّى الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) تحرير هذه المسألة، ففصّل القول في البدعة وأثرها في قبول الرواية، فقسّم البدعة إلى مكفِّرة وغير مكفِّرة، ثم قال: «والتحقيق أنه لا يُردّ كل مكفِّر ببدعة؛ لأن كل طائفة تدّعي أن مخالفيها مبتدعة... فلو أُخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف»[(٣)].

وقرّر في البدعة غير المكفِّرة أن الأقوال فيها متعددة، وأن المعتمد

(١) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ص ١١٤.
(٢) ابن كثير، الباعث الحثيث، ص ٩٩.
(٣) ابن حجر، نزهة النظر، ص ١٢٦.

عند الأكثرين هو التفصيل، فقال: «وقيل: يُقبل من لم يكن داعية إلى بدعته... وهذا هو الأصح»[١].

وعلّل ذلك بأن الداعية يُخشى عليه أن يحملَه الهوى على تحريف الروايات أو تسويتها بما يوافق مذهبه.

وزاد الحافظ ابن حجر على هذا الأصل تقييدا مهما، وهو أن قبول رواية غير الداعية مشروط بألا يكون المرويّ مما يقوّي بدعته أو يشيّدها، فقال: «وينبغي أن يُقيَّد قولنا بقبول رواية المبتدع - إذا كان صدوقا ولم يكن داعية - بشرط ألا يكون الحديث الذي يُحدِّث به مما يعضد بدعته ويشيِّدها، فإنا لا نأمن حينئذٍ عليه غلبة الهوى»[٢].

وتتابعت أقوال أئمة الحديث على تقرير أصل التفريق بين الداعية وغير الداعية، مع تخصيص التوقّف والردّ في خبر الداعية إذا كان المرويّ مما يُقوّي بدعته أو يُشيِّدها.

غير أن المشكلة المنهجية الباقية أن كتب المصطلح - مع تحريرها لحكم الداعية - لم تذكر علامات ولا قرائن لتشخيص الراوي بكونه داعية. فالنقاد يصفون الرواة بالبدعة، كقولهم: «خارجي»، «قدري»، «شيعي»، ونحوه، لكن ضابط الوصف بـ«الداعية» لم يحرَّر في كلماتهم، ولعلّ ذلك يعود إلى كونه -أي معرفة تمييز الداعية عن غيره- معلوما لدى المتقدمين بالعرف بينهم، لكنه ليس كذلك بالنسبة لمن بعدهم، ولم أقف بعد البحث على دراسة معاصرة تناولت هذه المسألة استخراجا وتشخيصا.

(١) ابن حجر، نزهة النظر، ص ١٢٨.

(٢) ابن حجر، لسان الميزان، ١/ ١١.

## المبحث الأول
## إثبات وجود فرق بين الراوي المبتدع الداعية وغيره

تواطؤ كلمات المحدّثين قديما وحديثا على التفريق بين الداعية وغيره يدلّ على أن لهذا التفريق وجودا في الواقع الخارجي، وليس مجرد تفريق ذهني تنظيري. وهذا الإثبات أساس لصياغة الضابط المميز للداعية، إذ لا يصحّ بيان ضابط لوصف لا واقع له.

والدليل على ذلك أن النقاد عيّنوا أشخاصا بأعيانهم وأثبتوا انطباق وصف البدعة عليهم دون وصف «الداعية»، مما يؤكّد وجود أمثلة واقعية للتمييز.

من ذلك ما رواه الدوري عن يحيى بن معين حين سُئل عن بعض الرواة المتّهمين بالبدعة، فقال: «لا يُكتب عنهم، إلا أن يكونوا ممن يُظنّ به ذلك ولا يدعو إليه، كهشام الدستوائي وغيره ممن يرى القدر ولا يدعو إليه»[(١)].

ومن نظائره أيضا قول ابن معين في عمران القطّان: «كان يرى رأي الخوارج، ولم يكن داعية»[(٢)].

فاجتمع في الرجل وصف البدعة (رأي الخوارج) ونفي الدعوة في الوقت ذاته، مما يدلّ على أن «الداعية» وصف زائد على مجرد الانتساب.

ومنه ما نقل عن ابن أبي شيبة عن علي بن المديني، إذ سأله: «إن يحيى بن معين ذكر لنا أن مشايخ من البصريين كانوا يُرمَون بالقدر، إلا أنهم لا يدعون إليه، ولا يأتون في حديثهم بشيء منكر»[(٣)].

(١) ابن معين، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٤/ ١٣٩، رقم ٣٥٨١.
(٢) ابن معين، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٤/ ١٤١، رقم ٣٥٩٨.
(٣) ابن المديني، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، ص ٤٥.

وهذه النصوص الثلاثة، كافية في إثبات أن النقاد كانوا يُشخِّصون رواة بأعيانهم بأنهم «غير دعاة»، مما يدفع ما قد يقال بأن كل مبتدع داعية بطبعه، ويرسّخ أن «الداعية» وصف متمايز يستوجب البحث في علاماته.

## المبحث الثاني
## العلامات المستخرَجة من كتب التراجم وكلام النقّاد

استقراء كلام النقاد في تراجم الرواة الذين وُصفوا بالدعوة إلى بدعتهم أفضى إلى ست علامات متمايزة، يدلّ اجتماع بعضها أو إحداها على وصف الراوي بالدعوة.

وقد رُتّبت هذه العلامات في تدرّج صاعد من الأدنى دلالةً إلى الأعلى، يبيّن مساره العامّ أن دلالة الدعوة تنتقل من الفرد إلى الجماعة، ومن مجرد الكلام إلى التصنيف والكتاب.

وفيما يأتي عرضها مفصّلة، ثم يُختم البحث بجدول جامع كما يلي:

### العلامة الأولى: إظهار الدعوة في مقابل السكوت، والمجاهرة في مقابل الاستتار

أصرح ما يدلّ عليها قول ابن المبارك حين سُئل: لِمَ رويتَ عن سعيد وهشام الدستوائي وتركتَ حديث عمرو بن عبيد ورأيُهم واحد؟ فقال: «كان عمرو يدعو إلى رأيه ويُظهر الدعوة، وكانا ساكتين»[(١)].

والشرط في كلام ابن المبارك واضح: «يُظهر الدعوة» في مقابل «كانا ساكتين»، وكأن العلامة هي الإفصاح الخطابي بالبدعة، بحيث يَعرفه الناس بها ويُعرف بها بينهم، لا مجرد اعتقادها في نفسه.

ومن شواهد ذلك قول الجوزجاني في علي بن بذيمة: «زائغ عن

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال، ٣/ ٢٧٥، ترجمة عمرو بن عبيد.

الحق، معلِن به»[١]، ففيه تمييز الراوي ممن قد يكون على رأيه دون إعلان.

ويدخل في هذه العلامة وصف «المجاهرة» بالبدعة، والمجاهرة ترجع إلى الإظهار والإعلان، ومن ذلك قول الإمام أحمد بن حنبل: «وأما عبيد الله بن موسى فإنه كان يدعو إلى مذهبه ويجاهر به، فتركتُ الرواية عنه لذلك»[٢].

ومن مظاهرها أيضا القيام الفعلي بالدعوة إلى البدعة، كما نقل ابن أبي خيثمة بسنده عن ابن صفوان قال: قال لي ابن أبي نجيح: «أدعوك إلى رأي الحسن»، قال علي: إنه سمع يحيى يقول: كان ابن أبي نجيح معتزليا[٣].

ودلالة هذه الشواهد أن العلامة الأولى تجتمع فيها ثلاثة مظاهر: الإظهار الخطابي، والمجاهرة، والممارسة الفعلية للدعوة، وكلها تنحلّ إلى أصل واحد هو إظهار البدعة وإشهارها.

### العلامة الثانية: المخاصمة والجدال والمناظرة

تظهر هذه العلامة فيمن يجادل عن بدعته ويخاصم المخالف لها، إذ المخاصمة مجاوزة لمرتبة الإظهار إلى المنازعة. وتنحلّ في الواقع إلى ثلاثة مظاهر متدرّجة:

#### (أ) التصريح بالمخاصمة والجدال:

ومن شواهدها قول الإمام أحمد بحسب رواية المروذي: «كان أبو عبد الله يحدّث عن المرجئ إذا لم يكن داعية أو مخاصما»[٤].

(١) المزي، تهذيب الكمال، ٢٠/ ٣٢٩، ترجمة علي بن بذيمة الجزري الحراني، رقم ٤٠٢٨.
(٢) أبو يعلى، طبقات الحنابلة، ١/ ١٨٢، ترجمة عبيد الله بن موسى.
(٣) ابن أبي خيثمة، أخبار المكيين من التاريخ الكبير، ص ٣٣٥، رقم ٣٢٦.
(٤) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ٨/ ٢٩٧، ترجمة عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد.

فجمع بين الوصفين، مما يشير إلى أنهما متلازمان أو متقاربان في الدلالة على الدعوة.

ومنها ما رواه عبد الله بن أحمد في «السنة»: «سألتُ أبي عن الصلاة خلف القدري، فقال: إن كان ممن يخاصم فيه ويدعو إليه فلا نصلّي خلفه»[(١)]، فجمع كذلك بين «يخاصم» و«يدعو».

ومنها قول جرير: «تركتُ سالما لأنه كان يخاصم عن الشيعة»[(٢)].

وقول الجوزجاني في عباد بن صهيب: «كان غاليا في بدعته مخاصما بأباطيله»[(٣)]،ووصفه أيضا مسلم النحات: «كان يُرمَى بالإرجاء وكان يخاصم»[(٤)].

ووصفه سالم بن عجلان الأفطس: «كان يخاصم في الإرجاء داعية»[(٥)]. والجمع بين «يخاصم» و«داعية» يقوّي تلازمهما.

ومنه ما نُقل عن سفيان بن عيينة عن أيوب وعمرو بن عبيد في مكة، أن أيوب طاف حتى أصبح، «وخاصم عمرو حتى أصبح»[(٦)].

ويدخل في هذا المعنى وصف الراوي بـ«المناظرة» في بدعته، لكونها فرعا عن الجدال والخصام. ومن ذلك ما نقله إبراهيم الحربي عن قول أحد المعترضين على أحمد بن حنبل في روايته عن أبي قَطَن عمرو بن الهيثم القطعي البصري: «إن هذا بعد ما رجع من عندكم إلى البصرة تكلّم بالقدر، وناظر عليه»[(٧)].

## (ب) العناد والمعاندة في البدعة:

(١) عبد الله بن أحمد، السنة، ١/ ٣٨٤، رقم ٨٣٤.
(٢) الجوزجاني، أحوال الرجال، ص ٦٤، ترجمة سالم بن أبي حفصة، رقم ٣٦.
(٣) الجوزجاني، أحوال الرجال، ص ١٨٨، ترجمة عباد بن صهيب، رقم ١٧٨.
(٤) الجوزجاني، أحوال الرجال، ص ١٤٤، ترجمة مسلم النحات، رقم ١٢٥.
(٥) الجوزجاني، أحوال الرجال، ص ٣٠٩، ترجمة سالم بن عجلان الأفطس، رقم ٣٢٧.
(٦) الذهبي، ميزان الاعتدال، ٣/ ٢٧٧، ترجمة عمرو بن عبيد.
(٧) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٤/ ١٠٤، ترجمة عمرو بن الهيثم القطعي، رقم ٦٦١٢.

العناد يدخل في عموم المخاصمة والمجادلة، إذ معرفة المعاند لا تتمّ إلا بعد مجادلته أو نصحه ووعظه. ومن ذلك قول الإمام مسلم في مقدّمة صحيحه: «وأن يتّقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع»[(١)].

فتقييده أهل البدع بـ«المعاندين» دون غيرهم من أهل البدع، مع إخراجه لجماعة ممن وصف بالبدعة، يدلّ على وصف زائد لهذا القيد، لا أقلّ من جهة ما يروونه في نصرة بدعتهم، بعيدا عن التزامه بذلك في كل الموارد.

### (جـ) المدافعة عن البدعة والذبّ عنها:

وهي أيضا داخلة في عموم الجدال والخصام. ومن أوضح شواهدها قول ابن حبان: «وأما المنتحلون المذاهب من الرواة مثل الإرجاء والترفّض وما أشبههما، فإنا نحتجّ بأخبارهم إذا كانوا ثقات على الشرط الذي وصفناه، ونكِل مذاهبهم وما تقلّدوه فيما بينهم وبين خالقهم إلى الله جلّ وعلا، إلا أن يكونوا دعاة إلى ما انتحلوا، فإن الداعي إلى مذهبه والذابّ عنه حتى يصير إماما فيه»[(٢)].

ودلالة هذا النصّ أن ابن حبان جعل «الذبّ عن المذهب» قيدا أساسيا لوصف الداعية، بل ربط بينه وبين الإمامة في البدعة، وهو ما يلتقي مع العلامة الرابعة، ويُظهر أن هذه العلامات وإن تمايزت من وجه فهي متصلة من وجه آخر، إذ تنحلّ جميعا إلى أصل واحد هو إعلان البدعة وإمعان النفس في خدمتها.

### العلامة الثالثة: تولّي المهامّ الشرعية في الطائفة (إمامة المسجد، القصص، الخطابة، الشعر)

(١) مسلم، صحيح مسلم، ١/ ٨، باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين.
(٢) ابن حبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ١/ ١٦٠.

تظهر هذه العلامة في تولّي الراوي مهمّة شرعية داخل جماعة أصحاب البدعة، كإمامة مسجدهم وقصصهم وخطابتهم وشعرهم.

ودلالة ذلك أن هذه المهامّ عامّة لا يحتلّها إلا من اعترف به القوم رأسا في طائفتهم، فهي مظهر للدعوة لا مجرد انتساب عام.

ومن أوضح شواهدها قول ابن أبي حاتم في عدي بن ثابت الأنصاري: «صدوق، وكان إمام مسجد الشيعة وقاصّهم»[(١)]، فجمع له بين «الإمامة» و«القصص»، وكلاهما مهمّة عامة في جماعة المبتدعة.

وكذا أن يكون خطيبهم أو شاعرهم، ومن شواهدها قول أبي عوانة عن واصل بن عطاء: «شهدتُ عمرو بن عبيد أتاه واصل الغزال أبو حذيفة، فقال - وكان خطيب القوم - يعني المعتزلة»[(٢)].

ومنها وصف عمران بن حِطّان في «الكامل» للمبرّد بأنه «رأس القَعَدة من الصُّفرية وخطيبهم وشاعرهم»[(٣)]، وقد جمع له المبرّد ثلاث علامات في وصف واحد: الرئاسة والخطابة والشعر، وكلها مظاهر دعوية.

أما الخطابة فظاهرة في الدعوة، وأما الشعر الذي ينتصر فيه للبدعة، فإنه كان وسيلة دعوية في المنازعات المذهبية؛ لأنه أسرع انتشارا وأرسخ في الحفظ.

### العلامة الرابعة: أن يكون رأسا في قومه

من أبرز ما يميز الداعية أن يكون متقدما في أصحاب بدعته، يرجعون إليه ويعدّونه إماما لهم. ومن شواهد ذلك قول أحمد بن سيار في سلم بن سالم البلخي: «من أهل بلخ، كان زاهدا، وكان رأسا في الإرجاء داعية»[(٤)]، فالتلازم في النصّ بين وصف الرئاسة ووصف الدعوة بيّن.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧/ ٢، ترجمة عدي بن ثابت الأنصاري، رقم ٥.
(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال، ٣/ ٢٧٧، ترجمة عمرو بن عبيد.
(٣) المبرّد، الكامل في اللغة والأدب، ٣/ ١٢٤، أخبار عمران بن حِطّان وأشعاره.
(٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٠/ ٢٠٢، ترجمة سلم بن سالم البلخي، رقم ٤٧٠٨.

ومثله ما نقل ابن أبي خيثمة من قول يحيى بن معين في ابن أبي نجيح: «كان ابن أبي نجيح من رؤساء الدعاة»[١].

ومن شواهدها قول ابن أبي حاتم في معبد الجهني: «كان صدوقا في الحديث، وكان رأسا في القدر، قدم المدينة فأفسد بها ناسا»[٢].

فوصفه بـ«رأس»، والأثر المترتّب على رئاسته يكشف عن الدعوة في الواقع.

ومن أوضح ما يدلّ على اقتران الرئاسة بالدعوة عند المتقدمين ما نقله ابن مفلح عن علي بن سعيد عن أحمد بن حنبل في المرجئ يدعو إلى طعامه أو أدعوه: «تدعوه وتجيبه، إلا أن يكون داعية أو رأسا فيهم»[٣]، فجمع الإمام أحمد بين «الداعية» و«الرأس» في معرض واحد، مما يكشف عن تقارب الوصفين عنده، إن لم يكونا متلازمين.

ونحوه قول علي بن المديني في أبي شيخ جارية بن هرم: «كان رأسا في القدر، وكان ضعيفا في الحديث»[٤].

ومنه قول جرير في خالد بن سلمة الفأفاء: «كان رأسا في المرجئة ويبغض عليا»[٥].

ومنه أيضا قول أبي داود في عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد: «وما غلا عبد العزيز في الإرجاء حتى نشأ ابنه عبد المجيد، وكان عبد المجيد رأسا في الإرجاء»[٦].

(١) ابن أبي خيثمة، أخبار المكيين من التاريخ الكبير، ص ٣٣٥، رقم ٣٢٦.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٨/ ٢٨٠، ترجمة معبد الجهني البصري، رقم ١٢٨٢.

(٣) ابن مفلح، الفروع وتصحيح الفروع، ٣/ ٢٦٧.

(٤) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ٢/ ٤٣٣، ترجمة جارية بن هرم أبي شيخ الهنائي، رقم ٣٦٢.

(٥) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ٣/ ٤٤٢، ترجمة خالد بن سلمة الفأفاء.

(٦) المزي، تهذيب الكمال، ١٨/ ٢٧١، ترجمة عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، رقم ٣٥١٠.

وقول أحمد بن حنبل في علي بن بذيمة: «صالح الحديث، ولكن كان رأسا في التشيع»[(١)].

ومن شواهدها قول ابن أبي حاتم في عبادة بن زياد الأسدي: «هو كوفي من رؤساء الشيعة، أدركتُه ولم أكتب عنه، ومحلّه الصدق»[(٢)].

ودلالة هذه النصوص أن «الرئاسة» وصف وظيفي اجتماعي يميّز الداعية، إذ لا يكون رأسا إلا من يدعو إلى مذهبه ويتبعه الناس عليه، بخلاف غيره.

وقد عبّر الذهبي عن هذا المعنى في «سير أعلام النبلاء» بقوله: «والذي اتّضح لي منها: أن من دخل في بدعة، ولم يُعدّ من رؤوسها، ولا أمعن فيها، يُقبل حديثه»[(٣)].

فجعل «الرئاسة» قرينة في الحكم على الرواية، مما يُلحقها بأقوى العلامات الدالّة على الدعوة.

### العلامة الخامسة: التصدّر للتحديث بما ينصر البدعة

من العلامات الكاشفة عن الدعوة أن يجعل الراوي مجلس التحديث منبرا لنشر بدعته، فيتصدّر لإملاء ما يعضدها على تلاميذه وسامعيه.

ومن شواهد ذلك ما جاء في «تاريخ بغداد» في ترجمة أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة، أن أبا عمر بن حيويه قال: «كان أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة في جامع براثا يُملي مثالب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - أو قال: الشيخين، يعني أبا بكر وعمر - فتركتُ حديثه، لا أحدِّث عنه بشيء، وما سمعتُ عنه بعد ذلك شيئا»[(٤)].

ومنه ما ذكر في ترجمة الحسن بن محمد بن إسماعيل بن أشناس

(١) المزي، تهذيب الكمال، ٢٠/ ٣٢٩، ترجمة علي بن بذيمة الجزري الحراني، رقم ٤٠٢٨.
(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٦/ ٩٧، ترجمة عبادة بن زياد الأسدي، رقم ٥٠٣.
(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٧/ ١٥٤.
(٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٦/ ١٤٧، ترجمة أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة.

المعروف بابن الحَمّامي، إذ قيل فيه: «وكان له مجلس في داره بالكرخ، بحضرة الشيعة، ويقرأ عليهم مثالب الصحابة، والطعن على السلف»[(١)].

ودلالة هذين الشاهدين أن التحديث في هذه الحال انقلب من وظيفته الأصلية في نقل السنة إلى وظيفة دعوية مذهبية.

### العلامة السادسة: تأليف الكتب لنصرة المذهب

ومن مظاهر الدعوة تأليف الكتب التي تنصر المذهب وتشيِّد بدعته، إذ التأليف عمل مقصود لإدامة المذهب وتثبيته بعد صاحبه، وهو يجمع الإفصاح والمنازعة معا.

ومن شواهدها قول أبي داود في النعمان بن المنذر الغسّاني: «كان داعية في القدر، وضع كتابا يدعو فيه إلى قول القدر»[(٢)]، فالنصّ صريح في الجمع بين وصف «الدعوة» و«التصنيف» في موضوع البدعة.

ومنه ما جاء في «تاريخ بغداد» في ترجمة عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد بن خِراش الحافظ، عن أبي زرعة محمد بن يوسف الجرجاني قال: «كان خرّج مثالب الشيخين، وكان رافضيا»[(٣)].

ووصف ابن عدي في «الكامل»: «وحمَل ابن خراش إلى بُنْدار عندنا جزأين صنّفهما في مثالب الشيخين، فأجازه بألفي درهم»[(٤)].

وأيضا ما جاء في «تاريخ بغداد» في ترجمة عبد الرحمن بن صالح الأزدي، أن أبا داود سُئل عنه فقال: «لم أرَ أن أكتب عنه، وضع كتاب مثالب في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم»[(٥)].

---

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٨/ ٤٥٤، ترجمة الحسن بن محمد بن إسماعيل بن أشناس، رقم ٣٩٥١.

(٢) المزي، تهذيب الكمال، ٢٩/ ٤٦٢، ترجمة النعمان بن المنذر الغساني الدمشقي.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١١/ ٥٧١، ترجمة عبد الرحمن بن يوسف بن خراش، رقم ٥٣٥١.

(٤) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ٥/ ٥١٩، ترجمة عبد الرحمن بن خراش.

(٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١١/ ٥٤٣، ترجمة عبد الرحمن بن صالح الأزدي، رقم ٥٣٣٠.

وكذا ما رواه العقيلي في «الضعفاء» عن الأثرم: قلتُ لأبي عبد الله [أحمد بن حنبل]: حسين الأشقر، تحدِّث عنه؟ قال: لم يكن عندي ممن يكذب في الحديث، وذكر عنه التشيّع. فقال له العباس بن عبد العظيم: حدّث في أبي بكر وعمر. فقلتُ له: يا أبا عبد الله، صنّف بابا فيه معايب أبي بكر وعمر. فقال: ما هذا بأهل أن يحدَّث عنه[١].

والتأليف يجمع علامات سابقة (الإظهار، والمدافعة، والتصدّر) في عمل واحد.

(١) العقيلي، الضعفاء الكبير، رقم ٢٩٧، ترجمة حسين الأشقر.

## الخاتمة:

خلص هذا البحث إلى محاولة معالجة موضع لم يستكمل تحريره في علم مصطلح الحديث، يتعلق بضبط معيار «الداعية إلى البدعة» ونقله من التقدير العام إلى التشخيص المنضبط.

حيث تم استخراج ست علامات تشخيصية متمايزة من كلام النقاد فيهم، تبدأ بإظهار الدعوة، والمخاصمة والجدال، وتولّي المهامّ الشرعية في الطائفة، والرئاسة في القوم، والتصدّر للتحديث بما ينصر البدعة، وتنتهي بتأليف الكتب لنصرة المذهب.

وقد كشف الاستقراء أن هذه العلامات، وإن تمايزت من وجه، فهي متّصلة من وجه آخر، إذ تنحلّ جميعا إلى أصل واحد هو إعلان البدعة والدعوة إليها والمحاججة عنها.

وأظهر أن العلامة الأكثر ذكرا في كلامهم هي: المخاصمة والجدال والرئاسة في القوم، مما يعكس وزنها الدلالي في تشخيص الداعية عند المتقدمين.

وتفيد هذه العلامات في أمرين: أولهما توفير ضابط لمعيار «الداعية» بعد أن كان عاما، وثانيهما تقديم أداة عملية للباحثين في علم الرجال، تعينهم على تطبيق التفريق بين الداعية وغيره في الحالات المختلف فيها.

وأن الدعوة إلى البدعة تختلف قوّةً وضعفا بحسب اجتماع هذه العلامات أو إفرادها، وبحسب درجة كلٍّ منها.

وحصيلة هذا الاستقراء تتلخّص في الجدول الآتي:

| الرقم | العلامة | الرواة المسمَّون بأعيانهم | عدد الرواة |
|---|---|---|---|
| 1 | إظهار الدعوة والمجاهرة | عمرو بن عبيد، علي بن بذيمة، عبيد الله بن موسى، عبد الله بن أبي نجيح | 4 |
| 2 | المخاصمة والجدال والمناظرة | عمرو بن عبيد، سالم بن أبي حفصة، عباد بن صهيب، مسلم النحات، سالم بن عجلان الأفطس، عمرو بن الهيثم القطعي | 6 |
| 3 | تولّي المهام الشرعية في الطائفة | عدي بن ثابت الأنصاري، واصل بن عطاء الغزال، عمران بن حطان | 3 |
| 4 | الرئاسة في القوم | علي بن بذيمة، عبد الله بن أبي نجيح، سلم بن سالم البلخي، معبد الجهني، جارية بن هرم، خالد بن سلمة الفأفاء، عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، عبادة بن زياد الأسدي | 8 |
| 5 | التصدّر للتحديث بما ينصر البدعة | أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة، الحسن بن محمد بن أشناس | 2 |
| 6 | تأليف الكتب لنصرة المذهب | النعمان بن المنذر الغساني، عبد الرحمن بن يوسف بن خراش، عبد الرحمن بن صالح الأزدي، حسين الأشقر | 4 |
| | | | 27 |

## التوصيات:

يوصي البحث بثلاث توصيات :

أولا: تطبيق هذا الضابط على عيّنات من الرواة المتنازع في وصفهم بالدعوة، اختبارا لقدرته على الحسم في الرواة المختلف فيهم.

ثانيا: إعادة النظر في الحكم على الراوي «الداعية» من حيث قوة دعوته وضعفها، **واختلاف الحكم عليه تبعا لذلك**.

ثالثا: توسيع الاستقراء ليشمل مصادر وتراجم أخرى.

## قائمة المصادر والمراجع:


ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي. الجرح والتعديل. ط ١، حيدر آباد الدكن: مجلس دائرة المعارف العثمانية؛ بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٢٧١ هـ/ ١٩٥٢ م.

ابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد. أخبار المكيين من كتاب التاريخ الكبير. تحقيق إسماعيل حسن حسين. ط ١، الرياض: دار الوطن، ١٩٩٧ م.

ابن أبي يعلى، أبو الحسين محمد بن محمد. طبقات الحنابلة. تحقيق محمد حامد الفقي. بيروت: دار المعرفة.

ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن. معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح. تحقيق نور الدين عتر. سوريا: دار الفكر؛ بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.

ابن حبان، أبو حاتم محمد البستي. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان. ترتيب الأمير علاء الدين الفارسي. تحقيق شعيب الأرنؤوط. ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. لسان الميزان. تحقيق دائرة المعارف النظامية بالهند. ط ٢، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٣٩٠ هـ / ١٩٧١ م.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر. تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي. ط ١، الرياض: مطبعة سفير، ١٤٢٢ هـ.

ابن عدي، أبو أحمد عبد الله الجرجاني. الكامل في ضعفاء الرجال. تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، بمشاركة عبد الفتاح أبو سنة. ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر. اختصار علوم الحديث. تحقيق أحمد محمد شاكر. ط ٢، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن مفلح، محمد بن مفلح المقدسي. كتاب الفروع ومعه تصحيح الفروع لعلاء الدين المرداوي. تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م.

ابن معين، أبو زكريا يحيى. تاريخ ابن معين (رواية الدوري). تحقيق أحمد محمد نور سيف. ط ١، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م.

ابن المديني، علي بن عبد الله. سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني. تحقيق موفّق عبد الله عبد القادر. ط ١، الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٤ هـ.

الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب السعدي. أحوال الرجال. تحقيق عبد العليم عبد العظيم البَستوي. فيصل آباد: حديث أكادمي.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي. تاريخ بغداد. تحقيق بشار عوّاد معروف. ط ١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠٢ م.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي. الكفاية في علم الرواية. تحقيق أبي عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني. المدينة المنورة: المكتبة العلمية.

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. تحقيق بشار عوّاد معروف. ط ١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣ م.

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد. سير أعلام النبلاء. تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط. ط ٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م.

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد. ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تحقيق علي محمد البجاوي. ط ١، بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م.

عبد الله بن أحمد بن حنبل. السنة. تحقيق محمد بن سعيد بن سالم القحطاني. ط ١، الدمام: دار ابن القيم، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.

العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو. الضعفاء الكبير. تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي. ط ١، بيروت: دار المكتبة العلمية، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.

المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد. الكامل في اللغة والأدب. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. ط ٣، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م.

المزّي، يوسف بن عبد الرحمن. تهذيب الكمال في أسماء الرجال. تحقيق بشار عوّاد معروف. ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م.

مسلم بن الحجاج النيسابوري. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

مغلطاي بن قليج، علاء الدين. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال. تحقيق عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم. ط ١، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.

# علل الحديث

باب يعنى بالدراسات المتعلقة بنقد الروايات
وبيان أخطاء الرواة

# إعلال الإسناد العالي بالإسناد النازل

## "دراسة نقدية تطبيقية"


ياسر بن عبد الله السلمان

الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها

كلية الشريعة

جامعة القصيم

yslman@qu.edu.sa



https://doi.org/10.36772/ATANJ.2026.10

## ملخص البحث

للنقاد طرائقهم في الحكم على الأحاديث وبيان صحيحها من معلولها، ولهم في كل حديث قرائن ومرجحات، وإن من القرائن إعلال الإسناد العالي بالنازل عن الشيخ الواحد، فإذا كان هناك طريقان للشيخ وكان أحدهما عنه عالياً والآخر نازلاً، ففي بعض الحالات يُعلون العالي بالنازل ،كما لو كان النازل هو المشهور عن الشيخ بينما العالي لا يرويه إلا الآحاد أو الضعفاء، وسبب الإعلال بهذا أن العلو مما يحرص عليه الرواة، وربما رحلوا لأجله، فأين هم عن الإسناد العالي؟ وكانت المباحث الأولى في بيان العلو وأقسامه وأهميته ومكانته، وكل ذلك تهيئة وتوطئة للبحث الأساس وهو إعلال العالي بالنازل.

**الكلمات المفتاحية**: العالي والنازل – إعلال العالي بالنازل – العلو وأقسامه

## Abstract

Yasser bin Abdullah Al-Salman
**Department** of the Sunnah and Its Sciences.
**College** of Sharia
Qassim **University**

Hadith critics employ specific methodologies to evaluate Hadiths and distinguish authentic narrations from those containing hidden defects. For every Hadith, they rely on contextual indicators and weighing factors. One such indicator is the invalidation of a high chain of transmission by a low chain stemming from the same teacher. When a teacher's narration is transmitted through two paths—one high and the other low—critics may, in certain instances, declare the high chain defective based on the low one. This occurs, for example, if the low chain is the widely recognized path from the teacher, while the high chain is narrated only by isolated individuals or weak narrators. The rationale behind this critical judgment lies in the fact that Hadith narrators were highly eager to attain high chains of transmission, often traveling long distances for that purpose; thus, their absence from the high chain raises suspicion. The initial sections of this study define high and low transmission, their classifications, and their significance, serving as a foundational introduction to the core focus of the research: the invalidation of the high chain via the low chain.

**Keywords:** High and Low Transmission; Invalidation of High Chains via Low Chains; High Transmission and its Classifications.

بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن هذا العلم عظيمٌ قدره، شريفٌ وضعه، يتعلق بمصدر أساس من مصادر التشريع الإسلامي، وهي الأحاديث النبوية، وقد روى هذه الأحاديث جمع كبير من الرواة، فيهم القوي والضعيف، والصادق والكاذب، فكان لا بد من تمحيص هذه الأخبار ونقدها، وقد قام بهذه المهمة أئمة نقاد، وعلماء أفذاذ، وهم قلَّة نسبة إلى عدد الرواة؛ فالرواة النَّقَلة كثرة، والأئمة النَّقَدةُ قلة، ذلك أن النقد يحتاج إلى حفظ واسع، ونظر ثاقب، وإحاطة بالغة بالرواة والمرويات، وللنقاد في هذا قواعد وقرائن للفحص، وهذه القرائن تختلف من حديث لآخر، فمسائل هذا الفن ليست كالمسائل الرياضية ثابتة النتائج؛ لأن هذا العلم يعتمد على القرائن والمرجحات، وكل حديث له قرائنه التي تخصه، فقد يرجح الناقد قرينة في هذا الحديث، بينما يلغيها في حديث آخر؛ لوجود ما هو أقوى منها، وهذه القرائن منها ما ينص عليها الناقد، ومنها ما استنبطه المتأخرون من تصرفات النقاد وتعليلاتهم، كما أن هذه القرائن تختلف كثرة وقلة، وظهورًا وخفاءً، ومن القرائن التي أعلَّ بها النقاد «إعلال العالي بالنازل من الأسانيد» وأشهر صوره فيما لو كان هناك حديث عن شيخ واحد؛ أحدهما رُوي عنه بإسناد نازل، والآخر بإسناد عالٍ، وكان النازل هو المشهور عن ذلك الشيخ، بينما العالي لا يرويه إلا الواحد والاثنان، فإن هذا يبعث في القلب ريبة في صحة الإسناد العالي، إذ يُفترض أن تكون له الشهرة؛ لأن العلو مما يحرص عليه الرواة كما سيأتي.

## مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في دراسة قرينة من قرائن الإعلال وهي إعلال العالي بالنازل من الأسانيد ، ويحاول البحث الإجابة عن الأسئلة التالية:

١ . ما سبب الإعلال بهذه القرينة ؟

٢ . ما الصور التي تدخل تحت هذه القرينة ؟

٣. هل تستقل هذه القرينة بالإعلال أم لا بد من قرائن أخرى تنضم إليها ؟

## أهمية البحث وأسباب اختياره :

للقرائن عند المحدثين شأنٌ عظيم، فقواعدهم في النقد قائمة على هذه القرائن، وكل حديث له قرائنه الخاصة؛ لذا تواردت أقوالهم في صعوبة هذا العلم، أعني علم العلل، ومن القرائن التي لم أرَ من بحثها بحثًا مستقلًا قرينة إعلال الإسناد العالي بالإسناد النازل عن الشيخ الواحد ، فأردت أن أجمع أقوال النقاد وتطبيقاتهم لهذه القرينة.

## أهداف البحث:

١ . بيان أهمية العلو، وأنه مقصد كثير من المحدثين، وحينئذٍ فعزوف المحدثين عنه، وروايتهم للنازل رغم وعورته يوجد عند الناقد شكًا في صحة العالي؛ إذ المتبادر أن تكون الشهرة له دون النازل .

٢ . معرفة أقسام العلو، والتي من خلالها تُعرف الصور التي تدخلها هذه القرينة.

٣. بيان أن هذه القرينة لا تستقل بالإعلال وحدها غالبًا، بل لا بد من وجود قرائن أخرى تنضم إليها.

## الدراسات السابقة:

لم أر من خص هذا البحث بدراسة ، فقمت بدراسته ،وذكرت

مقدمات للموضوع تتعلق بالعلو وأقسامه وأهميته توطئة لصلب البحث،ومما وقفت عليه مما له تعلق بهذه المقدمات :

١-العلو والنزول وأثره في الإسناد، د. حسن كمال القصبي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة العدد ١٩/ ١ عام ٢٠٠١م، وكان البحث في فصلين؛ الأول يتعلق بالإسناد وأهميته، والثاني يتعلق بالعلو والنزول وأقسامهما، ولم يتعرض لفكرة البحث إطلاقًا.

٢-أسباب تقديم الإسناد النازل على الإسناد العالي، د. عبد ربه أبو صعليك، مجلة المنارة، مجلد ٢٠ عدد ٢/ أ ٢٠١٤م؛ حيث ذكر في بحثه أسباب تقديم النازل من كون رجاله أوثق أو مسلسل بالسماع فلا إجازة فيه ولا مناولة، أو كون رجاله بُراء من البدع والأهواء إلى غير ذلك، ولم يناقش قضية البحث.

٣-الإسناد العالي والنازل وفوائد الجمع بينهما عند المحدثين، د. ناصر عبدالفتاح، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين، جامعة الأزهر، مجلد ٣٩، ٢٠٢٠م، جاء المبحث الأول في تعريف العلو وأفضليته وأسباب تقديمه على النزول والترجيح به، وجاء المبحث الثاني في النزول وأقسامه والحالات التي يكون فيها النزول أفضل من العلو، وأسباب جمع المحدثين بين العلو والنزول، وجهد الباحث ظاهر في بحثه بالنقولات والأمثلة والتقسيمات، وهو يلتقي مع بحثي في بعض النقاط كأسباب الجمع بين العلو والنزول، وذكر ما لم أذكره والعكس أيضًا، أما أساس المشكلة في بحثي وهي قرائن إعلال العالي بالنازل من الأسانيد فلم يتطرق له .

## حدود البحث :

جاء هذا البحث ليدرس القضية في عصر الرواية الشفهية وما بعد ذلك

من دخولها في المدونات والمصنفات الحديثية ، ذلك أن من أقسام العلو التي أولع بها المتأخرون هو العلو إلى أحاديث أصحاب المصنفات .

**منهج البحث :**

سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي ثم التحليلي ، حيث استقرأت كتب أهل الرواية واستخرجت منها الأقوال النظرية والتطبيقات العملية ،ثم قمت بتحليل هذه النصوص ومقارنة الأسانيد بعضها ببعض.

**خطة البحث:**

جاء هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة ، وفهرس المراجع .

**المقدمة**: وفيها بيان مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، وحدوده ، ومنهجه ،والدراسات السابقة.

**التمهيد**: تعريف العالي والنازل من الأسانيد.

**المبحث الأول**: أقسام العلو.

**المبحث الثاني**: العلو في رواية الحديث ؛ مكانته ، وأسبابه ، وتحته مطلبان:

- المطلب الأول: بيان مكانة العلو ومنزلته.
- المطلب الثاني: أسباب علو الراوي في إسناده.

**المبحث الثالث**: إعلال العالي بالنازل من الأسانيد .

**الخاتمة** : وتتضمن أهم نتائج البحث وتوصياته .

**فهرس المراجع :**

## التمهيد

## تعريف العالي والنازل من الأسانيد

أما تعريف العالي والنازل لغة فقد قال ابن فارس: «(علو) العين واللام والحرف المعتل ياء كان أو واوًا أو ألفًا، أصل واحد يدل على السمو والارتفاع.. يقولون: تعالى النهار، أي ارتفع.. قال الفراء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين:81]، قالوا: إنما هو ارتفاع بعد ارتفاع إلى ما لا حد له»، وقال في النازل: «(نزل) النون والزاء واللام كلمة صحيحة تدل على هبوط شيء ووقوعه..»[(١)].

أما تعريفه اصطلاحًا؛ فبما أن العلو أقسام فالتعريف يكون لكل قسم على حِدَة، ذلك أن أهل الاصطلاح قسموا العلو إلى خمسة أقسام:

١- العلو المطلق وهو قلة الوسائط بين المخرِّج والنبي صلى الله عليه وسلم؛ فالحديث الذي يرويه الترمذي مثلًا بسند رباعي يعني بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم أربعة رواة؛ أعلى من روايته ذلك الحديث بسند خماسي أو سداسي.

٢- العلو إلى إمام أو محدث كبير من أئمة الإسلام ومحدثيهم، بغض النظر عن حديث ذاك الإمام وهل هو عالٍ أم لا؟

٣-العلو إلى أحاديث أصحاب الكتب الستة أو غيرها من دواوين الإسلام.

٤-العلو بقدم وفاة الشيخ كما لو روى اثنان عن شيخ، وأحدهما مات قبل الآخر فروايته هي العالية.

٥- العلو بقدم السماع كما لو روى اثنان عن شيخ، وأحدهما سمع من الشيخ في شبابه والآخر بعد ذلك، فرواية الأول هي العالية وإن كانت وفاته بعد الثاني.

(١) مقاييس اللغة (٤/ ١١٢) (٥/ ٤١٧)، ومجمل اللغة (٤٦٣).

ويمكن أن يُعرف العلو بأقسامه الخمسة فيُقال هو: «قلة الوسائط في السند، أو قدم سماع الراوي أو وفاته[١]» فالشطر الأول يشمل الأنواع الثلاثة حسب مقصد المخرج، وبذا يظهر الربط بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، وأن العلو هو الارتفاع والقرب والمكانة العالية.

## المبحث الأول:
## أقسام العلو

سبق أن العلو خمسة أقسام، وهذه الخمسة يمكن تقسيمها إجمالًا إلى قسمين:

**القسم الأول: العلو المطلق**: وهو القرب من النبي صلى الله عليه وسلم بأقل عدد من الرجال، أو هو قلة الوسائط بين المخرّج والنبي صلى الله عليه وسلم، ويسمى علو المسافة، وعليه فكلما بعد الراوي عن عصر النبوة نَزَل به الإسناد.

**والقسم الثاني: العلو النسبي**؛ وهو أقسام:

### القسم الأول :

العلو إلى إمام أو محدث كبير من أئمة الإسلام ، بغض النظر عن حديث ذاك الإمام وهل هو عالٍ أم لا؟ وذلك كالعلو إلى الأعمش، وابن جريج، وشعبة، والثوري، ومالك، وابن عيينة، وغيرهم، ومثال ذلك: شعبة بن الحجاج أمير المؤمنين في الحديث من كبار الأئمة لم يقع حديثه بعلو بالنسبة للكتب الستة إلا في كتاب البخاري وسنن أبي داود، فبينهما وبينه في كثير من الأحاديث رجل واحد، وأما بقية الستة فأقل ما بينهم وبينه اثنان، وفي المتأخرين مثلًا العلائي له أحاديث علا فيها إلى مالك إمام دار الهجرة، وألف كتابًا سماه : بُغية الملتمس في

(١) فتح المغيث (٣/ ٣٤٦)، وينظر: علوم الحديث لابن الصلاح (٢٥٥)، التقييد والإيضاح (٢٥٧)، وتدريب الراوي (٢/ ١٥٩).

سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس، والعلائي من علماء القرن الثامن (ت٧٦١)، فالسباعيات أعلى أسانيده إلى الإمام مالك بالنسبة إلى زمنه، يقول العلائي: «فالحديث الذي يتفق بيننا وبينه فيه سبعة رجال ثقات يكون عاليًا جدًا[1]»، هذا العلو إلى الإمام، بغض النظر عن إسناد الإمام، فقد يكون نازلًا فيما بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم فمالك عنده ثنائيات، لكن العلائي قد يروي حديثًا يكون بين مالك والنبي صلى الله عليه وسلم رباعي وهو من أنزل أسانيد مالك، ومع ذلك يورده هنا لأن غايته العلو إلى مالك أصلاً.

ويدخل في هذا القسم العلوُّ إلى صاحبي الصحيحين، ومصنفي الكتب المشهورة، فهم من الأئمة الحفَّاظ، وبعضهم يفرد هذا بنوع كما فعل ابن دقيق، وهو غير القسم الذي سيأتي ويذكره علماء المصطلح قسمًا مستقلًا.

### القسم الثاني :

العلو إلى أحاديث أصحاب الكتب الستة، أو العلو بالنسبة إلى رواية البخاري ومسلم أو غيرهما من أصحاب الكتب المعتمدة، أو يُقال العلو إلى شيخ أحد الأئمة مصنفي دواوين السنة أو من فوقه، ومنهم من خصه بالستة بهذا القيد، لأن غالب الكتب في هذا الباب إنما هي في العلو إلى هذه المصنفات، وبعضهم أطلق ولم يقيده بالستة لا سيما وهناك من استخرج على مسند الإمام أحمد.

والمقصود بالعلو هنا أن يروي حديثًا موجودًا في الصحيحين أو غيرهما، لكن يرويه من غير طريق البخاري أو مسلم، بحيث لو رواه

(١) بغية الملتمس (٤٩). وقبل العلائي ابن دقيق العيد (ت٧٠٢) مثلاً فقد قال: «وأعلى ما وقع لنا إلى مالك رحمه الله ستة رجال، وأكثر منه سبعة، ووقع لنا إلى سفيان ستة في أحاديث كثيرة، بسبب طول عُمره وتأخرِه بعد مالك رحمهما الله تعالى» ينظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح (٤٧)، وسفيان هو ابن عيينة وقد توفي عام (١٩٨) بعد مالك بعشرين سنة تقريبًا.

من غير طريقهما كان أعلى مما لو رواه من طريقهما[١]، ونشأ في مثل هذا نوع من التأليف كانت الغاية الكبرى منه علو الإسناد، وهذا الفن يُعرف بالمستخرجات، قال ابن حجر والسخاوي واللفظ له: «فالمستخرجون ليس جل قصدهم إلا العلو، يجتهدون أن يكونوا هم والمخرج عليه سواء..[٢]»، ولها فوائد أخرى كونها طريقًا من طرق الحديث فينطبق عليها فوائد الطرق للحديث الواحد.

وهذا النوع من العلو كثر اعتناء المحدثين المتأخرين به جدًّا؛ ذلك أنه بعد أن دُوِّنت الأحاديث، وصُنِّفت المؤلفات لم يكن لأحد أن يأتي بحديث إلا وهو موجود في هذه الكتب[٣]، لكن المجال مفتوح في تطريق هذه الأحاديث بحسب ما يقع عند المتأخر من الأسانيد والطرق، ونشأ

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (٢٥٨)، والغاية شرح الهداية للسخاوي (١/ ٩٩).

(٢) فتح المغيث (١/ ٥٩)،والنكت لابن حجر (١/ ٢٩٣)،وقد يعلو المخرّج عليه؛ لذا كثرت المستخرجات على صحيح مسلم مقارنة بالمستخرجات على صحيح البخاري حتى ذُكر قريبًا من عشرين مستخرجًا على مسلم، وسبب ذلك نزول مسلم في أسانيده بخلاف البخاري، فعمد هؤلاء المستخرجون إلى أحاديث الكتاب فساقوها من مروياتهم عالين على مسلم بدرجة أو درجتين. يُنظر: السير (١٢/ ٥٦٩)، والرسالة المستطرفة للكتاني (ص٢٧) والمستخرجات: نشأتها وتطورها لموفق عبد القادر (ص٢٠)، وقد ذكر الكتاني أربعة كتب مستخرجة على البخاري، واثنتا عشرة على مسلم.

(٣) قال البيهقي: «فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم، لم يقبل منه، ومن جاء بحديث هو معروف عندهم، فالذي يرويه اليوم لا ينفرد بروايته، والحجة قائمة بحديثه برواية غيره». مناقب الشافعي للبيهقي (٢/ ٣٢١)، وعلوم الحديث لابن الصلاح (١٢٠). وحينئذ فلم يكن لطلب العلو تلك الأهمية والمكانة التي كانت عليه سابقًا قبل التدوين، وصار الاهتمام بذلك على حساب فقه الحديث وفهمه محل نقد ونظر، قال ابن حجر: «وقد عظمت رغبة المتأخرين فيه حتى غلب ذلك على كثير منهم بحيث أهملوا الاشتغال بما هو أهم منه، وإنما كان العلو مرغوبًا فيه؛ لكونه أقرب إلى الصحة، وقلة الخطأ؛ لأنه ما من راوٍ من رجال الإسناد إلا والخطأ جائز عليه، فكلما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان التجويز، وكلما قلَّت قلَّت». نزهة النظر (١٢٢)، وينظر في هذا أيضًا كلام ابن دقيق في الاقتراح (٤٦)، والذهبي في زغل العلم (٢٧)، والسير (٧/ ١٦٧)، والسخاوي في الغاية (١/ ٩٩). إلا أن جمعًا من المحدثين قد جمع الحسنيين، فحرص على العلو بأسانيده إلى تلك الكتب مع الفهم والعلم والعمل، ومن هؤلاء: أبو بكر الخطيب، وابن ماكولا، وأبو عبد الله الحميدي، ومن بعدهم كالسلفي، وابن عساكر، ومن بعدهم كالمزي، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم. ينظر :مقدمة ابن الصلاح ص(٢٥٨)

من جراء ذلك ما يُعرف بالموافقة والبدل والمساواة والمصافحة[١]، فتجد في كتب الأمالي والمعاجم والمشيخات والفوائد ما يصح أن يُقال إنها كالمستخرجات على الصحيحين أو غيرها من الكتب، كما أن العلو من مقاصد أهل الانتخاب؛ لذا تجد في كتب الفوائد المنتخبة الانتخاب للصحاح والغرائب، والمقصود بالصحاح هي التي يرويها المخرِّج عاليًا فتجده يروي حديثًا في الصحيحين لكن من غير طريقهما فيعلو بإسناده، فهي الصحاح العوالي بل في كتب التراجِم التي ليس مقصودها الرواية أصلًا تجد هذا الأمر ظاهرًا، فحين يسوق الخطيب أو ابن عساكر في تاريخيهما، أو المزي في تهذيب الكمال ،أو الذهبي في السير حديثًا من طريق صاحب الترجمة فإنه يختاره وينتخبه لغرابته أو لعلوه، فتجده يقول :وقع لنا بدلًا عاليًا، أو وافقنا البخاري في شيخه أو نحو هذه العبارات[٢]، ومن النادر جدًّا روايته من طريق الستة؛ وبناءً عليه فإن هذه الكتب من المعاجم والمشيخات والفوائد حقها أن يُشار إليها عند الكلام على المستخرجات، قال السخاوي: «ثم إن أصحاب المستخرجات غير منفردين بصنيعهم، بل أكثر المخرِّجين للمشيخات والمعاجم، وكذا للأبواب يوردون الحديث بأسانيدهم، ثم يصرحون بعد انتهاء سياقه غالبًا بعزوه إلى البخاري أو مسلم أو إليهما معًا مع اختلاف الألفاظ وغيرها يريدون أصله[٣]»ومثلها الأجزاء الحديثية، بل في هذه الأجزاء ما كان قصد العلو فيه أساسًا؛ يدل لذلك عنوانه مثل بعض كتب الأربعينيات كالأربعين حديثًا من المساواة المستخرجة عن ثقات الرواة تخريج أبي القاسم ابن عساكر (ت٥٧١هـ) خرجها لشيخة

(١) ينظر في تعريفها: علوم الحديث لابن الصلاح (٢٥٨)، والتقييد والإيضاح (٢٠١)، ونزهة النظر (١٢٢)، وفتح المغيث (٣/ ٣٥٩)، وتدريب الراوي (٢/ ١٥١) وغيرها من كتب المصطلح ، وينظر في التمثيل لها مقدمة الباحث لتحقيق كتاب الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب لأبي الفرج الدينوري ، تخريج الخطيب البغدادي .

(٢) هذه يقولها المزي والذهبي .

(٣) ينظر: فتح المغيث (١/ ٧١).

الفراوي، وكتاب الأربعين الأبدال العوالي؛ لأبي القاسم ابن عساكر، بل ذكر له الذهبي كتاب الموافقات في ستة مجلدات قال السخاوي: «وهو ضخم أنبأ عن تبحره في هذا الفن[(١)]» وجزء فيه مصافحات الإمام مسلم والإمام النسائي لأبي محمد الدمياطيّ، (ت ٧٠٥هـ) مطبوع، وفي كتب الأثبات والمشيخات الكم الكثير من هذا القبيل.

فهذه الكتب والأجزاء فيها شبه بالمستخرجات من حيث إنَّ أعظم مقاصد مؤلفيها هو العلو، لكن المستخرجات أخص من هذه المؤلفات لأن المصنف فيها يتتبع أحاديث الكتاب المستخرَج عليه واحدًا واحدًا؛ لذا فما لا يجده من غير طريقهما فإنه يرويه عنهما أو يتركه، فهو قد حصر نفسه بهذا الكتاب المستخرَج عليه[(٢)].

**القسم الثالث :**

العلو بقدم وفاة الشيخ؛ بحيث يروي اثنان عن شيخ، وأحدهما أقدم وفاة من الآخر مثاله: روى البخاري عن قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا جرير، عن الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن أبي معمر، قلت لخباب: أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر؟ قال: نعم،

(١) فتح المغيث (٣/ ٣٦٥)

(٢) فهذا أبو عبد الله بن الأخرم قد صنَّف مستخرجًا على صحيح مسلم، لكن قال الحاكم: سمعته غير مرة يقول: «ذهب عمري في جمع هذا الكتاب يعني المستخرج على كتاب مسلم، قال الحاكم وسمعته تندم على تصنيفه المختصر الصحيح المتفق عليه ويقول: من حقنا أن نجتهد في زيادة الصحيح..» السير (١٥/ ٤٦٧).
وقال الدارقطني :سمعت أبا محمد الحسن بن علي بن الحسن الحافظ المعروف بابن غلام الزهري بالبصرة يقول: «كان من الواجب للشيخ أبي بكر الإسماعيلي أن يصنف لنفسه شيئًا ويختار على حسب اجتهاده، فإنه كان يقدر عليه لكثرة ما كان كتب، ولغزارة علمه وفهمه وجلالته، وما كان له أن يتبع كتاب محمد بن إسماعيل البخاري فإنه كان أجلَّ من أن يتبع غيره أو كما قال» ينظر تاريخ جرجان (ص ١١٠). على أن بعض المستخرجين لا يقيد نفسه تمامًا بالكتاب، فهذا أبو عوانة في مستخرجه على صحيح مسلم جاء بزيادة طرق بل بزيادة أحاديث كثيرة، كما قال السخاوي في فتح المغيث.

قلنا: من أين علمت؟ قال: باضطراب لحيته[١]» وروى هذا الحديث أيضًا أبو العباس السراج عن قتيبة بن سعيد به[٢].

فإسناد البخاري والسراج كلاهما سداسي، لكن العلو هنا في روايته من طريق البخاري فقد توفي سنة (٢٥٦)، وأبو العباس السراج توفي سنة (٣١٣)[٣].

## القسم الرابع:

العلو بقدم السماع، فيروي اثنان عن شيخ أحدهما سمع من الشيخ قديمًا مثاله: الحديث السابق أو مثلًا روى البخاري عن قتيبة بن سعيد، حدثنا سفيان، عن عمرو، سألنا ابن عمر رضي الله عنهما: أيقع الرجل على امرأته في العمرة قبل أن يطوف بين الصفا والمروة؟ قال: «قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فطاف بالبيت سبعًا، ثم صلَّى خلف المقام ركعتين، وطاف بين الصفا والمروة» وقال: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب:٢١][٤]

وأخرجه النسائي أيضًا عن قتيبة به[٥].

فهنا علو الرواية من طريق البخاري؛ لأنه أقدم سماعًا لقتيبة من النسائي، فقد سمع النسائي من قتيبة في أخريات حياته، وكان عمر قتيبة وقتها تسعين سنة[٦].

ورواية المتقدم سماعًا علوٌّ وإن لم يكن علو مسافة، ويتبين أثر هذا العلو في الرواة المختلطين؛ فسماع المتقدم منهم أعلى من سماع المتأخر ممن سمع منهم بعد الاختلاط.

(١) صحيح البخاري (٧٧٧).
(٢) مسند السراج (١١٦).
(٣) وذكر ابن الصلاح مثالاً آخر، ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث (٢٦١).
(٤) صحيح البخاري (١٦٢٣).
(٥) سنن النسائي (٢٩٦٠).
(٦) تهذيب الكمال (١/ ٣٣٨).

والظاهر أن هذا مراد من ذكر العلو بقدم الوفاة؛ إذ إنَّ الأقدم وفاة غالبًا سيكون أقدم سماعًا وإن كان ذلك ليس بلازم، لكن بعض الأمور تُحمل على الغالب؛ ولذا فالعلو بقدم الوفاة لم يذكره ابن طاهر المقدسي في كتابه (العلو والنزول في الحديث) الذي هو عمدة الباب، ولم يذكره ابن دقيق في الاقتراح، ولا النووي في اختصاره، ولا ابن حجر في النزهة، ومما يدل على أن المراد به قدم الوفاة أن ابن طاهر وابن دقيق لما ذكرا العلو بقدم السماع مثَّلا له بقدم الوفاة[(١)].

هذه أقسام العلو الاصطلاحي المقصود، وهناك علوٌّ معنوي كالعلو بكون رجال الإسناد أوثق أو أفقه وإن نزل العدد، وفي مثل هذا وردت أقوال النقاد؛ لذا قال عبد الله بن المبارك: «ليس جودة الحديث قُرب الإسناد، جودة الحديث في صحة الرجال»[(٢)]، وقال عبيد الله بن عمر

(١) قال ابن طاهر في العلو والنزول (٧٦): «الدرجة الثالثة من العلو تقدم السماع وتأخره مثاله أن يسمع تابعي من صحابي حديثًا وتقدم وفاة ذلك التابعي، ثم مثل بحديث رواه الحسن البصري وحميد الطويل عن أنس، والحسن توفي سنة عشر ومائة ، وحميد توفي سنة ثلاث وأربعين ومائة، قال : «فلا يكون الإسناد إلى الحسن مثل الإسناد إلى حميد وإن استويا في المرتبة، بل يكون الطريق إلى الحسن أعلى وأجل»، بل أورد مثالًا يكاد يكون صريحًا أن مراده بقدم الوفاة قدم السماع، فذكر أن البخاري حدَّث عن أحمد بن أبي داود عن روح حديث قوله صلى الله عليه وسلم لأُبي بن كعب: «إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن»، وحدَّث بهذا الحديث أبو عمرو بن السماك عن ابن أبي داود هذا وبين وفاته ووفاة البخاري ثمان وثمانون سنة، قال: «فهما وإن اجتمعا في المنزلة فقد افترقا في الجلالة وقدم السماع؛ فلا يكون الطريق إلى البخاري كالطريق إلى أبي عمرو ابن السماك». وقال ابن دقيق (٤٨): «وخامسها: العلوّ بقدم السماع وإن استوى العدد، كما إذا روى شيخ من شيوخنا حديثًا عن شيخ قديم الوفاة، كالحافظ أبي الحسن المقدسي، عن السِّلفي، وروينا نحن ذلك الحديث عن من تأخرت وفاته كابن بنت السِّلفي، فإن المقدسي توفي سنة إحدى عشرة وستمئة، وتوفي السِّبط سنة إحدى وخمسين، فالعدد بالنسبة إلى السِّلفي واحد، إلَّا أن الأول أقدم؛ فهذا يعدونه علوًّا، ويُثبتون له مزية في الرواية» على أن بعض المعاصرين ذكر أن الرواية عن متقدم الوفاة تُعد علوًّا فقد يكون الغالب من مرويات هؤلاء الذين تتقدم وفياتهم العزةُ والغرابةُ؛ إذ يَقِلُّ الرواة عنهم، بل قد يتفرد عنهم راوٍ واحد، فيغرب بتلك الطرق على أقرانه ومعاصريه، وهذا النوع من الطرق مرغوب فيه عند المتأخرين.. ينظر كتاب لسان المحدثين، محمد خلف سلامة (٤/ ٧٩)، ولعلَّ في المطلب الثاني من المبحث الثالث ما يؤيد هذا القول، لذا قال الخليلي في الإرشاد (١/ ١٧٩): «وقد يكون الإسناد يعلو على غيره بتقدم موت راويه وإن كانا متساويين في العدد» وضرب مثلاً برواية قتيبة بن سعيد (ت٢٤٢) عن مالك ورواية عبد الله بن وهب(ت١٩٨) عن مالك قال: «فهما سواء في مالك لكن ابن وهب لقدم موته وجلالته لا يوازيه قتيبة مع توثيقه وصلاحه»

(٢) شرح العلل لابن رجب (١/ ٦٢)، وفتح المغيث (٣/ ٣٧٨).

الرَّقي الحافظ: «حديث بعيد الإسناد صحيح خير من حديث قريب الإسناد سقيم أو قال: ضعيف»[(١)]، وقال ابن معين: «الحديث بنزول عن ثَبْتٍ خير من علو عن غير ذي ثَبْتٍ»[(٢)] وقال ابن دقيق لما ذكر الأقسام السابقة: «ومن الناس من يَعُدُّ العلوَّ الإتقان والضبط وإن كان نازلًا في العدد، وهذا علو معنوي والأول صوري ورعاية الثاني إذا تعارضا أولى[(٣)]»

ولا شك أن النظر في صحة الإسناد هي الأساس ؛ فالنازل الصحيح خير من العالي الضعيف، لكن الكلام هنا عن العلو الاصطلاحي بمعنى لو كان كلا الإسنادين رجالهما في مستوى واحد من الثقة والإتقان، وأحدهما ثلاثي والآخر رباعي، فالمقدم الثلاثي لعلوه، لا بالنظر إلى أمر خارج.

## المبحث الثاني
## العلو في رواية الحديث : مكانته ، وأسبابه .

**وتحته مطلبان:**

### المطلب الأول: بيان مكانة العلو ومنزلته.

تواترت أقوال الأئمة -رحمهم الله- في الاهتمام بالأسانيد، والأخذ عن الثقات، قال شعبة بن الحجاج (ت١٦٠): «إنما تُعلم صحة الحديث بصحة الإسناد» وقال الثوري (ت١٦١): «الإسناد سلاح المؤمن، إذا

(١) الجامع (١/ ١٢٤)، وفتح المغيث (٣/ ٣٧٨).

(٢) الجامع للخطيب (١/ ١٢٤)، وفتح المغيث (٣/ ٣٧٧).

(٣) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص ٤٨). وقال الخطيب: «ليس العالي من الإسناد ما يتوهمه عوام الناس، يعدون الأسانيد فما وجدوا منها أقرب عددًا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم يتوهمونه أعلى»، ثم ذكر أمثلة لنُسَخٍ عاليةٍ موضوعه. وقال السلفي: «الأصل: الأخذ عن العلماء، فنزولهم أولى من علو الجهلة على مذهب المحققين من النقلة، والنازل حينئذ هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق». تنظر أقوالهم في معرفة علوم الحديث للحاكم (١٠)، ومسألة العلو لابن طاهر (١٩٨)، والإرشاد للخليلي (٣٨)، وفتح المغيث (٣/ ٣٥٤) (٤/ ٧٨).

لـم يكـن معـه سلاح فبـأي شـيء يقاتـل؟» وقـال ابـن المبـارك (ت١٨١): «الإسـناد عنـدي مـن الديـن، لـولا الإسـناد لقـال مَـن شـاء مـا شـاء، فـإذا قيـل لـه: مـن حدثـك؟ بقـي[١]» فهـذه النصـوص عـن الأئمـة -وغيرهـا كثيـر- تبيـن أهميـة الأسـانيد، وأنهـا المرجـع والحكـم في صحـة النقـل وعدمـه[٢]؛ مثلـه في الطريـق الحسِّـي لا يسـتطيع الإنسـان أن يصـل إلـى المدينـة التـي يريدهـا إلَّا إذا كان الطريـق سـالكًا سـليمًا،وإذا كان الأمـر كذلـك فـكل مـا يُحقـق صحـة الإسـناد وسلامتـه، وبعـده عـن الضعـف فهـو المطلـوب، ومـن ذلـك العلـو فيـه؛ لأنـه كمـا قـال ابـن الـصلاح: «العلـو يُبعـد الإسـناد مـن الخلـل، لأن كل رجـل مـن رجالـه يحتمـل أن يقـع الخلـل مـن جهتـه سـهوًا أو عمـدًا، ففـي قلتهـم قلـة جهـات الخلـل، وفي كثرتهـم كثـرة جهـات الخلـل، وهـذا جلـي واضـح[٣]» وقـال ابـن حجـر: «وإنمـا كان العلـو مرغوبًـا فيـه؛ لكونـه أقـرب إلـى الصحـة، وقلـة الخطـأ؛ لأنـه مـا مـن راوٍ مـن رجـال الإسـناد إلا والخطـأ جائـز عليـه، فكلمـا كثـرت الوسـائط وطـال السـند؛ كثـرت مظـان التجويـز، وكلمـا قلَّـت قلَّـت[٤]».

لـذا حـرص المحدثـون رحمهـم الله علـى الأسـانيد العاليـة وطلبوهـا ورحلـوا لأجلهـا، قـال الإمـام أحمـد «طلـب الإسـناد العالـي سـنة عمـن سـلف...»[٥]، ولمـا قيـل لـه: «أيرحـل الرجـل في طلـب العلـو؟ فقـال: بلـى والله شـديدًا، لقـد كان علقمـة والأسـود يبلغهمـا الحديـث عـن عمـر فلا يقنعهمـا حتـى يخرجـا إليـه فيسـمعانه منـه[٦]»، وقـد سُـئل عـن رجـل يقيـم ببلـده وينـزل في الحديـث درجـة فقـال: «ليـس يُطلـب العلـم هكـذا، لـو طُلـب

(١) ينظر في النقول السابقة: شرح علل الترمذي، لابن رجب (١/ ٣٦٠).
(٢) وقد يعرف النقاد خلل الإسناد من خلال النظر في المتن .
(٣) معرفة أنواع علوم الحديث (ص ٢٥٦)، وابن حجر في النزهة (١٢٢).
(٤) نزهة النظر (١٢٢).
(٥) الجامع لأخلاق الراوي (١/ ١٢٣).
(٦) معرفة علوم الحديث لابن الصلاح (٢٤٧).

العلم هكذا مات العلم ؛ إنما يؤخذ العلم عن الأكابر[(١)]» وقد رحل خلق من أهل العلم قديمًا وحديثًا إلى الأقطار البعيدة طلبًا لعلو الإسناد. كما ذكر الخطيب البغدادي رحمه الله.[(٢)]

ومعرفة العالي والنازل من الأسانيد من مباحث علم المصطلح[(٣)]، بل صدَّر به الحاكم كتابه فذكره كأول نوع من أنواع علوم الحديث[(٤)] وكذا الخطيب جعله من أوائل مباحثه في كتاب الجامع لأخلاق الراوي، وقبله الرامهرمزي في المحدث الفاصل، والمؤلفون في المصطلح يجعلون هذا المبحث في ثنايا مباحث هذا الفن وأوساطه جريًا على ترتيب ابن الصلاح، ومنهم من لم يلتزم ترتيبه؛ لذا ذكره ابن الجزري في منظومته في أوائل المباحث.

وطلب العلو والرحلة لأجله -خاصة في عصر الرواية- ليس ترفًا علميًّا، وكيف يكون ترفًا وهم يقطعون الفيافي ويفارقون الوِلْدان والبلدان؟! بل طلب العلو له فائدته على الراوي والمروي، أما الراوي فهي شهادة له على تثبته واحتياطه، فقد يكون هذا من دواعي رحلته، كما يدل على أمانته وعدم تدليسه في الأحاديث التي لم يسمعها بعلو من شيخه، فالرحلة مظنة عدم استيعاب حديث الشيخ لقصر اللقاء لذا يضطر أحيانًا إلى الانتخاب وعدم الاستيعاب، فربما سمع بعدُ أحاديث لم يسمعها ولم ينتخبها، فنزوله في الإسناد مع إمكانية إيهام العلو دليل صدقه وعدم تدليسه؛ فالشافعي ربما نزل في إسناده فروى

(١) طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى (١/ ١٩٨)، والآداب الشرعية والمنح المرعية، لابن مفلح (٢/ ٥٥).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (١/ ١١٥).

(٣) ينظر في تعريفه وفضيلته وأقسامه: المحدث الفاصل (٢١٤) ومعرفة علوم الحديث للحاكم (٥)، ومسألة العلو والنزول لابن طاهر القيسراني (١٨٩)، والجامع للخطيب (١/ ١١٥ - ١٢٥)، وعلوم الحديث لابن الصلاح (٢٥٥)، وفتح المغيث (٣/ ٣٤٤)، وسائر كتب المصطلح.

(٤) معرفة علوم الحديث (٥) .

عن مالك بواسطة ثلاثة رجال[(١)]، مع أنه من أخص تلاميذ مالك، ولما وثق الإمام أحمد معاوية بن عبد الكريم البصري الضال -الذي ضلَّ في طريق مكة- كأن بعضهم اتهمه بالتدليس عن عطاء بن أبي رباح المكي؛ فقيل لأحمد: «بعض ما روى عن عطاء لم يسمعه، فأنكره، وقال: هو يروي بعضها عن قيس وبعضها يقول: سمعت عطاء، أي فلا يدلس[(٢)]. وقال أبوداود: «الليث بن سعد روى عن الزهري، وروى عن خمسة عن الزهري..[(٣)]»ويروي أيضًا عن نافع مولى ابن عمر، وعن أربعة عن نافع[(٤)]، وسواء كان سماعه النازل قبل التقائه بنافع والزهري أو بعده بحيث تكون هناك أحاديث فاتته عنهما، ففيه منقبة لليث فبإمكانه التدليس بإسقاط هؤلاء بل التدليس هنا مما يحلو فيسقط خمسة رواة لكنه لم يفعل؛ لذا قال عنه أبو داود: «ليس أحدٌ ينزل نزوله[(٥)]»وقال الخليلي: «ومن حسن ديانته أنه مع إكثاره عن الزهري سماعا يروي ما فاته عن يونس بن يزيد وعقيل وغيرهما[(٦)]»

أما فائدة العلو بالنسبة للمروي ، فيتضح مما سبق نقله عن ابن الصلاح وابن حجر؛ ذلك أن كل رجل من رجال الإسناد يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهوًا أو عمدًا، ففي قلتهم قلة جهات الخلل، وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل، وهذا جلي واضح ، فحين يروي الليث عن الزهري فاحتمال خطئه على الزهري وارد، لكن هذا الاحتمال يتضاعف لو روى عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن يزيد بن الهاد عن

(١) السير (٨/ ١٢٤). فقد روى الشافعي حديثًا عن شيخه سعيد بن سالم عن ابن جريج عن سفيان الثوري عن مالك.

(٢) الجرح والتعديل (٨/ ٣٨١)، وقوله (أي فلا يدلس) تفسير أبوبكر الأثرم ناقل النص عن أحمد، وقيس هو ابن سعد المكي.

(٣) سؤالات الآجري (١٤٩٧)، المرحمة الغيثية بالترجمة الليثية لابن حجر (٩).

(٤) المرحمة الغيثية بالترجمة الليثية لابن حجر (٩).

(٥) سؤالات الآجري (١٥٠٨).

(٦) الإرشاد (١/ ٢٠١)،وقارنه بغيره ممن يدلس؛ انظر السير (٨/ ١٥-١٦).

إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عنه، فاحتمال أن صالح يخطئ على الزهري، فإن سلم فاحتمال أن إبراهيم قد أخطأ عليه، فإن سلم فيزيد، فإن سلم فسعيد، فإن سلم فخالد، فإن سلم فالليث، كالطريق الحسي كلما كان الطريق طويلًا زاد احتمال الحوادث؛ لذا ذكروا من وجوه الترجيح بين الأحاديث المتعارضة -إذا لم يمكن الجمع، ومعرفة الناسخ- ترجيح ما كان أعلى إسنادًا[(١)]، فكلما علا الإسناد قلَّ احتمال الخطأ، وهذا الخطأ إما في الإسناد أو المتن أو فيهما.

ومثال الخطأ في الإسناد: قال أبو أسامة حماد بن أسامة: «كنت عند سفيان الثوري فحدثنا زائدة، عن شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن سعيد بن جبير في قول الله تعالى: ﴿فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾[الزمر:٦٨]...الحديث، فقال سفيان: يا أبا الصلت -يعني زائدة بن قدامة- إنك لثقة، وإنك لتحدث عن ثقة، ولكن قلبي لا يحتمل أن ذا من حديث سلمة، فكتب سفيان: من سفيان إلى شعبة بن الحجاج، إنك قد حدّث عنك رجل ثقة، عن سلمة بن كهيل، عن سعيد بن جبير، ﴿فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾؟ فكتب إليه: من شعبة إلى سفيان، إن هذا الرجل قد غلط علي، إنما حدثني عمارة بن أبي حفصة، عن حجر الهجري، عن سعيد بن جبير[(٢)]» فبهذه المكاتبة علا سفيان في الإسناد واكتشف خطأ الرواية.

ومثاله في المتن: ما رواه علي بن الجعد عن شعبة، عن إسماعيل بن إبراهيم ابن علية، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس بن مالك -رضي الله عنه-: «أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التزعفر». ثم إن ابن الجعد علا في إسناده واكتشف أن شعبة وهم فيه؛ حيث أورده بلفظ العموم فقال ابن الجعد: «ثم لقيت إسماعيل، فسألته عنه، وحدثته

(١) التقييد والإيضاح (٢٨٧).
(٢) تاريخ بغداد (٨/ ٤٣٠).

أن شعبة حدثنا به عنه، فقال: ليس هكذا حدثته، وإنما حدثته أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يتزعفر الرجل»، وقد رواه أبو بكر بن أبي شيبة، وعمرو الناقد، وزهير بن حرب، وابن نمير، وأبو كريب، وغيرهم عن إسماعيل بن علية، به بلفظ: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتزعفر الرجل[(١)]».

وبالرواية العالية تبين خطأ تأويل ابن حجر فقد قال بعد ذكره احتمال أن شعبة اختصر المتن: «.. ويحتمل أن يكون إسماعيل اختصره لما حدث به شعبة، والمطلق محمول على المقيد[(٢)]»

ومن ذلك: أن علي بن عاصم قال حدثنا محمد بن أبي ليلى، عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء بن عازب، قال: «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قام إلى الصلاة فكبَّر ورفع يديه حتى ساوى بهما أذنيه ثم لم يعد». قال علي: فلما قدمت الكوفة قيل لي: إن يزيد حي، فأتيته فحدثني بهذا الحديث، فقال: حدثني عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء، قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قام إلى الصلاة فكبر ورفع يديه حتى ساوى بهما أذنيه، فقلت له: أخبرني ابن أبي ليلى أنك قلت: ثم لم يعد؟، قال: لا أحفظ هذا فعاودته، فقال: ما أحفظه[(٣)]».

وبالعلو يستطيع الوقوف على الأسانيد المنقطعة والْمُدلّسة، ومن أمثلة ذلك: أن شعبة حدث عن قتادة عن سعيد بن جبير عن ابن عمر: أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نبيذ الجر.

---

(١) ينظر: صحيح مسلم (٢١٠١)، ومسند البزار (٦٣٧١)، والمحدث الفاصل (ص٣٨٩-٣٩٠)، وشرح معاني الآثار (٢/ ١٢٨)، وعذّر الرامهرمزي لشعبة فقال: «وأحسب شعبة قصد المعنى، ولم يفطن لما فطن له إسماعيل، وشعبة شعبة».

(٢) فتح الباري (١٠/ ٣٠٤).

(٣) سنن الدارقطني (١/ ٢٩٤)، وينظر أمثلة أخرى: الرحلة في طلب الحديث للخطيب (٤٦) (٤٧)، والموضوعات (١/ ٢٤١).

قال شعبة: قلت لقتادة: سمعته من سعيد بن جبير؟ قال: حدثني به أيوب، فلقيت أيوب، فسألته؟ فحدثني به عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم. فقلت لأيوب: سمعته من سعيد بن جبير؟ قال: لا، حدثني به أبو بشر، فلقيت أبا بشر، فسألته؟ فحدثني أنه سمع من سعيد بن جبير، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه نهى عن نبيذ الجر[(١)]» فرواية شعبة عن قتادة علوٌ صوري، وروايته عن أبي بشر علوٌ حقيقي.

ومن ذلك القصة المشهورة عن شعبة في سفره لمكة ثم المدينة ثم البصرة؛ كي يتثبت من اتصال إسناد حديث[(٢)].

وبالعلو يُرغب في حديثه فيحرص المتأخرون في رواية الأحاديث من طريقه، فيحظى بشرف تبليغ السنة ونقلها وحفظها؛ لذا كان المزي والذهبي وغيرهما يحرصون على رواية الأحاديث من طريق الطبراني لعلو إسناده كما سيأتي.

فالعلو مطلب الرواة بعكس النزول؛ لذا قال يزيد بن هارون الواسطي المجمع على حفظه وإتقانه بل قال عنه أبو حاتم: «ثقة إمام، لا يُسأل عن مثله» قال يزيد: «أحفظ أربعة وعشرين ألف حديث بالإسناد -ولا فخر- وأحفظ للشاميين عشرين ألف حديث لا أُسأل عنها» وبيّن الذهبي أن سبب ذلك النزول فقال: «لأنه أكثر إلى الغاية عن محدثي الشام: ابن عياش، وبقية، وكان ذاك نازلًا عنده..[(٣)]»

وما شَهَر بعض الأجزاء المفردة والكتب المصنفة إلا العلو أو الغرابة كالمحامليات والْمُخلِّصِيات والخِلَعيات والثقفيات والقطيعيات والطيوريات والمهروانيات والحِنّائِيات والمزكيات والغيلانيات.

(١) علل ابن أبي حاتم (١٥٦١)، وأبو بشر هو جعفر بن أبي وحشية.
(٢) تنظر القصة في المحدث الفاصل (٣١٣)، وضعفاء العقيلي (٢/ ١٩١).
(٣) السير (٩/ ٣٥٩-٣٦٠).

وبالنظر في كتب الفهارس والأثبات يلحظ القارئ اهتمام المحدثين بالعلو وتخصيص أحاديثهم العالية بالتأليف في جزء حديثي، فهي مما ينتخبه المحدث من مرويات شيوخه ،وما أكثر الكتب الموسومة بالفوائد المنتخبة العوالي والغرائب[١] ،ومن لطائف هذه الأجزاء: جزء البيْتُوتَة ،ذكره ابن حجر ضمن مرويّاته وقال: «جزء البيتوتة وهو جزء لطيف من عوالي أبي العبّاس السَّرّاج (ت ٣١٣) كان لا يحدّث به إلاّ من بات عنده ليلة[٢] » .

وبالعلو قد يُساوي الراوي شيخه في الإسناد، بل قد يعلو عليه فيكون شيخه كأنه مصافحٌ له، ومن ذلك ما رواه سفيان بن عيينة عن شيخه عمرو بن دينار عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح السمان، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن تميم الداري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الدين النصيحة...الحديث، ثم التقى سفيان بسهيل بن أبي صالح قال: «فلما لقيت سهيلًا، قلت: لو سألتُه لعله يُحدثنيه عن أبيه فأكون أنا وعمرو فيه سواء، فسألتُه، فقال سهيل: أنا سمعتُه من الذي سمعه منه أبي، أخبرني عطاء بن يزيد..فذكره[٣] ».

فالعلو شهوة يتطلع إليها المحدث؛ حتى أن بعض الكذابين والمتروكين ربما أسقطوا الواسطة والواسطتين كي يعلو بالإسناد؛ فهذا

(١) ينظر مثلاً فهرسة ابن خير الإشبيلي، والمعجم المفهرس لابن حجر، والرسالة المستطرفة للكتاني، وهدية العارفين للبغدادي، وخزانة التراث – فهرس مخطوطات (العوالي) إصدار مركز الملك فيصل، وقد استعرضها وتوسع في ذكرها د. سعود الجربوعي في المجلد الأول من تحقيقه للمهروانيات، وأحيانًا يقال: الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب، قال د. الجربوعي (١/ ١٥٢):«كتب الفوائد الّتي وُصِفت أحاديثها بأنّها صحاح، أو اشتملت على عدد منها فإنّ المقصود – فيما يبدو –: أنّ غالب أحاديثها مستخرجة على الصحيحين أو أحدهما، ولم أرَ فيما نظرتُ فيه من كتب الفوائد الموصوفة بهذه الصّفة ما يخرم هذا القصْد « وأعظم مقاصد الاستخراج العلو كما تقدم .

(٢) المعجم المفهرس ص٢٥٠ . وقد طبع بتحقيق أبي الأشبال الزهيري عام، ١٤٠٨ هـ وجاء على صفحة الغلاف في الأصل المخطوط : «سُمِّي هذا الجزء بالبيتوتة؛ لأن السراج ما كان يقرؤها إلا لمن ينام على باب داره ليلة واحدة، وهي من العوالي، كان يقصد بذلك إعزاز الحديث».

(٣) مسند الحميدي (٨٦٠)، وصحيح مسلم (٥٥)، وعلل ابن أبي حاتم (٢٠١٩)، وصحيح ابن حبان (٤٥٧٥).

ابن سمعان قال عنه الإمام أحمد: «زعموا، أخرج كتابه فإذا فيه: ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، فقال: حدثنا جابر بن زيد[(١)]»وما أكثر الرواة الذين رووا عن الصحابي الجليل أنس بن مالك ساكن البصرة -وهم كاذبون - لكونه من آخر الصحابة موتًا وكلٌ يريد وصلًا به لتُرغب أحاديثهم وتعلو أسانيدهم، فهذا أبو هدبة الفارسي كان بالبصرة قال عنه ابن معين: «قدم علينا هاهنا، فكتبنا عنه عن أنس بن مالك، ثم تبين لنا كذبه، كذاب خبيث» وقال هشيم لما ذُكر له هذا الرجل: «قد طلبنا أصحاب أنس منذ عشرين سنة فلم نقدر عليهم». والمضحك -وشر البلية ما يُضحك- أنه يروي ما فيه دعاية له ولمن يسمع منه، فقد قال سمعت أنس بن مالك يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «طوبى لمن رآني، ومن رأى من رآني، ولمن رأى من رأى من رآني[(٢)]»، وقد تابعه على هذا الدجل موسى الطويل فروى هذا الحديث عن أنس رضي الله عنه[(٣)].

كما أن العلو من أغراض المدلسين، فقد يسقطون الوسائط ويروون بالعنعنة إيهامًا لعلو الإسناد قال الإمام أحمد: «كان مبارك يرسل عن

(١) سؤالات أبي داود رقم (٥٧٠)، وقال عبد الله بن المبارك، قلت لشريك: أتعرف أبا سعيد البقال؟ قال: إي والله، أنا أعرفه عالي الإسناد، أنا حدثته عن عبد الكريم الجزري، عن زياد بن أبي مريم، عن عبد الله بن معقل، عن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الندم توبة». فتركني وترك عبد الكريم، وحدث عن عبد الله بن معقل، عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم. تهذيب الكمال (١١/ ٥٤)، وقال الدارقطني عن أحدهم: (..حدثت بأحاديث فأخذها وترك اسمي واسم شيخي وحدث بها عن شيخ شيخي). لسان الميزان (٣/ ٤٥٠)، وحدّ الكذاب هو الرواية عمن يمكن إدراكه والسماع منه كي لا يُفتضح، ومع ذلك فقد فضحهم الله بالتاريخ، وبالنسيان، وبعضهم بما يشبه الجنون فلا يبالي بالتاريخ كرتن الهندي الذي ادعى الصحبة بعد قرون من وفاة خير البرية عليه الصلاة والسلام، قال الذهبي في الميزان (٢/ ٤٥): «وما أدراك مارتن! شيخ دجال بلا ريب، ظهر بعد الستمائة فادعى الصحبة، والصحابة لا يكذبون، وهذا جرئ على الله ورسوله، وقد ألفت في أمره جزءا.»

(٢) ينظر: ترجمته في تاريخ بغداد (٧/ ١٥٧). والحديث يُروى من غير حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) ينظر: حديثه في السير (٢١/ ١٤٢) وقال الذهبي: «موسى غير ثقة، عاش بعد المائتين، وزعم أنه رأى أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها» وفي الميزان (٤ / ٢١٠) أسند عن موسى قوله: «رأيت عائشة رضي الله عنها بالبصرة على جمل أورق في هودج أخضر» ثم قال الذهبي: «انظر إلى هذا الحيوان المتهم، كيف يقول في حدود سنة مائتين إنه رأى عائشة! فمن الذي يصدقه!»

الحسن، قيل: يدلس؟ قال: نعم، قال: وحدث يومًا عن الحسن بحديث فوقف عليه، قال: حدثنيه بعض أصحاب الحديث عن أبي حرب، عن يونس» فهنا أسقط ثلاث وسائط[(١)].

كما أن العلو محل عزاء وتسلية، قال علي بن عاصم الواسطي: «خرجت إلى منصور بن المعتمر، فدخلت الكوفة يوم مات، فقعدت أبكي، فقال لي شيخ قاعد: يا فتى، مالك تبكي؟ قلت: خرجت من واسط إلى هذا الشيخ فوجدته قد مات، فقال: ألا أدلك على من شهد عرس أمه؟ قلت: بلى، قال: أنا، فإذا هو حصين بن عبد الرحمن، فكتب عنه» وفي رواية: «فجعلت أكتب عنه شهرًا[(٢)]»

كما أن النزول محل عقوبة وتأديب، فقد قال عباس النرسي: «أضجروا يومًا معتمرًا فحلف ألا يحدث إلا عن رجل حي، فحدث عن ابن عيينة وابن المبارك وعبد الرزاق[(٣)]».

وقد يقع المحدث في الفخر والعجب بسبب العلو؛ فإذا مات أقرانه بقي منفردًا بالحديث فتكون الرحلة إليه، ولو سُمع من غيره لنزل به الإسناد؛ لذا تجدهم يقولون في التراجم: «بموته نزل الإسناد درجة» قال أبو زرعة الرازي: «من فاته هشام بن عمار يحتاج أن ينزل في عشرة آلاف حديث[(٤)]».

ومن الفخر الذي وقع فيه أحدهم؛ قال الإمام أحمد: حدثنا يومًا ابن عيينة بحديث عاصم، عن زر، عن صفوان في المسح على الخفين.. ثم قال سفيان: من بقي يحدث بهذا عن عاصم؟ قال أبي: فلما انتهى إلى

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٣٣)، ينظر أمثلة: تاريخ بغداد (١٠/ ٦٠)، (١٦/ ٥٧٩). والمدلس يأتي بصيغة محتملة، أما الكذاب والمتروك فيدعي السماع ولا يبالي.

(٢) إكمال التهذيب (١١/ ٣٧٥)، والسير (٩/ ٢٥٣)، وعلل أحمد (١١٩٩) وفيه أن القصة مع هشيم بن بشير، وحصين هو ابن عبد الرحمن السلمي ابن عم منصور بن المعتمر.

(٣) علل أحمد (٣٩٦٥).

(٤) السير (١١/ ٤٣٠) ومثال آخر (١١/ ٥٠٤)، لذا فبعض المحدثين ربما أخذ على تحديثه بأسانيده العالية أجرًا ينظر أمثلة لذلك: السير (١٢/ ٣٢٢) (١٨/ ٣٧٣) (١٨/ ٦١٣) (١٩/ ٢٥٨).

موضع المسح. قال: كنا إذا كنا سفرًا أو مسافرين ارتج، شك، ثم قال: أُرانا أُخذنا بما قلنا[١]»

و سبق أن الأحاديث العالية الأسانيد موضع انتخاب وانتقاء ، وأكثر ما ينتخبه المحدثون الأحاديث العوالي والغرائب سواء كان العلو مطلقًا أو نسبيًّا، وقد جمع ابن منده، وبعده أبو عبد الله الحاكم، وبعده أبو إسحاق الحبال عوالي أحاديث ابن عيينة[٢].

فالعوالي من جملة الأماني، وأجمل الأمالي،وقد قيل ليحيى بن معين في مرضه الذي مات فيه: «ما تشتهي؟ قال بيت خالي وإسناد عالي[٣]».

وربما آثر بعضهم العالي الضعيف نسبيًّا على النازل إذا كان الحديث ثابتًا، قال الإمام أحمد: «محمد بن سواء هو عند أصحاب الحديث أحلى من الخفاف إلا أن الخفاف أقدم سماعًا[٤]» وقال الإمام مسلم لما أنكر عليه روايته عن بعض الضعفاء في صحيحه: «وإنما أدخلت من حديث أسباط، وقطن، وأحمد، ما قد رواه الثقات، عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إليَّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول، فأقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من

(١) العلل برواية عبد الله (٧٢٢)، وينظر تاريخ بغداد (١٠/ ٣٦٠).

(٢) السير (٨/ ٤٦٦).

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٦٣).

(٤) علل أحمد (٢٥٧٦)، ومثله لو كان العالي مِن رواية مَن مُسّ ببدعة ممن لا يروي عنهم، قال أبو حاتم عن شيبان بن فرُّوخ البصري مُسند عصره: «كان يرى القدر، واضطر الناس إليه بأخرة -يعني: أنه تفرد بالأسانيد العالية-» السير (١١/ ١٠٢).

رواية الثقات[(١)]». فالحرص على العلو ربما يجعل الراوي يُقَدِّم الثقة على الأوثق، أو الضعيف على الثقة؛ قال إبراهيم بن أبي طالب لمسلم: «كيف استجزت الرواية عن سويد بن سعيد في الصحيح؟ قال: فمن أين كنت آتي بنسخة حفص بن ميسرة؟»

وسويد ضعيف الحديث؛ إلا أن مسلمًا روى عنه لعلو إسناده فقد عُمِّر مائة سنة وهو يروي نسخة عن حفص بن ميسرة، وهذا مثال يتضح به ما سبق: قال مسلم رحمه الله: «حدثني سويد بن سعيد، حدثنا حفص بن ميسرة، حدثني زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لتتبعن سنن الذين من قبلكم، شبراً بشبر وذراعاً بذراع، حتى لو دخلوا في جحر ضب لاتبعتموهم»، قلنا: يا رسول الله آليهود والنصارى؟ قال: «فمن».

ثم قال: «وحدثنا عدة من أصحابنا، عن سعيد بن أبي مريم، أخبرنا أبو غسان وهو محمد بن مطرف، عن زيد بن أسلم، بهذا الإسناد، نحوه، قال أبو إسحاق إبراهيم بن محمد: حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا ابن أبي مريم، حدثنا أبو غسان، حدثنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، وذكر الحديث نحوه[(٢)]»

فبدأ مسلم بالسند الخماسي الذي يرويه عن سويد، ثم عضده بالسند السداسي، وظاهرٌ أن هذا أعلى ما عنده عن غير سويد لقوله: «حدثنا

(١) أجوبة أبي زرعة (٢/ ٦٧٦)، وصيانة صحيح مسلم لابن الصلاح (٩٩) وأسباط هو ابن نصر، وقطن هو ابن نُسير، وأحمد هو ابن عيسى، وقد ذكر ابن الصلاح فصلًا فيمن عاب على مسلم روايته عن جماعة من الضعفاء وذكر جملة من الأجوبة فقال: «الرابع: أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده، وهو عنده برواية الثقات نازل، فيذكر العالي ولا يطول بإضافة النازل إليه مكتفيًا بمعرفة أهل الشأن بذلك، وهذا العذر قد رويناه عنه تنصيصًا...» ثم ذكر أعلاه ثم قال في نهاية الفصل: «وفيما ذكرته دليل على أنَّ من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه بأنه من شرط الصحيح عند مسلم فقد غفل وأخطأ، بل ذلك يتوقف على النظر في أنه كيف روى عنه؟ وعلى أي وجه روى عنه..».

(٢) صحيح مسلم (٢٦٦٩)، وينظر حديث (١٨٣) (٩٠٧) (١٥٧٩) (٢١٢١) (٢١٦١) (٢٥٩٨) وغيرها.

عدة من أصحابنا»، ثم أضاف إبراهيم بن محمد بن إسحاق راوي صحيح مسلم طريقًا له ساوى به مسلمًا في السند السداسي وعلا به لأنه عن الذهلي، ومسلم لم يخرج لمحمد بن يحيى الذهلي في صحيحه.

فالحاصل أن المحدث قد يتنازل عن بعض شروطه رغبةً في العلو، وقد قال الحافظ أبو عبد الله ابن الأخرم: «استعان بي السراج في تخريجه على صحيح مسلم، فكنت أتحير من كثرة حديثه وحسن أصوله، وكان إذا وجد الخبر عاليًا يقول: لا بد أن نكتبه؛ فأقول: ليس من شرط صاحبنا فيقول: فشفعني في هذا الحديث الواحد[(١)]»

وبعضهم ربما غلبته شهوة العلو فيروي عن الضعفاء والهَلْكى، أو بعض أهل البدع، قال إسحاق الطالقاني: سألت عبد الله بن المبارك عن أبي سعد البقال، فقال: كان قريب الإسناد. قال أبو حاتم: يريد ابن المبارك بقوله «كان قريب الإسناد»: أي إنا كتبنا عنه لقرب إسناده، ولولا ذاك لم نكتب عنه شيئًا[(٢)]»

وقال أحمد بن عبد الله الأصبهاني: لقيت عبد الله بن أحمد بن حنبل. فقال: أين كنتَ؟ فقلت: في مجلس الكديمي، فقال: لا تذهب إلى ذاك فإنه كذاب، فلما كان في بعض الأيام مررت به وإذا عبد الله بن أحمد يكتب عنه، فقلت: يا أبا عبد الرحمن، أليس قلتَ: لا تكتب عن هذا فإنه كذاب؟ قال: فأومأ إلي فيه أن اسكت، فلما فرغ وقام من عنده، قلت: يا أبا عبد الرحمن، أليس قلتَ: لا تكتب عنه؟! قال: إنما أردت بهذا أن لا يجيء الصبيان فيصير واقعنا في الإسناد واحد، وإنما هو يحيي الموتى، أسانيد قد مات أصحابها منذ سنين![(٣)]»

ومثل هؤلاء النقاد يعرفون الأحاديث التي تُحتمل من هؤلاء، ولما

(١) السير (١٤/ ٣٩٤)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٢١٥).
(٢) المجروحين؛ لأبي حاتم بن حبان (١/ ٣٩٩).
(٣) سؤالات السلمي للدارقطني (٤٠٤)، وينظر السير (١٦/ ١٢٧).

قال الثوري: «اتقوا الكلبي قيل له: إنك تروي عنه؟ قال: أنا أعرف صدقه من كذبه[١]»

كما أن بعضهم لا شهوة له في هذا الباب، فالمهم روايته الحديث سواء كان سنده عاليًا أم نازلًا قال الفريابي: «كنت بمكة فجئت إلى سفيان (الثوري).. فربما قال: أريد أن أذهب إلى شيخ، فتعالَ معي، فأقول له: اذهب فاسمع فإذا رجعتَ فحدثني عنه، قال فكان يفعل ذلك[٢]» وقد يكون النزول لعذر كمن طلب الحديث على كِبَر، أو لم تتهيأ له الرحلة ولُقيا الكبار[٣].

وتبين مما سبق أن سبب تفضيل العالي على النازل هو كونه أقرب للصحة من حيث إنه أقل احتمالًا للخطأ والخلل؛ وحينئذ فإذا كان هذا الخلل موجودًا في الإسناد العالي صار العلو شكليًّا وصوريًّا، وصار العالي حقيقة هو النازل الصحيح، وهذا العلو المعنوي، وقد توارد الأئمة على تفضيل النزول في مثل هذه الحال، ثم إن كان هذا الضعف في إسناد العالي من قبيل المنكر والموضوع فإنه لا عبرة به، ووجوده كعدمه، واشتد نكير الأئمة على من يتطلب العلو من هذه الطرق[٤]، قال الذهبي بعد أن ذكر جملة من الكذابين: «وما يُعنى برواية هذا الضرب، ويفرح بعلوها إلا الجَهَلَة»[٥].

(١) المجروحين (٢/ ٢٥٦).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (١/ ١٢٠) تحت باب: «من اجتزأ بالسماع النازل مع كون الذي حدث عنه موجودًا»

(٣) ينظر: تاريخ بغداد (٤/ ١٦٩)، ومن غرائب النزول في رواية الكتب والأجزاء أن أبا عمر الطلمنكي الأندلسي وهو ممن رحل (ت٤٢٩) قد عاصر الحاكم وكتب كتابه علوم الحديث في سنة تسع وثمانين وثلاثمائة عن شيخ سماه، عن رجل آخر، عن الحاكم، ولعلَّ سبب ذلك بُعد الديار، فالحاكم في المشرق، وهذا في المغرب . السير (١٧/ ١٦٦).

(٤) تنظر أقوالهم في معرفة علوم الحديث للحاكم (١٠)، ومسألة العلو لابن طاهر (١٩٨)، والإرشاد للخليلي (٣٨)، وفتح المغيب (٣/ ٣٥٤) (٤/ ٧٨).

(٥) الميزان (٤/ ٥٢٢)، وينظر أيضًا: تاريخ الإسلام (١٢/ ٤٧٤- ٤٧٥). لأن الغرض الأساس من العلو قلة احتمال الخطأ لقلة الوسائط، وهنا وقف على الخطأ، فالرواية هنا عين الخطأ.

أما إذا كان الإسناد ضعيفًا فأمره أخف، مع الإقرار بأن النازل الصحيح أولى منه؛ وذلك لأن الضعيف يكون متابعًا في الإسناد النازل عن ذلك الشيخ، فيجبر ذلك الضعف، كما سبق بيانه في رواية مسلم لبعض العوالي عن بعض الضعفاء[(١)].

وإذا كان هذا في العلو المطلق إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن باب أولى أن يُقال في العلو النسبي إلى أصحاب المصنفات؛ إذ المصنفات موجودة، والأحاديث مكتوبة. قال ابن حجر في العلو المطلق: «فإن اتفق أن يكون سنده صحيحًا كان الغاية القصوى، وإلا فصورة العلو فيه موجودة، ما لم يكن موضوعًا فهو كالعدم»[(٢)].

لكن إذا تضمن الإسناد العالي الضعيف زيادة في المتن أو نحو ذلك، فإنه لا يحكم بصحتها، بل لا بد من اجتماع شروط الصحة في الخبر[(٣)].

## المطلب الثاني: أسباب علو الراوي في إسناده.

لعلو الراوي في أسانيده أسباب؛ منها:

١-تقدم الراوي في الطلب وسماع الحديث، فيدرك رواة لا يدركهم من تأخر؛ لذا كان المحدثون يبكرون بإسماع أبنائهم، وكثيرًا ما تقرأ في التراجم: «سمّعه أبوه من فلان»[(٤)]، بل يرحلون بهم لأجل السماع وإدراك الشيوخ من البلدان الأخرى، لذا تجده يشارك أباه في كثير من الشيوخ، فهذا عبد الرحمن بن بشر بن الحكم النيسابوري (ت٢٦٠) رحل به والده إلى مكة، وسمع من سفيان بن عيينة وهو دون البلوغ، وكان والده يفخر بذلك، قال عبد الرحمن: «حملني أبي على عاتقه

(١) وينظر: شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (١/ ٣٤٣)، وفتح المغيث (٢/ ١٨٦)، وما زال الأئمة يوردون المتابعات والشواهد لرواة ضعفاء مستأنسين بها.

(٢) نزهة النظر (١٢١).

(٣) فتح المغيث (١/ ٧٠).

(٤) وفي المتأخرين تجدهم يستجيزون لأبنائهم من هؤلاء الشيوخ.

في مجلس سفيان بن عيينة، وقال: يا معشر أصحاب الحديث، أنا بشر بن الحكم، سمع أبي من سفيان بن عيينة، وسمعت أنا منه،وهذا ابني قد سمع منه[(١)]» فألحق سفيان الحفيد بالجد وكانا في طبقة واحدة.

وابن أبي حاتم ارتحل به أبوه فأدرك الأسانيد العالية، وقال عن رحلته للحج: «أخرجني أبي سنة خمس وخمسين ومائتين وما احتلمت بعد، فلما بلغنا الليلة التي خرجنا فيها من المدينة نريد ذا الحليفة احتلمت، فحكيتُ ذلك لأبي؛ فسُرَّ بذلك وقال: الحمد لله حيثُ أدركتَ حجة الإسلام[(٢)]» ولا يخفى أن مكة زمن الحج فرصة المحدثين؛ إذ يَفِدُ إليها المحدثون من أقطار الدنيا.

وقال الخطيب عن ابن أبي داود: «رحل به أبوه من سجستان يطوف به شرقًا وغربًا، وسمَّعه من علماء ذلك الوقت..[(٣)]» وهذا أبو الوقت عبد الأول السِّجزي (ت٥٥٣)، كان أعلى الناس إسنادًا في عهده إلى البخاري فقد سمَّعه والده وعمره سبع سنوات من الداوودي عن السرخسي عن الفربري عن البخاري، وطال عمره، وكان يقول: «لم يبقَ من أقراني أحد سواي، حتى صارت الوفود ترحل إليَّ من الأمصار.. قد قبرت ممن سمع عليّ خلقًا كثيرًا»[(٤)].

٢- ومن أسباب العلو: طول عمر الشيخ، فالرواة المعَمَّرون لهم حظوتهم وحضورهم، وربما فاقوا غيرهم في الشهرة وإن كانت أحاديثهم قليلة، فمثل هؤلاء قد انقرض جيلهم ودنا رحيلهم، فيحرص الطلاب خاصة الناشئة على السماع منهم؛ لأن هؤلاء

(١) السير (١٢/ ٣٤٢).

(٢) تاريخ دمشق (٣٥/ ٣٦٠)، وطبقات علماء الحديث (٣/ ١٨)، والسير (١٣/ ٢٦٣)، وكثيرًا ما يقول في تراجمه: سمعت منه مع أبي، أو كتبت عنه مع أبي.

(٣) تاريخ بغداد (٥/ ٣١٩) (١١/ ١٣٦) ، وانظر قصته مع أحمد بن صالح المصري ،في تاريخ بغداد ،وتهذيب الكمال (١/ ٣٤٢).

(٤) الكامل لابن الأثير (٩/ ٢٥٥)، والسير (٢٠/ ٣٠٩) وكان قدم إلى بغداد سنة (٥٥٢) يريد الحج، فازدحم الناس عليه وكان العدد كبيرًا جدًّا، وسمعوا منه صحيح البخاري عدة مرات.

المعمرين يُلحقون الأحفاد بالأجداد والصغار بالكبار، فيكون هذا الشاب في طبقة جده أو جد أبيه[١].

لذا تجد أهل التراجم يقولون عن مثل هؤلاء: «عُمِّر طويلًا وكثر الناس عليه» أو «عمِّر دهرًا واحتيج إليه» أو «ألحق الأحفاد بالأجداد» أو «عُمّر حتى أدركه الأحداث « ونحو هذه العبارات.

يضاف إلى ذلك وصية العلماء بالأخذ عن الأكابر كقول ابن مسعود رضي الله عنه:»لا يزال الناس بخير ما أخذوا العلم عن أكابرهم وعن أمنائهم وعلمائهم فإذا أخذوه من صغارهم وشرارهم هلكوا[٢]»

فسفيان بن عيينة روى عنه الجد والأب والحفيد كما سبق لأنه عُمّر تسعين سنة تقريبًا، وهذا بندار محمد بن بشار البصري قال: «كتب عني خمسة قرون[٣]» أي خمس طبقات من الرواة، ومثله الحسن بن عرفة (ت٢٥٧) يقول: «قد كتب عني خمسة قرون» ولما سُئل كم تعد من السنين؟ قال: مائة سنة وعشر سنين، لم يبلغ أحد من أهل

(١) لكن يخشون على هؤلاء المعمرين الخرف؛ لذا يضطرون أحيانًا إلى امتحانهم، وانظر قصة طريفة لما حصل مع أبي إسحاق الهجيمي الذي عمر مئة وثلاث سنوات، فتح المغيث (٣/ ٢٣٥)، وللذهبي جزء مطبوع بعنوان أسماء من عاش ثمانين سنة بعد شيخه أو بعد سماعه، وله جزء كبير فيمن جاوز المائة من المشايخ، ينظر السير (٢١/ ٣٨)، كما أن بعض هؤلاء المعمرين قد يحمله الشره على ادعاء سماعات لم تحصل، فدعواه ربما لا يجد من يكذبها لأن أقرانه قد ماتوا، فهذا المُعمر يعلى بن الأشدق الحراني قال عنه أبو مسهر: «قدم دمشق، وكان أعرابيًّا، فحدث عن عبد الله بن جراد سبعة أحاديث، فقلنا: لعله حق، ثم جعلها عشرة، ثم عشرين، ثم جعلها أربعين»، ويزعم أن ابن جراد صحابي، السير (٨/ ٢٧٢) وينظر تاريخ بغداد (٢/ ٣٠٠).

(٢) الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي (٢/ ١٥٥)، وفيه قال ابن قتيبة شارحًا: «لا يزال الناس بخير ما كان علماؤهم المشايخ ولم يكن علماؤهم الأحداث لأن الشيخ قد زالت عنه ميعة الشباب وحدته وعجلته وسفهه واستصحب التجربة والخبرة فلا يدخل عليه في علمه الشبهة ولا يغلب عليه الهوى ولا يميل به الطمع ولا يستزله الشيطان استزلال الحدث،ومع السن الوقارُ والجلالة والهيبة والحدث قد يدخل عليه هذه الأمور التي أمنت على الشيخ فإذا دخلت عليه وأفتى هلك وأهلك»

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٤٥٩)، ويُضاف إلى التعمير بالنسبة إلى بندار: التحديث وهو صغير، فقد قال بندار: «..سألوني الحديث، وأنا ابن ثماني عشرة، فاستحييت أن أحدثهم في المدينة، فأخرجتهم إلى البستان، وأطعمتهم الرطب وحدثتهم»

العلم هذا السن غيري[١]»، وقال الخطيب عن إسماعيل بن إسحاق القاضي (ت٢٨٢): «وبلغ من العمر ما صار واحدًا في عصره في علو الإسناد؛ لأن مولده كان سنة تسع وتسعين ومائة، فحمل الناس عنه من الحديث الحسن ما لم يحمل عن كبير أحد[٢]»

وهذا أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي ت (٣١٧) عُمِّر مائة وعشر سنين أدرك في شبابه الكبار من شيوخ البصرة وبغداد ..وقريبا من مائة شيخ لم يدركهم أحد في عصره غيره[٣].

ومن المعمرين: أبو القاسم الطبراني صاحب المعاجم (ت٣٦٠) فقد عُمِّر مائة سنة وعشرة أشهر، وفي الحج التقى بشيخه أبي مسلم إبراهيم بن عبد الله البصري الكجي (ت٢٩٢)، وهو أيضًا ممن عُمّر فقد عاش قريب المائة، قال عنه الخليلي: «عُمِّر حتى لحقه أسباط من سمع منه[٤]» وقال الذهبي:».. عالي الإسناد قدم بغداد وازدحموا عليه[٥]»، ومن شيوخ الكجي محمد بن عبد الله الأنصاري، عُمِّر قريب المائة، والكجي آخر من روى عنه[٦]، وسمع الطبراني من الكجي بمكة قبل وفاته بعشر سنوات تقريبًا[٧]، وفي مثل هذا علا الطبراني في أسانيده، وللطبراني أحاديث ساوى فيها الشيخين

(١) تاريخ بغداد (٨/ ٤٠١)، قال الذهبي عند قوله خمسة قرون: «يعني: خمس طبقات: فالطبقة الأولى ابن أبي حاتم، والثانية ابن أبي الدنيا، والثالثة طبقة ابن خزيمة، والرابعة طبقة المحاملي، والخامسة الصفار» السير (١١/ ٥٤٩)، والتاريخ (٦/ ٦٦).

(٢) تاريخ بغداد (٧/ ٢٧٦)، وقوله (الحسن ) الظاهر قصده العالي، فالحديث عند المتقدمين يُستحسن لمعان منها الغرابة والعلو لذا كثيراً ما يُعنون في كتب الفوائد بالفوائد الحسان الغرائب والعوالي، وينظر أمثلة في السير (١٨/ ٢٠)، ومن الغرائب أن منبه بن عثمان الدمشقي الشامي الثقة ت (٢١٢) عمِّر مائة سنة، ومع ذلك لم يروِ له أحد من أصحاب الكتب الستة وأحمد. السير (١٠/ ١٦٠).

(٣) ينظر:الإرشاد للخليلي (٢/ ٦١٠).

(٤) الإرشاد للخليلي (٢/ ٥٢٩)؛ لذا سمع منه: النجاد، والقطيعي، وابن ماسي، وخلق كثير.

(٥) السير (١٣/ ٤٢٤).

(٦) الإرشاد (٢/ ٥٢٥). وأيضًا من شيوخه المعمرين: أبو الوليد الطيالسي، عُمّر ومات بعد التسعين، وآخر من روى عنه بالبصرة أبو مسلم الكجي، الإرشاد (٢/ ٥١٣).

(٧) المعجم الصغير للطبراني (١/ ١٤٢)، وتاريخ الإسلام (٨/ ١٤٣).

وأحمد[١]؛ لذا يحرص المتأخرون على رواية الأحاديث من طريقه كابن عساكر والمزي والذهبي، بل إن الطبراني روى عن شيخ قد روى عنه مسلم وهو عبيد الله بن محمد الدمياطي؛ لذا ذكره الخطيب في السابق واللاحق وقال: «حدث عنه: مسلم بن الحجاج النيسابوري، وسليمان بن أحمد الطبراني، وبين وفاتيهما مائة وست عشرة سنة[٢]»

٣- ومن أسباب العلو: الرحلة في الطلب، وقد قال الخطيب: «المقصود في الرحلة في الحديث أمران: أحدهما تحصيل علو الإسناد وقدم السماع، والثاني لقاء الحفاظ والمذاكرة لهم..[٣]»، فقد يسمع المحدث من شيخ بواسطة رجل أو أكثر فيرحل إلى الشيخ في بلده أو يلتقي به في مناسبة ما كالحج مثلًا فيسمع منه مباشرة، قال أبو العالية الرياحي: «كنا نسمع الرواية عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بالبصرة، فما نرضى حتى نركب إلى المدينة فنسمعها من أفواههم[٤]» بل إن ابن عيينة كان يفخر برحلته إلى الحجاز وهو صغير ويقول: «ما بيني وبين أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلا ستر، يعني: رجلًا[٥]» فقد نقل الحميدي عنه أنه أدرك نيفًا وثمانين

(١) مثاله: أخرج الإمام أحمد في مسنده (٣/ ٤٠٢) قال: حدثنا عتاب بن زياد، حدثنا عبد الله -يعني ابن المبارك- أخبرنا ليث بن سعد، حدثني عبيد الله بن المغيرة عن عراك بن مالك أن حكيم بن حزام قال: كان محمد صلى الله عليه وسلم أحبَّ رجل في الناس إليَّ في الجاهلية...». وأخرج الطبراني هذا الحديث في معجمه الكبير (٣/ ٢٠٢) قال: حدثنا مطلب ابن شعيب الأزدي، حدثنا عبد الله بن صالح، حدثني الليث (بن سعد) حدثني عبيد الله ابن المغيرة به، وفي متنه زيادة. فهذا الحديث تساوى الطبراني مع الإمام أحمد في عدد رجاله، مع أن الطبراني توفي عام (٣٦٠)، وتوفي الإمام أحمد عام (٢٤١) فبينهما أكثر من مئة سنة، قال الذهبي عن هذا الحديث: «فالطبراني، وأحمد فيه طبقة» السير (٣/ ٤٦)، ومثله حين يروي البخاري عن عبد الله بن محمد الجعفي أو غيره عن عبد الرزاق، ويرويه الطبراني عن إسحاق الدبري عن عبد الرزاق فيكون الطبراني مساويًا للبخاري.

(٢) السابق واللاحق (٢٥١) كذا قال الخطيب رحمه الله مع أنه ذكر بعده أن وفاة مسلم سنة (٢٦١) ووفاة الطبراني سنة (٣٦٠) فيكون بين وفاتيهما (٩٩) سنة.

(٣) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٢٢٣).

(٤) الكفاية (ص٤٠٢)، وانظر مثالاً: البخاري (٤٠٠٨)، ومسلم (٨٠٨)

(٥) تاريخ بغداد (١٠/ ٢٤٨). وكان يقول لجلسائه: «بُليت بمجالستكم بعد ما كنت أجالس من جالس الصحابة، فمن أعظم مني مصيبة؟» فأجابه أحدهم جوابًا ربما أسكته قال: «يا أبا محمد، الذين بقوا حتى جالسوك بعد الصحابة، أعظم منك مصيبة» السير (١٢/ ٧).

تابعيًّا[(١)]، ولما حدث يزيد بن هارون الواسطي وعنده سفيان بن عيينة -وهما قرينان- قال يزيد: حدثنا الماجشون عن سُمَيّ حديث العمرة إلى العمرة قال سفيان: «حدثنيه سُمي» وسُمَيّ مدني[(٢)]، ومن ذلك أن الليث بن سعد المصري يروي عن نافع مولى ابن عمر بواسطة رجل، بل أربعة رجال أحيانًا، فقد روى عن هقل بن زياد عن الأوزاعي عن داود بن عطاء عن موسى بن عقبة عن نافع[(٣)]، لكنه لما حج التقى بنافع وسمع منه مباشرة، وأحاديثه عنه مخرجة في الصحيحين، وروى الليث أيضًا عن أبي الزبير المكي بواسطة رجل بل أكثر، فقد روى عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن محمد بن عجلان، عن أبي الزبير، والتقى بأبي الزبير في حجه وسمع منه، وخرَّج حديثه مسلم وأصحاب السنن، بل كان لروايته عن أبي الزبير عن جابر ميزة؛ حيث طلب منه أن يبين له أحاديثه المسموعة من غيرها، وكذلك روى الليث عن الزهري بواسطة رجل ورجلين بل خمسة، فقد روى الليث عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن يزيد بن الهاد، عن إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن الزهري، والتقى بالزهري في الحج وسمع منه، وحديثه عنه مخرج في الصحيحين[(٤)]؛ لذا كان الليث مقصد المصريين في السماع، ومن ذلك: أن الإمام أحمد روى عن الوليد بن مسلم الشامي بواسطة رجل، ثم التقيا في مكة فسمع منه مباشرة[(٥)]، والبخاري حج وعمره ست عشرة سنة، وأعلى شيوخه يحدثونه عن التابعين، وأكثر هؤلاء إنما سمع

(١) إكمال التهذيب (٥/ ٤١٦).

(٢) علل أحمد (٢٩١٧) والحديث يرويه سُمَيٌّ مولى أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه البخاري (١٧٧٣) ومسلم (١٣٤٩).

(٣) المرحمة الغيثية بالترجمة الليثية (ص٩)، وانظر البيهقي في (٥/ ٣٢٥) بواسطة رجلين.

(٤) ينظر لما سبق: المرحمة الغيثية بالترجمة الليثية لابن حجر (ص ٩).

(٥) سؤالات المروذي (٢٥٠)، وينظر أمثلة أخرى: تاريخ بغداد (٤/ ٤٣٩)، والإرشاد للخليلي (١/ ٤٥٣).

منهم في طريقه إلى الحج كمكي بن إبراهيم البلخي، وأبي عاصم النبيل ومحمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري البصريَّين، وعبيد الله بن موسى وأبي نعيم الفضل بن دكين الكوفيَّين، وخلاد بن يحيى المكي، وثلاثيات البخاري إنما هي من طريق هؤلاء، وبسبب لقيه للكبار صار أعلى الكتب الستة إسنادًا في كثير من الأحاديث، وسبب ذلك رحلته المبكرة إضافة إلى أنه أسن الجماعة[(١)]، أما مسلمًا فقد قدم حاجًا في شبابه، وكانت رحلته فيما يظهر للحج أساسًا لذا رجع إلى وطنه سريعًا، ثم ارتحل بعد ذلك للطلب، وكان من نتاج رحلته للحج تلك أن التقى بشيخه القَعْنَبِيّ وسمع منه وعلا بسببه، إلا أنه لم يُكثر عنه؛ بسبب قصر مدة اللقاء، وروى عنه أحاديث بسند رباعي وهي أعلى ما في صحيح مسلم[(٢)]، والترمذي روى عن عبد الصمد بن سليمان، عن زكريا اللؤلؤي، عن أبي بكر الأعين، عن علي بن المديني، عن أحمد بن حنبل، عن قتيبة بن سعيد حديثه الذي تفرَّد به في الجمع بين الصلاتين، ثم إن الترمذي التقى بقتيبة فسمع منه هذا الحديث[(٣)]، والنسائي رغم أنه آخر الستة مولدًا؛ فقد رحل مبكرًا وكانت أولى رحلاته وعمره (١٥) سنة، وكانت إلى قُتَيْبَة بن سعيد

(١) السير (١٢/ ٣٩٥-٤٠٠) (٩/ ٥٣٧)، وربما لم يستوعب جميع أحاديثهم لذا يروي أحيانا عنهم بنزول، ينظر حديث رقم (٢١٨٧)حيث رواه عن ابن المديني عن أبي عاصم قال الخليلي(١/ ٢٣٩): «يروي عنه البخاري ويفتخر به وربما عن رجل عنه فيما فاته» و ينظر حديث (٦٣٩٦) حيث رواه عن محمد بن المثنى عن الأنصاري، قال الخليلي في الإرشاد (٢/ ٤٨٥): «وفاته بالعالي عن الأنصاري»

(٢) من ذلك قوله في كتاب الحج (١١٨٩): «حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب، حدثنا أفلح بن حميد، عن القاسم بن محمد، عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت: «طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي لحرمه حين أحرم، ولحله حين أحل، قبل أن يطوف بالبيت» قال الذهبي في السير (١٠/ ٢٦٤) (١٢/ ٥٥٨): «أخرجه مسلم عن القَعْنَبِيّ وهو من أعلى شيء في صحيحه». وحديث آخر علا فيه بإسناد أعلى من البخاري حيث رواه مسلم (١٥٩٣) عن القَعْنَبِيّ عن سليمان بن بلال عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وأبي سعيد -رضي الله تعالى عنهما.. ورواه البخاري في أحد طرقه (٧٣٥٠) عن إسماعيل بن أبي أويس، عن أخيه أبي بكر، عن سليمان بن بلال به، فكأن البخاري سمعه من مسلم، يُنظر: عوالي مسلم لابن حجر رقم (٦).

(٣) ينظر: تاريخ الإسلام (٥/ ٩٠٣) ومثال آخر: السير (٨/ ٣٢٤).

البَلْخِيّ الراوية الرحالة المُعمّر (ت٢٤٠)، وأقام عنده سنة وشهرين، وكان عمر قتيبة وقتها تسعين سنة، وبذا ساوى النسائيُّ (ت٣٠٣) الحميديَّ (ت٢١٩)، وابنَ أبي شيبة (ت٢٣٥)، والإمام أحمد (ت٢٤١)، والخمسةَ في الرواية عن قتيبة[١]، وغيرهم.

فالعلو مطلب المحدثين، وبالرحلة يتحقق لهم ذلك، وربما إذا رجع إلى بلده ساوى شيوخ بلده، وعلا على أقرانه فيكثر الأخذ عنه، قال الذهبي عن أبي مسلم الكجي (ت٢٩٢): «.. عالي الإسناد قدم بغداد وازدحموا عليه[٢]»، بينما قال الذهبي عن محمد بن بشار: «لم يرحل ففاته كبار واقتنع بعلماء البصرة[٣]» وقال عن ابن أبي الدنيا: «يروي عن خلق كثير لا يُعرفون، وعن طائفة من المتأخرين.. لأنه كان قليل الرحلة، فيتعذر عليه رواية الشيء، فيكتبه نازلًا وكيف اتفق[٤]».

فبالرحلة يعلو المحدث بإسناده؛ لذا لا غرابة أن تجد من تلاميذه شيوخًا له وأقرانًا، ذلك أنهم لم يرحلوا، أو لم يقفوا على ما وقف عليه في رحلاته فيضطرون للرواية عنه، وفي مثل هذا نشأ مصطلح رواية الأكابر عن الأصاغر، ورواية الآباء عن الأبناء ورواية الأقران،

(١) الخمسة سوى ابن ماجه فلم يروِ عنه مباشرة، تاريخ دمشق لابن عساكر (٧١/ ١٧٢)، وتهذيب الكمال (٢٣/ ٥٢٣)؛ وعليه فالحميدي، وابن أبي شيبة سمعا من قتيبة وماتا قبله ، وفي المتأخرين: ابن رشيد الفهري الأندلسي (ت٧٢١) صاحب كتاب ملء العيبة التي دوَّن فيها رحلته إلى مكة، قد استفاد من هذه الرحلة كثيرًا، وسمع من شيوخ له في مصر والحجاز، ولما روى حديثًا في كتابه السنن الأبين(١٣٧) عن أحد شيوخه المصريين من طريق الترمذي قال: «وهذا السند أعلى سند يوجد فيه شرقًا وغربًا، والحمد لله»، وذكر في السنن الأبين(٨٥) حديثًا في صحيح مسلم رواه من غير طريقه عن أحد شيوخه في ثغر الإسكندرية، وقد علا في إسناده بحيث يكون شيخه كأنه صافح مسلمًا وسمع منه، قال: «فكأن شيخنا الشريف أبا الحسن صافح به مسلمًا وسمعته منه، وكأني صافحت به إبراهيم بن سفيان صاحب مسلم وسمعته منه، وهذا من بعض فوائد الرحلة والحمد لله» وإبراهيم بن محمد بن سفيان (ت٣٠٨)، فكأن ابن رشيد من تلاميذه مع أنه توفي عام (٧٢١).

(٢) السير (١٣/ ٤٢٤).

(٣) تهذيب التهذيب (٩/ ٧٣)

(٤) السير (١٣/ ٣٩٩)، ينظر أمثلة للرحلة من أجل العلو: سؤالات أبي داود (٦)، سنن الدارقطني (١/ ٢٩٤)، تاريخ بغداد (٤/ ٤٥) (٤/ ٦٦٠)، وإكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٣٨٦)، والسير (١٢/ ٢٧٦) (١٩/ ٣٦٦).

ولا شك أن رواية الكبير والقرين فخر للراوي؛ لذا قال ابن عيينة: قال لي سعيد بن أبي عروبة: «روينا عن معمركم فشرّفناه[١]»

## المبحث الثالث:
## إعلال العالي بالنازل من الأسانيد

والمقصود بهذا المبحث: ترجيح النقاد للرواية النازلة على الرواية العالية عند اتحاد المخرج، وذلك لقيام قرائن تدل على أن الإسناد العالي غير محفوظ ، وكمدخل لهذا المبحث فإنّ للعلو مدخلاً في الترجيح بين الروايات؛ فالعلو بقدم السماع مما يرجح به كثيرًا خاصة في الرواة عن المختلطين، فتقدم رواية من سمع منه قديمًا على من سمع منه بعد اختلاطه، وهذا إعلال النازل بالعالي؛ إذ العلو في قدم السماع وأمثلته لا تخفى، لذا تجد الناقد يقول عند الترجيح: «فلان أقدم سماعًا من فلان»[٢]، لكن هناك قلة من الرواة حديثهم المتأخر أصح من المتقدم؛ ومن أسباب ذلك أنه كان يحدث من حفظه بادئ الأمر فيقع في الخطأ ثم لزم كتابه آخر أمره ، ومن أشهر هؤلاء همام بن يحيى العوذي، فإذا أخذ القارئ بحرفية وظاهرية الكلام وهو (العلو بقدم السماع) فسيكون حديث النازل أصح وسيُعَلّ العالي بالنازل، قال العراقي: «وأهل الحديث مجمعون على أفضلية المتقدم في حق من اختلط شيخه، أو خرف لهرم، أو مرض، وهو واضح، أما من لم يحصل له ذلك فربما كان السماع المتأخر أرجح، بأن يكون تحديثه الأول قبل أن يبلغ درجة الإتقان والضبط، ثم كان الشيخ متصفًا بذلك في حالة سماع الراوي المتأخر السماع، فلهذا مزية وفضل على السماع المتقدم، وهو أرفع

(١) السير (٧/ ٧) في ترجمة معمر بن راشد.

(٢) ينظر مثلًا: علل الإمام أحمد رواية عبد الله (٢٥٧٦) (٤١٣٤) (٥١٤٩) (٥٣٤٤)، علل ابن أبي حاتم (٢٧٩) (١٣٢٧). وأمثلته لا تخفى في كتب المختلطين .

وأعلى، لكنه علو معنوي[١]»، ومن دقائق النقد في هذا الباب قول عبد الله بن الإمام أحمد: «سألت أبي أيما أحب إليك في سعيد: الخفاف أو أسباط بن محمد؟ فقال: أسباط أحب إليَّ لأنه سمع بالكوفة[٢]»، مع أن الخفاف من الملازمين لسعيد بن أبي عروبة والعالمين به، لكن قال المعلمي شارحًا هذا التعليل: «أسباط وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف سمعا من سعيد بن أبي عروبة، وسعيد اختلط بأخرة، والخفاف كان ملازمًا له مدة سمع منه قبل الاختلاط وبعده، فيظهر مما هنا أن سعيدًا قبل اختلاطه دخل الكوفة وحدَّث بها ثم لم يدخلها بعد اختلاطه، فمن هنا رجح أحمد أسباط، وهذه فائدة جليلة فكل من كان من أصحاب سعيد إنما سمع منه بالكوفة فحديثه عنه صحيح[٣]» وقد ذكر الإمام أحمد أن سعيدًا قدم الكوفة مرتين وذلك قبل اختلاطه[٤].

والعلو بقدم الوفاة مطلب، فتجد الناقد يحرص على الرواية عن شيوخه الكبار، ويترك الأقران وشيوخه الصغار فلا يكون هذا الترك دليل الضعف؛ ولذا روى الليث بن سعد عن قرينه مالك حديثًا ثم قال ابنه شعيب: «لم يرو أبي عن مالك إلا هذا الحديث ولقد كان عنه مستغنيًا[٥]»، وقال يحيى بن حسان: «كنا عند وهيب بن خالد، فذكر حديثًا عن ابن جريج ومالك عن عبد الرحمن بن القاسم، فقلت لصاحب لي: اكتب ابن جريج ودع مالكًا، وإنما قلت لصاحبي ذلك؛ لأن مالكًا كان يومئذ حيًّا، فسمعها وهيب، فقال: تقول: دع مالكًا، ما بين شرقها وغربها أحد أعلم ولا آمن على ذلك عندنا من مالك، ولَلَعرض على مالك أحب

(١) شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٦٩).

(٢) العلل (٥٣٤٣)، وعنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وتعليق المعلمي (٢/ ٣٣٣).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم وتعليق المعلمي عليه (٢/ ٣٣٣).

(٤) العلل (٨٦).

(٥) ذكر من لم يكن عنده إلا حديث واحد للخلال (ص ٦٤) وقال: «لم يصح عن الليث عن مالك إلا هذا الحديث الواحد» وذكر حديثًا آخر وضعفه.

إليَّ من السماع على غيره، ولقد أخبرني شعبة أنه قدم المدينة بعد وفاة نافع بسنة فإذا لمالك حلقة[(١)]»

وقال المعلمي ردًا على من زعم ضعف محمد بن علي بن شقيق بسبب إعراض الشيخين عن إخراج حديثه: «.. من شأنهما في الصحيح أن يتطلبا العلو ما وجدا إليه سبيلًا، ولا يرضيان بالنزول إلا أن يتفق لهما حديث صحيح تشتد الحاجة إلى ذكره في الصحيح ولا يقع لهما إلا بنزول، فلم يتفق لهما ذلك هنا، وهذا الرجل سنه قريب من سنهما فروايتهما عنه نزول.. ولهذا لم يلتفت المحققون إلى عدم إخراجهما، فلم يعدوا عدم إخراجهما الحديث دليلًا على عدم صحته، ولا عدم إخراجهما للرجل دليلًا على لينه[(٢)]»

ولعلَّ من هذا عدم رواية مسلم في صحيحه للبخاري، والرواية عمَّن هو أكبر منه وأعلا إسنادًا، فليس البخاري من شيوخه الكبار بدليل أن هناك أحاديث علا فيها مسلم على البخاري[(٣)]، كما أن البخاري لم يروِ للشافعي مع أنه من أخص تلاميذ مالك؛ لأنه لا يصل لمالك من طريقه إلا بواسطتين، وهو قد استغنى عن ذلك بإدراكه تلاميذ مالك كالقعنبي والتنيسي، كما لم يرو عن أحمد إلا حديثين قال ابن حجر مبينًا السبب: «وليس للمصنف في هذا الكتاب رواية عن أحمد إلا في هذا الموضع وأخرج عنه في آخر المغازي حديثا بواسطة وكأنه لم يكثر عنه لأنه في رحلته القديمة لقي كثيرا من مشايخ أحمد فاستغنى بهم وفي

(١) بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس (ص ٧١).

(٢) التنكيل (١/ ٧٧٣)، وفي المسألة بعض تفصيل.

(٣) ينظر كتاب عوالي مسلم، لابن حجر. وهي أربعون حديثًا علا فيها مسلم على البخاري قال ابن حجر في مقدمته: «فهذه أربعون حديثًا انتقيتها من صحيح مسلم بن الحجاج هي من العزيز الذي علا مسلم البخاري برجل في كل إسناد منها»، وهناك أسباب أخرى ينظر السير (١٢/ ٥٧٣)، وإلا فقد أخرج مسلم عن أقرانه؛ حيث أخرج عن أبي زرعة الرازي وقد توفي بعد مسلم بثلاث سنوات، ينظر في مسلم حديث رقم (٢٧٣٩).

رحلته الأخيرة كان أحمد قد قطع التحديث فكان لا يحدث إلا نادرا فمن ثم أكثر البخاري عن علي بن المديني دون أحمد[١]»

ولما روى البخاري عن محمد بن أبان، اختلف الشراح هل هو الواسطي ت (٢٣٨) أو البلخي ت (٢٤٥)؟ ورجَّح جمع أنه الواسطي؛ لأنه الأكبر، قال الذهبي: «وقد ذكر البخاري في تاريخه: الواسطي، وما ذكر البلخي لصغره، فإنه لا يستوعب صغار شيوخه»[٢] ومن ذلك قال حمزة بن محمد الكناني: «عندي عن ابن جَوصا مئتا جزء ليتها كانت بياضًا، وترك حمزة الرواية عنه أصلًا[٣]» فبعضهم حمل هذه العبارة على الجرح بينما قال الذهبي: «هذا تعنت من حمزة، والظاهر أنه تبرم بالمئتي جزء لنزولها عند حمزة ولا تنفق عنه، فإن ابن جوصا من صغار شيوخه[٤]»، ويؤيد ما استظهره الذهبي أن عبد الغني الأزدي قال: «سألت حمزة عنه فما قال إلا خيرًا، وقال: هذا رجلٌ يعرف ما عند الناس ولا يعرفون ما عنده[٥]»؛ فهو لكثرة رحلاته وسعة مروياته يتفرد عن غيره بأحاديث، وقد ذاكره أبو علي النيسابوري لما قدم دمشق، وأثنى عليه، بل انتخب من أحاديثه[٦].

ومن إعلال العالي بالنازل أن يحدث الشيخ بحديث ويُروى عنه بإسناد نازل، وإسناد عالٍ، ويكون النازل هو المشهور عن ذلك الشيخ، بينما العالي لا يرويه إلا الواحد والاثنان؛ فإن هذا يبعث في القلب ريبة

(١) فتح الباري لابن حجر (٩/ ١٥٤).

(٢) السير (١١/ ١١٨)، وينظر: التعديل والتجريح، للباجي (٢/ ٦١٩)، والمعلم بشيوخ البخاري ومسلم لابن خلفون (٢٠٨).

(٣) تاريخ دمشق (٥/ ١١٦).

(٤) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٤) وقال في السير (١٥/ ١٧): «هو من الشيوخ النوازل عند حمزة بن محمد الكناني، ولهذا يقول: عندي عن ابن جوصا مئتا جزء ليتها كانت بياضًا، وترك حمزة الرواية عنه أصلًا، وابن جوصا إمام حافظ له غلط كغيره في الإسناد لا في المتن، وما يضعفه بمثل ذلك إلا مُتعنِّت»

(٥) تاريخ دمشق (٥/ ١١٤)

(٦) السير (١٥/ ١٧)

في صحة الإسناد العالي، إذ يُفترض أن تكون له الشهرة؛ لأن العلو مما يحرص عليه الرواة[١]، ولما سئل أبو زرعة عن حديث رواه ضمرة بن ربيعة عن الثوري عن حميد عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه طاف على نسائه في غسل واحد؟ قال: «هذا خطأ؛ أخطأ ضمرة؛ إنما هو: الثوري عن معمر عن قتادة عن أنس. ثم قال أبو زرعة: لو كان عند الثوري: عن حميد عن أنس ؛ كان لا يحدث به عن معمر، عن قتادة، عن أنس[٢]» ويقوي احتمال الخطأ إذا كان الذي روى العالي قد سلك الجادة، قال أبو الحسن علي بن إبراهيم الحصري (ت٣٧١): «كلُّ من كان له غالب كانت غفلاتُه توقعه إلى ذلك الغالب[٣]»، ومن أمثلة ذلك قال يحيى بن سعيد القطان: «كنت إذا أخطأت قال لي سفيان الثوري: أخطأت يا يحيى، فحدّث يومًا عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الذى يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم» قال يحيى: «فقلت: أخطأت يا أبا عبد الله، هذا أهون عليك، قال: فكيف هو يا يحيى؟ قلت: حدثنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن زيد بن عبد الله، عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(١) ينظر كتاب: إعلال الحديث الغريب بالحديث المشهور، للمري (ص١١١)، أما إذا كان الحديث له إسنادان، أحدهما عالٍ والآخر نازل، وليس هناك قاسم مشترك بين الإسنادين، فلا يتوجه إعلال أحدهما بالآخر؛ لذا لما ذكر ابن حجر اختلاف الرواة في الرفع والوقف قال: «واعلم أن هذا كله إذا كان للمتن سند واحد، أما إذا كان له سندان، فلا يجري فيه هذا الخلاف ثم أورد مثالًا وقال: فلم يتعارض الوقف والرفع هنا، لاختلاف الإسنادين» النكت (٢/ ٦١١)، نعم قد يدخله الإعلال حين يكون الراوي قد دخل عليه حديث في حديث .

(٢) علل ابن أبي حاتم (١٩). وقد رواه بالإسناد النازل خمسة من الرواة من أخص تلاميذ الثوري كابن مهدي، وأبي نعيم الفضل بن دكين، والزبيري، ينظر التحفة (١٣٣٦)، وإتحاف المهرة (١٦٢١).

(٣) تاريخ بغداد (١٢/ ٢٤٩).

فقال لي: صدقت يا يحيى[(١)]» وصار الإسناد هيّنًا عليه لعلوه وسلوكه الجادة، ومع أن حماد بن سلمة قد تابع الثوري إلا أن الصواب خلافه، فقد سُئِل أبو حاتم وأبو زرعة عن حديث حماد بن سلمة عن عبيد الله فقالا: «هذا خطأ؛ إنما هو: عن نافع، عن زيد بن عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، عن أم سلمة، عن النبي صلى الله عليه وسلم[(٢)]». قال ابن عبد البر عن رواية حماد: «وهذا عندي خطأ لا شك فيه، ولم يرو ابن عمر هذا الحديث قط.. ولا رواه نافع عن ابن عمر، ولو رواه عن ابن عمر ما احتاج أن يحدث به عن ثلاثة، عن النبي صلى الله عليه وسلم[(٣)]».

ومن ذلك: أن محمد بن سليمان الأصبهاني وأيوب بن سيار رويا عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم «أنه كان يصلي في اليوم والليلة اثنتي عشرة ركعة».

ورواه فليح بن سليمان عن سهيل عن أبي إسحاق، عن المسيب بن رافع، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ فالسند الأول ثلاثي، والثاني سداسي، ومع أن فليحًا ليس بالقوي إلا أن النقاد رجحوا روايته، لوجود قرائن منها سلوك الجادة

(١) تاريخ بغداد (١٦/ ٢٠٣)، ورويت القصة بخلاف ذلك فقد أخرج الخليلي في الإرشاد (١/ ٢٣٦) من طريق أبي بكر بن خلاد البصري، عن يحيى بن سعيد القطان، قال: «كان سفيان الثوري إذا أخطأ واحد في حديث يقول: تعست فحدثنا يوما عن عبيد الله بن عمر، عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تصحب الملائكة رفقة فيها جرس» فقلت: تعست. فقال: وما ذاك يا فتى؟ قلت: حدثنا عبيد الله عن نافع عن أبي الجراح عن أم حبيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فقال: صدقت يا أبا سعيد صدقت « وهذا السياق أصح يرويه عبدالله بن الإمام أحمد عن أبي بكر بن خلاد وقد رواها في السياق الأول محمد بن عبدة بن حرب، وهو متهم، والشاهد واحد في كلا المثالين، وينظر مثال آخر: علل ابن أبي حاتم (٢٨٨).

(٢) علل ابن أبي حاتم (٤٣) وقد رواه بالإسناد النازل جمع من الرواة: ينظر التحفة (١٨١٨٢)، والإتحاف (٢٣٤٤٦)، وينظر مثال آخر: علل ابن أبي حاتم (٨٨٥)

(٣) التمهيد (١٦/ ١٠٣)، وينظر أمثلة أخرى قد تصلح لذلك : علل ابن أبي حاتم (٣٠) (٧٤) (٢٢٣) (٦١٨) (٩٧٤) (٢٢٩٩) (٢٣٣٩)(٢٧٢٩)، وعلل الدارقطني (١٢/ ٢٧)(١٢/ ٤٢)(١٣/ ٣٣١) (١٤/ ٨٥)(١٤/ ١٣٢)(١٤/ ١٦٨).

في الطريق الأول، ومنها أن الحديث معروف بسنده الثاني فقد رواه عن أبي إسحاق السبيعي: حفيده إسرائيل والثوري ومسعر وزهير بن معاوية، ومنها النزول في الإسناد، فأبو إسحاق من تلاميذ أبي صالح السمان، فأين هو عن هذا السند الثنائي؟ والثوري وزهير من تلاميذ سهيل، فأين هما عن السند الثلاثي؟ قال أبو حاتم: «كنت معجبًا بهذا الحديث، وكنت أرى أنه غريب، حتى رأيت سهيل، عن أبي إسحاق، عن المسيب، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، فعلمت أن ذاك لزم الطريق [(١)]»

ومن تطبيقات ذلك: ما رواه عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري، عن عبيد الله العُمري المدني، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «العمرة إلى العمرة كفارة ما بينهما، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة[(٢)]»

فظاهر هذا الإسناد الصحة؛ فعبد الأعلى ثقة، إلا أن هذا الحديث يرويه ابن نمير، وأبو داود الطيالسي، وعبد الله بن المبارك، وأيوب السختياني، وحماد بن زيد، ويحيى بن سعيد القطان، وعلي بن مسهر، وشجاع بن الوليد، وعبد الله بن سعيد بن أبى هند تسعتهم عن العُمري، عن سُمَيّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم[(٣)]، فأين هم عن الإسناد العالي؟ وكيف يتفرد به هذا البصري؟ ثم قد رواه عن سُمي مالك والسفيانان وغيرهم[(٤)]، فأين هم عن إسناد

(١) ورواية فليح والآخرين بدون عمرو بن أوس، وللحديث طرق أخرى، ينظر: سنن النسائي (١٨٠٢)، وعلل ابن أبي حاتم (٢٨٨) والتعليق عليه، وعلل الدارقطني (١٥٠٠) (٤٠٢٦).

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط (٤٥٤٣).

(٣) تنظر رواياتهم في: صحيح مسلم (١٣٤٩)، ومسند الطيالسي (٢٥٤٧)، وابن خزيمة (٢٥١٣)، وابن حبان (٣٦٩٦)، والطبراني في الأوسط (٥٤٥٦)، والبيهقي في الكبرى (٨٧٩٥)، وإتحاف المهرة (١٨١٦٧).

(٤) تنظر رواياتهم: المسند الجامع (١٣٣٦٨)، والإتحاف (١٨١٦٧).

المقبري ومالك من تلاميذه وهذا إسنادٌ مدنيٌّ عالٍ[١]؟ وقد سُئِل أبو حاتم عن حديث عبد الأعلى فقال: «إنما أُنكرُه من حديث سعيد المقبري؛ يشبه أن يكون: عبيد الله، عن سُمَي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم[٢]» وقال ابن عبد البر: «هذا حديث انفرد به سُمي ليس يرويه غيره واحتاج الناس إليه فيه»، ثم قال ابن حجر: «فرواه عنه مالك، والسفيانان، وغيرهما، حتى إن سهيل بن أبي صالح حدّث به عن سُميّ، عن أبي صالح، فكأن سهيلًا لم يسمعه من أبيه، وتحقّق بذلك تفرّد سميّ به، فهو من غرائب الصحيح[٣]»

وتكاد ترتفع هذه القرينة حتى تكون كالقطع، وذلك فيما إذا كان المشهور ورد مرسلًا أو موقوفًا، فأين هم عن الإسناد النظيف العالي[٤]؟

ومثال ذلك:

روى أبو علي محمد بن أحمد بن عروة الكاتب قال حدثنا أبو العباس الأصم أخبرنا أحمد بن شيبان الرملي حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»، وهذا إسناد ظاهره الصحة إلا أنه باطل، ومن الدلائل على بطلانه أن الحديث رواه جمع من تلاميذ الزهري كمالك، وإبراهيم بن سعد المدني، والأوزاعي، ويونس بن يزيد الأيلي، ومعمر بن راشد، وسفيان بن حسين، وشعيب بن خالد البجلي رووه عن الزهري عن علي بن الحسين عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا؛ وهذا يُعد نازلاً فبين النبي صلى الله عليه وسلم والزهري اثنان وربما أكثر؛ فأين هم عن هذا الإسناد العالي النظيف؟ وبسبب هذا الخطأ الشنيع قال الحاكم عن راويه ابن عروة: «محمود في المكاتبة

(١) وينظر أمثلة أخرى في علل ابن أبي حاتم (٣٠٩)، (٦١٨)، (٧٧٠) وتاريخ بغداد (٥/ ٥٨١).
(٢) علل ابن أبي حاتم (٨١١).
(٣) التمهيد (٢٢/ ٣٨)، وفتح الباري (٣/ ٥٩٨).
(٤) ينظر علل ابن أبي حاتم (٣٠٩)، (٣٧٦)، (٢٦٢)، (٢٧٣)، (٦٥١)، (١٢٢٢).

حسن السيرة فيها، إلا أنه لم يُشهر بالطلب، وحدَّث عن شيخنا أبي العباس بحديث يُبطل عمل سنين كثيرة[(١)]»

ومن ذلك: أن مبارك بن فضالة، وعبد الله بن الزبير الباهلي، والحسين بن واقد رووا عن ثابت، عن أنس أن رجلًا قال للنبي صلى الله عليه وسلم: « إني أحب فلانا، قال: هل أعلمته؟ قال: لا، قال: أعلمه.»

ورواه حماد بن سلمة، عن ثابت، عن حبيب بن سبيعة، عن الحارث أن رجلًا كان عند النبي صلى الله عليه وسلم..، كذا مرسلًا، قال الدارقطني: «والقول قول حماد[(٢)]».

ومن ذلك: روى عامر الأحول ومطر الوراق وعبد الرحمن بن الحارث وحسين المعلم كلهم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعًا: «لا طلاق فِيما لا يملك» منهم من صحح هذا الحديث، ومنهم من أعلَّه، قال ابن حجر: «.. ومن ثَمَّ صححه من يقوي حديث عمرو بن شعيب، وهو قوي لكن فيه علة الاختلاف، وقد اختلف عليه اختلافًا آخر فأخرج سعيد بن منصور من وجه آخر عن عمرو بن شعيب أنه سُئل عن ذلك فقال كان أبي عرض عليّ امرأة يزوجنيها، فأبيت أن أتزوجها، وقلت: «هي طالق ألبتة يوم أتزوجها»، ثم ندمت فقدمت المدينة فسألت سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير فقالا: قال رسول الله

(١) علل الدارقطني (١٣/ ٢٥٩) ،وسؤالات السجزي للحاكم (٢٧)، ومثل هذه العبارات تُقال في الأخطاء الشنيعة؛ فمثلًا: لما روى الربيع بن يحيى الأشناني عن الثوري عن ابن المنكدر عن جابر حديث الجمع بين الصلاتين؛ قال الدارقطني: «هذا حديث ليس لابن المنكدر فيه ناقة ولا جمل وهذا يسقط مائة ألف حديث» سؤالات الحاكم للدارقطني (ص ٢٠٦) وتهذيب التهذيب (٣/ ٢٥٣)، وقال أبو زرعة الرازيُّ عن عمر بن أبي خثعم: «واهي الحديث، حَدَّث عن يحيى بن أبي كثير ثلاثة أحاديث لو كانت في خمسمئة حديث لأفسدتها». سؤالات البرذعي (٥٤٣) ، فهذه العبارات الشديدة القصد منها المبالغة ، وأن الخطأ فيها واضح ظاهر ، كما لو أن شخصًا أخطأ في مسألة يسيرة جداً لربما اتهم في ضبطه بل ربما في عقله، لكن إذا أطلقت على الثقة فالمراد المبالغة ، فهذا الربيع الأشناني رغم أن أباحاتم قال عن حديثه إنه باطل ، وجعل العهدة عليه إلا أنه قال عنه : «ثقة ثبت» ينظر :الجرح والتعديل (٣/ ٤٧١) ،والسير (١٠/ ٤٥٣).

(٢) ينظر: التاريخ الكبير (٢/ ٣١٨)، والنسائي في الكبرى (١٠٠١١)، وعلل ابن أبي حاتم (٢٢٣٧)، وعلل الدارقطني (٢٥٨٠) وفيه العنعنة بين الحارث والرجل.

صلى الله عليه وسلم: «لا طلاق إلا بعد نكاح»، وهذا يُشعر بأن من قال فيه عن أبيه عن جده سلك الجادة، وإلا فلو كان عنده عن أبيه عن جده لما احتاج أن يرحل فيه إلى المدينة ويكتفي فيه بحديث مرسل..[(١)]»

ومن ذلك: روى محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الذي يرفع رأسه ويخفضه قبل الإمام كأنما ناصيته بيد شيطان».

قال ابن أبي حاتم: «قال أبي: هذا خطأ، كنا نظن أنه غريب، ثم تبين لنا علته،قلت: وما علته،قال: حدثنا العباس بن يزيد العبدي وإياك عن ابن عيينة، عن ابن عجلان، قال: حدثنا محمد بن عمرو، عن مليح بن عبد الله، عن أبي هريرة موقوفًا، قال ابن عيينة: فقدم علينا محمد بن عمرو، فأتيته فسألته فحدثني عن مليح بن عبد الله، عن أبي هريرة موقوفا..قال أبي: فلو كان عند ابن عجلان عن أبيه، عن أبي هريرة لم يحدث: عن محمد بن عمرو، عن مليح، عن أبي هريرة[(٢)]».

فهذه أمثلة تطبيقية لهذه القرينة، ولا يخفى أن سلوك الطريق النازل أوعر من العالي؛ فمن أتى به كان معه مزيد ضبط غالبًا؛ فالغالب أن الراوي يسلك الأسهل لو كان عنده؛ وقد ألمح إلى هذه القرينة يحيى القطان حين قال للثوري لما روى العالي بجادته المسلوكة : «هذا أهون عليك» وهذه القرينة تطبيقاتها عديدة، وهي فرد من أفراد قرينة الترجيح بالوعورة[(٣)].

لكن هذه القرينة «إعلال العالي بالنازل» عن الشيخ الواحد لا تستقل وحدها بالإعلال دون وجود قرائن أخرى تنضم إليها، وذلك لوجود أمثلة عديدة صح فيها الطريقان؛ ولأن النازل أحيانًا يكون

(١) سنن أبي داود (٢١٩٠) (٢١٩١)، وابن ماجه (٢٠٤٧)، وفتح الباري (٩/ ٣٨٤).

(٢) علل ابن أبي حاتم (٢٢٣).

(٣) ينظر مثال علل ابن أبي حاتم (٢٥٨٠)، وينظر في قرينة الوعورة : مقارنة المرويات د. إبراهيم اللاحم (٢/ ٥).

مقصد الراوي، بمعنى أن يكون عنده العالي لكنه يختار النازل قصدًا كما لو كان مسلسلًا بالثقات المتقنين، أو كان في النزول تنقية وتصفية بحيث يرويه من طريق تلميذ هو مرجع الشيخ في الرواية خاصة إذا كبر الشيخ وشاخ، أو كان هذا التلميذ يعرف أحاديث شيخه المسموعة من المدلِّسة، أو ممن روى عنه قبل الاختلاط، مثله في الطريق الحسي فقد يختار المسافر الطريق الأسلم على السالم أو الطريق الطويل الآمن على الطريق القصير المخوف، ومن هذا الباب تفضيل الإسناد الحجازي النازل على غيره لكون الحجاز مصدر الرواية، وغالب الرواة على الثقة والاستقامة نسبة إلى غيرهم؛ قال أبو حاتم الرازي: «سألنا إبراهيم بن موسى، فقال: أي حديث في المسح على الخفين أصح؟ فسكتنا، فقال: هو حديث الأعمش، عن أبي الضحى، عن مسروق، عن المغيرة، فقلت أنا له: حديث حجازي، قال: ما هو؟ قلت: حديث يحيى بن سعيد، عن سعد بن إبراهيم، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم. فسكَت...[(١)]»، فرأى أن الإسناد الحجازي النازل أصح من الإسناد الكوفي العالي.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «لو كنتُ لقيتُ إسماعيل ابن أبي خالد لكتبتُ عن يحيى عن إسماعيل لأعرف صحيحها من سقيمها[(٢)]»، وقال أبو وهب محمد بن مزاحم: «العجب ممن يسمع الحديث من ابن المبارك، عن رجل، ثم يأتي ذلك الرجل حتى يحدثه به[(٣)]»، وقال يحيى القطان: «كان سفيان أعلم بحديث الأعمش من الأعمش[(٤)]» بل قال يحيى: «ما سمع عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن الأعمش

(١) العلل (٦٥)، وقد يُفضل البعض الإسناد النازل إذا كان رواته من أهل الفقه والعلم، ينظر: السير (١٢/ ٣٢٨).

(٢) تاريخ بغداد (١٦/ ٢٠٣) ويحيى هو القطان، وينظر مثال آخر: في المستدرك للحاكم (٦٢٥١)، وتاريخ بغداد (١٤/ ٥١٢).

(٣) السير (٨/ ٣٩٣).

(٤) تاريخ بغداد (١٠/ ٢٣٧)، وسفيان هو الثوري.

أحب إليّ مما سمعت أنا من الأعمش[١]» وقال أبو بكر بن عياش: «كنت أسأل مغيرة ( الضبي )..فآتي الأعمش فأسأله فيخالفه، فأرجع إلى المغيرة فيقول: ما سمعته إلا من الأعمش، فأرجع إلى الأعمش، فيرجع إلى قول المغيرة[٢]» وقتادة كان يسأل شعبة عن حديثه هو[٣]، وقال الحميدي: «جاء رجل إلى ابن عيينة، فقال: حدثني أبو إسحاق (الفزاري) عنك بكذا، فقال: ويحك! إذا سمعت أبا إسحاق يحدث عني، فلا يضرك أن لا تسمعه مني[٤]»ولما روى البخاري حديثًا عن أبي الوليد الطيالسي عن شعبة ،رواه أيضًا عن بشر بن خالد عن غندر عن شعبة قال ابن حجر عن غندر: «وهو أثبت الناس في شعبة؛ ولهذا أخرج المؤلف روايته مع كونه أخرج الحديث عاليًا عن أبي الوليد[٥] «

لذا قد تجد في بعض الطرق رواية الراوي عن شيخ، وروايته أيضًا عن واسطة عن ذلك الشيخ، وهذا يُحمل على أمرين:

١- أن يكون سمعه أولًا من طريق الواسطة ثم التقى بالشيخ فرواه عنه وعلا بإسناده.

٢- أن يكون سمعه من الشيخ وثبته فيه الواسطة، فَذِكْره للواسطة يُعطي الحديث قوة فكأنها رواية وحكمًا[٦]؛ لذا ترد مثل هذه العبارات: إذا سمعته من فلان فلا عليك أن لا تسمعه من فلان، أو إذا سمعته من فلان فكأنك سمعته من شيخه ،ولما روى البخاري حديثًا

(١) علل أحمد (٢٩٧٠).

(٢) سؤالات أبي داود (٣٤٧).

(٣) تاريخ بغداد (١٠/ ٢٥٧).

(٤) السير (٨/ ٥٤٠).والأمثلة في هذا كثيرة ينظر: علل أحمد (٢٢٠)،وسؤالات الآجري (١١٦٢)،والمحدث الفاصل (ص ٢٣٦) ،والإرشاد للخليلي (٣/ ٨٨٨) ،وتاريخ بغداد (٥/ ٢١٧)،( ٧/ ١٠٦)،(٩/ ٤٤٥)،(١٠/ ٢٣٩) .

(٥) فتح الباري (١/ ٨٧).

(٦) ينظر النكت على ابن الصلاح، لابن حجر (٢/ ٦٢٥) ،والكلام عن الراوي غير المدلس، أو المدلس إذا صرح بالسماع .

من طريق زهير بن معاوية وسليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن حميد عن أنس ، علقه من طريق موسى بن إسماعيل عن حماد عن حميد عن موسى بن أنس عن أنس قال ابن حجر : «ولا مانع من أن يكونا محفوظين فلعل حميداً سمعه من موسى عن أبيه ثم لقي أنسا فحدثه به أو سمعه من أنس فثبته فيه ابنه موسى[(١)]»

وقد يورد بعض المخرجين العالي والنازل معًا لكون النازل أسلم وكون العالي أشرف؛ كما لو كان النازل سماعًا والعالي إجازة، أو كان النازل مسلسلاً بالسماع والعالي فيه عنعنة ،أو كان النازل من رواية الثقات والعالي مِن رواية مَن تُكلم في حديثه ،قال أبو اليمان: «دخلنا على شعيب حين احتضر، فقال: هذه كتبي، فمن أراد أن يأخذها، فليأخذها، ومن أراد أن يعرض، فليعرض، ومن أراد أن يسمع، فليسمعها من ابني، فإنه سمعها مني[(٢)]»

والبخاري يروي الحديث أحيانًا عن الشيخ عاليًا ونازلًا، فقد روى حديثًا عن مسدد عن يحيى عن مالك ثم رواه عن التنيسي عن مالك فبدأ بالسند النازل قال ابن حجر: «وإنما ساق البخاري الطريق الأولى مع نزولها لما فيها من التصريح بالتحديث في المواضع التي وقعت

(١) فتح الباري حديث (٢٨٣٨) ، على أن البخاري رجح الطريق الأول ، لكن ذكر ابن حجر مرجحات لصحة الوجهين ،وينظر أمثلة أخرى في الفتح عند شرحه للأحاديث (٨٢٧)( ١٩٤٨) (٣١٦٦)( ٥٣٩٨)(٦٠٠٣) (٦٢١٧) . والاحتمالان السابقان فيما إذا روى نفس الأحاديث، أما إذا روى عنه غيرها فيحمل على أنه سمع من الشيخ بعض حديثه ولم يستوعبه، ثم استوعبه عن طريق تلاميذه، قال الإمام أحمد عن يحيى بن سعيد القطان :»قد روى عن خمسين شيخًا ممن روى عنهم سفيان (الثوري)، قيل له: قد كان يكتب عند سفيان؟ قال: إنما كان يتتبع ما لم يكن سمعه فيكتبه». تهذيب الكمال (٣١/ ٣٣٧) .

(٢) السير (٧/ ١٩٠) وفيه أيضًا مثال منقول من المعرفة والتاريخ للفسوي ،وليس موجوداً في المطبوع، وينظر مثال آخر على أحمد (١٢٧٣)، وربما قدم أحدهم الأدنى تحملًا نظرًا لأنها من طريق الأعلم أو الأشرف أو الأكبر، قال نافع مولى ابن عمر: «من يعذرني من زهريكم، يأتيني فأحدثه عن ابن عمر، ثم يذهب إلى سالم، فيقول: هل سمعت هذا من أبيك؟ فيقول: نعم، فيحدث به عن سالم، ويدعني» السير (٥/ ٩٨)، على أن العرض كالسماع عند المدنيين.

بالعنعنة في الطريق الثانية مع علوها وما أكثر ما يحرص البخاري على ذلك في هذا الكتاب[(١)]»

وقد يصح الطريقان (العالي والنازل) إذا كان الشيخ واسع الرواية، بحيث يحتمل منه تعدد الأسانيد كالزهري وأبي إسحاق والسفيانين، والرواة عنه في كلا الطريقين من الثقات الأثبات[(٢)]، قال أبو حاتم: «كان أبو إسحاق واسع الحديث سمع من أبي بصير، وسمع من ابن أبي بصير عن أبي بصير[(٣)]»، وقال ابن حجر: «الزهري صاحب حديث، فيكون الحديث عنده عن شيخين ولا يلزم من ذلك اطراده في كل من اختلف عليه في شيخه إلا أن يكون مثل الزهري في كثرة الحديث والشيوخ[(٤)]»

ويستدل لصحة الطريقين إذا كان أحد الرواة الثقات قد روى الوجهين كليهما؛ ومثال ذلك: روى البعض كمالك بن أنس عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلًا يسوق بدنة فقال: «اركبها» قال: إنها بدنة، قال: «اركبها ويحك»، ورواه البعض كابن عيينة عن أبي الزناد، عن موسى بن أبي عثمان، عن أبيه، عن أبي هريرة، وبعد تخريج الحديث تَبَيَّن أن سفيان الثوري رواه عن أبي الزناد من كلا الطريقين فتبين صحة الوجهين[(٥)].

وقد يصح الطريقان إذا كان النزول فيه تشريف وتبجيل، كما لو كان

(١) فتح الباري (٤/ ٢٣٧) حديث (١٩٨٨)، وينظر أمثلة أخرى حديث (٥٩)(١٥٩٤)(١٧٠١) (١٧٠٢) (٢٦٥٩)(٢٩٠٥) (٣٢٠٧)(٣٤١٢)(٧٤٣٢). وينظر (٣٥١٥) حيث رواه عاليا ونازلاً عن الثوري فرواه عالياً عن قبيصة بن عقبة وهو ممن تكلم في روايته عن الثوري، ورواه نازلاً عن محمد بن بشار عن ابن مهدي عن الثوري.

(٢) ينظر مثال في حديث رواه الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، أخرجه البخاري (١٥٩٠)، ومسلم (١٣١٤)، ورواه الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد. أخرجه البخاري (٣٠٥٨)، ومسلم (١٣٥١)، ومثال آخر في البخاري برقم (١٨٢٨) (١٨٢٩).

(٣) ينظر: علل ابن أبي حاتم (٢٧٧).

(٤) فتح الباري (١٣/ ١٥).

(٥) ينظر: اتحاف المهرة (١٩٢٠٣) (٢٠٧٠٧)، والمسند الجامع (١٣٣٨٦) (١٣٣٨٩)، على أن كلا الطريقين رواته أثبات، والمدار واسع الرواية.

من طريق أهل بيت الراوي كآبائه أو إخوانه؛ لذا لما تكلَّم ابن رشيد عن مسألة من ثبت سماعه من إنسان ثم اختلفت الرواة عنه فزاد بعضهم بينهما رجلًا أو أكثر وأسقطه بعضهم، فإنه يحكم لمن زاد بالاتصال ولمن نقص بالإرسال، فبيَّن أن هذا القول ليس على إطلاقه ومن جملة ما قال: «فأما أن يحكم بأنه لم يسمعه منه لزيادة رجل في الإسناد مطلقًا ففيه نظر لا سيما في رواية الأبناء عن الآباء عن الأجداد أو عن الآباء فقط أو الإخوة بعضهم عن بعض، فكثيرًا ما يتحملون النزول ويدعون العلو وإن كان عندهم؛ حرصًا على ذكره عن الآباء والأجداد وإبقاءً للشرف..فيدعون الإسناد العالي إيثارًا لطلب المعالي، ثم أسند عن أبي القاسم منصور بن محمد العلوي قوله: «الإسناد بعضه عوالٍ وبعضه معالٍ، وقول الرجل حدثني أبي عن جدي من المعالي[(١)]»

وقد يورد بعض المخرجين العالي والنازل معًا مع أن النازل لا مزيَّة فيه، وهذا محمول كما قال أبو موسى المديني عن المحدثين: «ولقد كانوا يسمعون الحديث نازلًا أولًا ثم يهتدون بعد ذلك إلى سماعه عاليًا، فلا يدعون رواية النازل أصلًا، بل كانوا يروونه مرة نازلًا ومرة عاليًا؛ قضاءً لحق كل واحد من الشيخين، ومعرفةً لحق من أسمعه أولًا ذلك الحديث، وهذا هو حق العلم[(٢)]».

(١) السنن الأبين (٩٤) ، وقد يختار الراوي رواية المسلسل بالأقارب ويمكن أن يمثل لذلك برواية سفيان بن عيينة لحديث سعد بن أبي وقاص في استشارته للنبي صلى الله عليه وسلم في الوصية بالشطر والثلث .. فقد رواه ابن عيينة عن الإمام الزهري (خ ٦٧٣٣) ورواه مرة أخرى عن سعد بن إبراهيم الزهري (خ ٢٧٤٢)كلاهما عن عامر بن سعد الزهري عن أبيه سعد بن أبي وقاص الزهري ، ولم يروه ابن عيينة عن هشام بن عروة القرشي عن أبيه عن سعد (س ٣٦٣٢) ، وحديثه مشهور ، وهذا المثال وإن لم يكن فيه علو ونزول ؛لكن فيه إشارة إلى أن الراوي قد يختار الرواية التي من طريق صاحب الشأن وأهله وقرابته ، لذا لما روى وكيع بن الجراح هذا الحديث عالياً عن هشام بن عروة عن أبيه عن سعد، كما عند أحمد (١٤٧٩) وغيره ، رواه أيضاً نازلاً من رواية أهل بيت سعد فرواه وكيع عن سفيان، عن سعد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد، عن أبيه، كما عند أحمد( ١٤٨٠) وغيره ، ومن ذلك لما روى البخاري (٢٧٧١) عن مسدد عن عبدالوارث بن سعيد عن أبي التياح عن أنس في قصة بناء المسجد، رواه أيضاً (٢٧٧٤) نازلاً عن إسحاق الكوسج عن عبدالصمد بن عبدالوارث عن أبيه به .

(٢) اللطائف من دقائق المعارف لأبي موسى المديني (ص ٣٢٣).

## الخاتمة والتوصيات

وبعد: فقد تبيَّن من خلال البحث أن هذا العلم يدور مع القرائن والمرجحات، وأن كل حديث له قرائنه الخاصة، ومن هذه القرائن التي يَسْتَشِفُّها الباحث من خلال تطبيقات النقاد؛ إعلالهم الإسناد العالي بالنازل إذا كان النازل هو المشهور عن ذلك الشيخ، وسبب الإعلال بهذه القرينة أمور :

- منها: أن العلو مَطمع ومطمح الكثير من المحدثين ؛ فقد رحل جمع منهم لأجل العلو وقرب الوسائط بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم، فعدول المحدثين عن العالي يوجِد في القلب ريبةً؛ إذ لو كان ثابتًا لحرصوا عليه .
- ومنها: أن النازل فيه وعورة طريق؛ فعدولهم عن العالي إلى النازل دليل على عدم ثبوت العالي ، ذلك أن الإنسان حتى في طريقه الحسي يسلك الطريق المختصر على الطريق الطويل ؛إلا إذا كان في سلوكه للطويل غاية وهدف ، وهو ما عبر به البحث من كون هذه القرينة أغلبية ، فقد يختار المحدث الإسناد النازل لمقاصد وغايات سبق بيانها .

لذا تبيَّن من خلال البحث أن الإعلال بهذه القرينة استقلالًا لا يجري دائمًا على منهج النقاد؛ ذلك أن هناك أسانيد عديدة يصح فيها العالي والنازل؛ إما بسبب كون المدار واسع الرواية، أو كون أحد الرواة روى كلا الإسنادين، أو كون كلا الإسنادين من رواية الثقات الأثبات، أو كون النازل من طريق أهل بيت الراوي فيتباهى به ولو نزل إسناده ،أو حفظًا لحق الشيخ الأول ، أو غير ذلك ، فإذا انضمت قرينة أخرى قوي القول بهذه القرينة؛ فمثلًا عندما يكون العالي جادة مسلوكة فالظن أن من

سلكها قد وهم، أو كون الرواة الثقات على رواية النازل، ولم ينفرد بالعالي إلا الضعفاء أو الآحاد من الثقات.

ومن التوصيات: التأكيد على علم العلل، وأنه يدور مع القرائن حيثما دارت، ولكل حديث قرائنه الخاصة؛ لذا من الخطأ جعل هذا العلم -الذي ظن العوام بأصحابه الكهانة- كالمسائل الرياضية الثابتة النتائج، وقد كتب بعض العلماء في هذه القرائن نظريًّا، والتوصية أن يُنظر في كل قرينة بحيث تفرد بالبحث والتطبيق؛ وقد تم ذلك في بعضها، وبعضها يحتاج إلى مزيد بحث؛ ومن ذلك :

- قرينة اختلاف البلدان في السند الواحد، فقد يُعل بها بضوابط وقيود .
- وكذا الرواية من مجالس المذاكرة، وأنها مظنة عدم التحرير الدقيق .
- وكذلك إعلال حديث الثقة برواية الناقد للحديث من طريق ضعيف دون ذاك الثقة، أو من طريق صحيح وغيره أصح منه، لذا لما روى يحيى بن سعيد القطان عن الثوري عن طارق بن عبد الرحمن عن الشعبي قوله في المرأة الناشز: وأنه لا نفقة لها، ورواه وكيع، عن سفيان، عن موسى الجهني، عن الشعبي نحوه، قال الإمام أحمد: «قيل ليحيى: إن الناس يروونه عن موسى الجهني، فقال: لو كان عن موسى كان أحب إليَّ أنا كيف أقع على طارق ؟ وكان موسى أعجب إلى يحيى من طارق، طارق في حديثه بعض الضعف» قال عبدالله بن الإمام أحمد: فإن أبا خيثمة حدثناه، سمعه من الأشجعي، عن سفيان، عن طارق، وموسى الجهني، عن الشعبي، قال: أصاب يحيى، وأصاب وكيع[1]» ومن ذلك لما روى أبو أحمد الحاكم حديثًا من طريق أيوب السختياني، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا طلاق ولا عتق فيما لا يملك» قال له أبو عروبة الحراني: «يا أبا أحمد لم تعمل شيئاً لو كان هذا الحديث عند أيوب

(١) العلل رواية عبد الله (٧٢٠)، (٧٢١)، (٢٢٣٩).

عن نافع لما احتج به الناس منذ مائتي سنة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده[(١)]» إلى غير ذلك من القرائن والمرجحات التي تحتاج إلى مزيد بحث وتطبيق ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

(١) الإرشاد للخليلي (١/ ٤٥٩)، وينظر طبعة الفاروق (ص١٦٣).

# فهرس المراجع

أجوبة أبي زرعة الرازي لأسئلة البرذعي، تحقيق: سعدي بن مهدي الهاشمي،الطبعةالأولى،عمادةالبحثالعلمي١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد القزويني، تحقيق: د. محمد سعيد إدريس، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد – الرياض، ١٤٠٩هـ.

إعلال الحديث الغريب بالحديث المشهور، د.سعيد محمد المري، الطبعة الأولى، دار ابن حزم ١٤٣١هـ.

الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي القشيري، د.ط، دار الكتب العلمية – بيروت، د.ت.

إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، علاء الدين مُغْلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري، تحقيق: عادل بن محمد، الطبعة الأولى، الفاروق الحديثة، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي،حققه: حمدي السلفي، الطبعة الأولى،عالم الكتب-بيروت، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، تحقيق: الدكتور بشار معروف، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: عمرو العمروي، د.ط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، العراقي،زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، تحقيق:عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الأولى، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبدالبر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، د.ط، وزارة الأوقاف - المغرب، ١٣٨٧هـ.

التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، تعليق: محمد ناصر الدين الألباني الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: د. بشار معروف، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت ، تحقيق: د. محمود الطحان، د.ط، مكتبة المعارف - الرياض، د.ت.

الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، الطبعة الأولى، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند، ١٢٧١ هـ/ ١٩٥٢م.

الرحلة في طلب الحديث، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي تحقيق: نور الدين عتر، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٥هـ.

السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: محمد الزهراني، ط:الثانية، دار الصميعي، الرياض، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م

السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن، محمد بن عمر، ابن رشيد الفهري السبتي، ت: صلاح المصراتي، الطبعة الأولى، مكتبة الغرباء - المدينة المنورة، ١٤١٧هـ.

سؤالات السلمي للدارقطني، محمد بن الحسين بن محمد النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي، إشراف د.سعد الحميد الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.

سؤالات المروذي، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، رواية: المروذي وغيره، تحقيق: الدكتور وصي الله عباس، الطبعة الأولى، الدار السلفية، الهند، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

سؤالات مسعود بن علي السجزي، ابن البيع، الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، تحقيق: موفق عبد القادر، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

سير أعلام النبلاء، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، إشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة الطبعة:الثالثة، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م.

شرح علل الترمذي، ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السلامي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، الطبعة الأولى، دار الملاح ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، تحقيق: موفق عبدالقادر، ط: الثانية، دار الغرب الإسلامي ١٤٠٨هـ.

العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، الطبعة الأولى، دار طيبة - الرياض، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

العلل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، إشراف د. سعد الحميد، الطبعة الأولى، الرياض، مطابع الحميضي، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل - رواية ابنه عبدالله، تحقيق: وصي الله عباس، الطبعة الثانية، دار الخاني، الرياض، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

عوالي مسلم، ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: كمال الحوت، الطبعة الثانية، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.

فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، الطبعة: الأولى، مكتبة السنة - مصر، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب، لأبي الفرج الدينوري، تخريج أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: ياسر السلمان، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية ١٤٣٤هـ (منشورة إلكترونيًا).

الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، د.ط، المكتبة العلمية - المدينة المنورة، د.ت.

لسان المحدثين، محمد خلف سلامة، دار باب العلم -القاهرة، دار أندلسية للنشر والتوزيع -الكويت.

مجمل اللغة لابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، دراسة وتحقيق: زهير سلطان، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الرامهرمزي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، الطبعة الثالثة، دار الفكر- بيروت، ١٤٠٤هـ.

المرحمة الغيثية بالترجمة الليثية، ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، الطبعة الأولى، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ٢٠٠٤م.

مسألة العلو والنزول في الحديث، أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي ، المعروف بابن القيسراني، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، د.ط، مكتبة ابن تيمية – الكويت، د.ت.

مسند السراج، السَّرَّاج، أبو العباس محمد بن إسحاق النيسابوري، حققه:إرشاد الحق الأثري، د.ط، إدارة العلوم الأثرية، باكستان، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

المعجم الأوسط، الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب الشامي، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وآخر، د.ط، دار الحرمين – القاهرة، د.ت.

معرفة علوم الحديث، ابن البيع، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، تحقيق: السيد معظم حسين، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

مقارنة المرويات، اللاحم، إبراهيم بن عبد الله اللاحم، مؤسسة الريان،لبنان، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

المكتبة الشاملة -برنامج حاسوبي خيري .

النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع المدخلي، د.ط، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، د.ت.

وقف السنة والتراث النبوي

المقر الرئيسي: السعودية: جدة - جامعة الملك عبدالعزيز
مبنى رقم 3831، ص ب 23421 - الرمز البريدي 3799

إدارة المركز: info@alsunan.com إدارة المجلة: journal@alsunan.com

+966544179454 c4sunnah
@c4sunnah www.alsunan.com

Arcif Analytics

doi

eISSN 2785-8499